

**الرئيس في مواجهة الإبادة
بارزاني يقطع وعداً للإيزيديين**

**العراق أخرس محلياً
مع أكبر شريك إستراتيجي**

**رغم قواته "المليونية"
العراق يجمع
80 شركة أمنية خاصة**

**بغداد من السماء
مشاهد صادمة
تفضح تلوثاً يهدد
سكان العاصمة**



في هذا العدد

32
زكية..
قصة الكوردايتي
والحب



66
النأي عن مواضع الخصومة:
متطلبات إصلاح المناهج
الدراسية في العراق

106
«سبب غامض»
يهدد رقي العراق الشهير بالانقراض
خلال خمس سنوات

114
كفاح العراقيين من أجل المياه في
«فينيسيا الشرق»

118
من البصرة إلى كردستان..
«باله» العراق مقصد الفقراء والميسورين



48

المال مقابل المياه..
٦٠ قرية عراقية لا تعرف
«الإسالة» منذ سنوات



84

«ذهب الرجال»
احجار ثمينة تطلق
في الكفوف بين الاناقة
والتفاخر والعبادة

الهموم هي الحاضر الوحيد في ذكرى الإبادة الجماعية للإيزيديين، ولا نستطيع فعل أي شيء آخر ونحن خالو الوفاض. الضحايا ينتظرون بناء الأضرحة لترتاح أرواحهم، وأقرباؤهم المشردون ينتظرون معاقبة الجناة. لقد شهد العالم المعاصر بأسره كيف تمت معاقبة الإيزيديين الموحدين والوطنيين والتضحية بهم. وبعد مرور عشر سنوات على هذه المأساة الرهيبة، فإن قلب كل إيزيدي يشبه الزجاج المكسور الذي لا يمكن لمسه، وكل قطعة من ألم ذلك القلب المكسور قادرة على هز ضمير الإنسانية. لا جدال في أن هناك الكثير من الأعذار لبقاء الأمهات المكلومات، والمحزن أن أهالي الضحايا ما زالوا ينظرون إلى الطريق الذي أخذ أطفالهم للقتل والاستعباد، رغم علم الجميع بأنه لا عودة للضحايا من هذا الطريق.

قليل من الناس تعرضوا لـ 74 أمر إبادة جماعية مثل هذا المكون الأصيل من الأمة الكوردية! عندما ننظر إلى الطيور وهي تتجول حائرة في سماء سنجار، لا يسعنا إلا أن نتذكر الحيرة والضياع بعد الكارثة والدمار والتشريد. وحتى الآن، دفن ضحايا هذه المأساة تحت التراب، ودفنت معهم كل ذكرياتهم، لأن الأعداء لم يجدوا مأوى أفضل للإيزيديين سوى أحضان التراب. ولكن ماذا عن الذين بقوا أحياء؟

الآن، النازح هو لقب يطلق على جزء كبير من الإيزيديين، الذين ينظر أبناؤهم إلى بعضهم البعض على أنهم شعب بلا وطن في الغربية. في مختلف البلدان، في المطارات والموانئ، في المقاهي والسجون، وعلى أرصفة الشوارع الغربية، يتردد حديث الحنين إلى الوطن، ذلك الوطن الذي هاجمه الجيران ودمره بلا وجل من تاريخ التعايش السلمي.

لا يمكن لأي قرار غير مفعّل أن يداوي هذه الجراح، حتى لو شعر العالم بآلامها العميقة. إلا أن السياسة والمصالح تفشل كل أشكال الحلول، كما تم إحباط كل المساعي الماضية ولم يكن لها أي تأثير.

ليس في الذكرى فحسب، بل هذا هو السؤال الأول للصرخة المسموعة والمنطلقة من أمة لا تزال تحمل ندوب الكثير من المجازر الجماعية. ولكن بالتوازي مع فلسفة وعقيدة الدفاع عن الشعب والأرض، نقول إن حق الإيزيديين هو حق خارج عن الاختيار بين جرائم داعش وإهمال بغداد.

هذا الحق دائم ولن يفنى أو ينقص، لأن الإيزيديين عبر الزمن حافظوا على عقيدتهم المقدسة باللغة الكوردية، وحموا أرضهم وكل عادات وثقافة هذا الشعب بدمائهم. فهل بإمكان الأمة الكوردية أن تحمي الناجين من هذا الجزء من قلبها من فرمان الأخير للإبادة الجماعية؟

ليس هناك خيار آخر سوى مداواة الجراح، فالمهدئات السابقة لم تسفر عن شيء. يتوجب على جميع الجهات المعنية الالتزام بمبادئ القانون الدولي وتأمين متطلبات الذي يوحد الله ولكنه تعرض لـ 74 فرماناً بالإبادة الجماعية.

هجوماً واسع النطاق على منطقة سنجار، ما أسفر عن مقتل الآلاف من الإيزيديين، وأسر الآلاف منهم، معظمهم من النساء والأطفال. تم استخدام العديد من النساء كـ«سبايا»، بينما أُجبر الرجال على اعتناق الإسلام أو مواجهة الموت. كما تسببت الهجمات في نزوح جماعي، حيث لجأ عشرات الآلاف إلى الجبال المحيطة في ظروف إنسانية كارثية.

استجابة نيجيرفان بارزاني على الفور رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني سلسلة من القرارات والإجراءات لدعم الإيزيديين والتخفيف من معاناتهم، وأبرزها إنشاء مكتب إنقاذ المختطفين الإيزيديين تم إنشاء هذا المكتب في تشرين الأول أكتوبر 2014 بتوجيه مباشر من الرئيس نيجيرفان بارزاني. أخذ المكتب على عاتقه مهمة إنقاذ الإيزيديين المختطفين من قبضة داعش. حتى الآن، تمكن المكتب من إنقاذ 3567 شخصاً، بينهم 1,208 نساء وأكثر من 2000 طفل.

في مراسم جرت في قرية كوجو في سنجار في شباط العام 2021 مثلاً، لدفن رفات 104 من ضحايا إرهابي داعش من الإيزيديين، كانت كلمات الرئيس نيجيرفان بارزاني تختصر الكثير: «الإبادة الجماعية التي ارتكبتها إرهابيو داعش بحق أخواتنا وإخواننا الإيزيديين، لم تكن مجرد محاولة رجعية لضرب أقدم أديان المنطقة والإنسانية، بل محاولة عقيمة بانسة لضرب المفاهيم والقيم العليا لشعب كردستان المتمثلة في التسامح والتعاقد والتعايش والإنسانية



الرئيس في مواجهة الإبادة

نيجيرفان بارزاني يقطع وعداً للإيزيديين

تعرض الإيزيديون، أحد أقدم وأبرز مكونات المجتمع الكوردستاني، إلى حملة إبادة جماعية على يد تنظيم داعش الإرهابي في أغسطس 2014. شملت هذه الهجمات القتل، الخطف، التهجير القسري، والتدمير الممنهج لأماكنهم الدينية والثقافية.

فيلبي

الآلاف في العراق، يشتهرون بديانتهم الفريدة والقديمة، وتقع معظم تجمعاتهم في منطقة سنجار وجبالها تفاصيل الفاجعة في 3 أغسطس 2014، شن تنظيم داعش

أنارت هذه الأحداث المأساوية ردود فعل دولية، حيث وصفت بأنها واحدة من أفظع الجرائم ضد الإنسانية في التاريخ الحديث. الإيزيديون، الذين يُقدّر عددهم بمئات

داعش. حتى الآن، تمكن المكتب من إنقاذ 3,576 شخصاً، بينهم 1,208 نساء و1,070 طفلاً.

دعم النازحين: وفر بارزاني الدعم المادي والمعنوي للنازحين الإيزيديين الذين يعيشون في مخيمات إقليم كردستان. يبلغ عدد النازحين في المخيمات حوالي 135,860 نازحاً، بالإضافة إلى 189,337 نازحاً في المناطق الأخرى من الإقليم. الاعتراف بالإبادة الجماعية: عمل بارزاني على الساحة الدولية للاعتراف بما حدث للإيزيديين كإبادة جماعية. هذا الاعتراف مهم لتحقيق العدالة للضحايا وضمان تقديم الجناة إلى المحاكم الدولية.

إعادة الإعمار والتأهيل: شارك بارزاني في جهود إعادة إعمار سنجار والمناطق المتضررة، بالإضافة إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للناجين لمساعدتهم على إعادة بناء حياتهم. الاهتمام بالمواقع الدينية: بعد تدمير داعش لـ 68 مزاراً دينياً، بذل بارزاني جهوداً لإعادة بناء هذه المواقع، تأكيداً على حماية التراث الثقافي والديني للإيزيديين.

الإبادة الجماعية للإيزيديين لا تزال مستمرة حتى الآن، حيث يعاني أكثر من ١٣٠,٠٠٠ نازح في ظروف صعبة داخل المخيمات المنتشرة في إقليم كردستان

الى ان عددهم 2601، بينهم 1235 الاناث و1366 من الذكور. وهذا ما تطرق له بارزاني في 16 نيسان/أبريل الماضي، وبمناسبة رأس السنة الإيزيدية: «نؤكد من جديد لجميع مواطنينا الإيزيديين بأن دعمنا نحن ومؤسسات إقليم كردستان لحقوقهم ومطالبهم المشروعة، وكذلك عمل مكتبنا لإنقاذ المختطفين الإيزيديين سيستمر حتى نهاية المطاف».

ويجري كل ذلك بالتوازي مع الجهود من جانب نيجيرفان بارزاني ومكتب المختطفين، «لإنقاذ جميع المختطفين الإيزيديين الذين لا يزالون في قبضة تنظيم داعش الإرهابي، مع التركيز على تقديم الدعم والرعاية الشاملة للناجيات والناجين منهم، سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، لتمكينهم من إعادة بناء حياتهم والمساهمة في مجتمعهم من جديد». بمناسبة ذكرى الإبادة التي اقيمت في دهوك العام 2019، اختصر نيجيرفان بارزاني رؤيته قائلاً انه «برغم الفواجع التي اقرت بحق الإيزيديين على مر التاريخ لم يتمكنوا ولن يتمكنوا ابداً من التفريق بين كردستان والإيزيديين، ويعد الإيزيديون أحد أقدم مكونات بلدنا هذا. كدح وتعبد الإيزيديين لإعمار وحماية هذا الوطن، قرابينهم وتضحياتهم كبيرة جداً في التاريخ».

المحصلة في مواجهة هذه الكارثة الإنسانية، اتخذ رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني سلسلة من القرارات والإجراءات لدعم الإيزيديين والتخفيف من معاناتهم: إنشاء مكتب إنقاذ المختطفين الإيزيديين: تم إنشاء هذا المكتب في أكتوبر 2014 بتوجيه مباشر من الرئيس بارزاني. أخذ المكتب على عاتقه مهمة إنقاذ الإيزيديين المختطفين من قبضة

على تأمين أفضل الوسائل والإمكانيات لتحقيق النجاح في إنقاذ المختطفين»، مضيفاً أن هذه المبادرة مستمرة حتى الآن، ومؤطرة بروح التضامن والمسؤولية، لضمان عودة المختطفين إلى أحضان عائلاتهم ومجتمعاتهم، وإعادة بناء حياتهم بعد ما تعرضوا له من مأساة وصعوبات.

إحصاءات المكتب تظهر أن عدد المختطفين الذين سقطوا ضحايا بأيدي داعش وجرى العثور على جثثهم في المقابر الجماعية وتسليمها إلى عائلاتهم، 242 شخصاً بينهم 35 من الإناث و207 من الذكور.

ويقول مصدر رئاسي لمجلة «فيلي»، إن الرئيس على التزامه التام بالسعي من أجل تحرير الآخرين حيث تشير الأرقام

و339 من الرجال، و1070 من الاطفال الاناث، و959 من الاطفال الذكور.

ويقول بوزاني لمجلة «فيلي»، ان «فتح ملف إنقاذ المختطفين الإيزيديين تم بأمر مباشر من الرئيس نيجيرفان بارزاني، الذي أبدى اهتماماً كبيراً وحامسة شديدة لإنقاذ جميع المختطفات والمختطفين الإيزيديين الذين وقعوا ضحايا لأعمال العنف والإرهاب، وألحق هذا الملف بمكتبه الخاص ليطمئئني الإشراف عليه بصورة مباشرة، وذلك لضمان توفير الدعم الكامل والمستمر لهذه المهمة الإنسانية النبيلة».

وبحسب بوزاني فإنه «منذ بدء هذه الجهود، لم يدخر الرئيس نيجيرفان بارزاني جهداً في دعم الملف مادياً ومعنوياً، مما يعكس التزامه العميق بالقضية وحرصه

حين تسببت اجتياح داعش بـ2745 من الأيتام.

ولا تتوقف أرقام الفاجعة هنا. فجر الإرهابيون مرآقد ومزارات دينية بلغت 68 مزاراً. إحصاءات المكتب تظهر أيضاً، ان عدد المقابر الجماعية المكتشفة في منطقة سنجار حتى الان 83 مقبرة جماعية اضافة الى العشرات من مواقع المقابر الفردية.

أما عددا الإيزيديين الذين اضطروا الى الهجرة بالكامل فقد وصل الى أكثر من 120 الف شخص. كما بلغ عدد المختطفين 6417 شخصاً، بينهم 3548 من الاناث و2869 من الذكور.

ومع ذلك فإن المكتب الرئاسي الخاص، يقول إن 3576 إيزيدياً جرى انقاذهم من قبضة داعش، بينهم 1208 من النساء

وحب الحياة التي هي السمات البارزة والمشهدية للمجتمع الإيزيدي».

وبهذا الخصوص، يقول مسؤول مكتب شؤون المختطفين والمختطفات في إقليم كردستان حسين كورو، لمجلة «فيلي»، إن جهود رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني مستمرة في سعيه لتحرير النساء والأطفال الإيزيديين الذين اختطفوا ووعد بتحرير آخر شخص من بين المختطفين والمختطفات الذين ما يزالون في قبضة تنظيم داعش.

وتأتي هذه الجهود في إطار التزام رئاسة الإقليم بحماية وتحرير الضحايا من جرائم الاعتداء والاختطاف التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد مجتمع الإيزيديين في مناطق سنجار وغيرها، يقول كورو.

الإبادة في أرقام

ويقول خيري بوزاني، المشرف على ملف المختطفين الإيزيديين في المكتب التابع للمكتب الخاص للرئيس نيجيرفان بارزاني، لمجلة «فيلي»، انه «منذ أكتوبر/تشرين الاول عام 2014، أخذ مكتب إنقاذ المختطفين الإيزيديين على عاتقه مهمة إنقاذ المختطفات والمختطفين الإيزيديين الذين تم اختطافهم من قبل عناصر تنظيم داعش الإرهابي في منطقة سنجار في 3 أغسطس/آب 2014. وقد تكلفت جهود هذا المكتب بالنجاح حيث تمكن من إنقاذ الآلاف من هؤلاء المختطفين. وحتى الآن، تم إنقاذ 86% من مجموع المختطفين المحررين الذين يبلغ عددهم 3567 شخصاً».

وتظهر إحصاءات المكتب التي تحصلت عليها مجلة «فيلي»: «يبلغ عدد النازحين الإيزيديين الموجودين حالياً في مخيمات إقليم كردستان، 135.860 نازحاً، بينما يبلغ عدد النازحين الموجودين في المناطق المتفرقة في الإقليم 189.337 نازحاً، بينما جرى التأكد من أن عدد الضحايا وصل حتى الآن إلى أكثر من 5 آلاف شخص، في





تقصير حكومي ومعاناة مستمرة لمئات الآلاف من أهالي سنجان

في ذكرى إبادة الإيزيديين

مع اقتراب موعد الذكرى العاشرة للإبادة الجماعية للإيزيديين في 3 آب المقبل التي ارتكبتها تنظيم داعش الإرهابي بعد هجومه على مناطقهم في سنجان وبعشيقه بمحافظة نينوى عام 2014، لا يزال هناك أكثر من 370 ألف نازح في المخيمات، ونحو 3 آلاف ما بين امرأة وفتاة وطفل مفقود ومصيرهم مجهول حتى الآن،

فيلبي

بالعودة إلى سنجان، حيث إن هذا المبلغ لا يكفي لنقل الأغراض من المخيمات إلى سنجان، كما لا يكفي هذا المبلغ لتميم بيوتهم المهدامة التي تقدر بنحو 40 بالمائة من إجمالي المنازل وخاصة في جنوب سنجان، لذلك طريقة تفكير الحكومة العراقية بإنصاف هؤلاء وتحقيق العدالة تثير الاستغراب». من جهته، يرى مؤسس منظمة يزداد، حيدر إلياس، أن «القانون الوحيد الذي

ويتابع دولي حديثه، «كما تأتي الذكرى العاشرة في وقت لا يزال المجتمع الإيزيدي مفككاً في ظل وجود آلاف المشردين في المخيمات، ونحو 100 ألف مهاجر خارج البلاد، وحوالي 3 آلاف ما بين امرأة وفتاة وطفل مفقود ومصيرهم مجهول حتى الآن». ويشير إلى أن «ما قامت به الحكومة العراقية أقل ما يوصف به هو مخجل بمنح 4 ملايين دينار لكل عائلة ترغب

ويضيف دولي لمجلة «فيلبي»، أن «سنجان تحولت إلى ساحة صراعات، حيث لا يزال هناك أكثر من 370 ألف من سنجان نازحاً في المخيمات، وما قامت به الحكومة العراقية لا يتعدى تشريع قانون الناجيات، وهذا القانون يواجه الكثير من العثرات والتحديات رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها المديرية العامة لشؤون الناجيات لكي تشمل فقرات القانون جميع الإيزيديين».

العراقية بسبب عدم تحقيق العدالة وتعويض المتضررين وذوي الضحايا بما يوازي مستوى الجرائم التي ارتكبت بحقهم، رغم أن أغلب المناطق العراقية حصلت على تعويضات بنسب متفاوتة لكن أقلها كان لسنجان التي حصلت على أقل من 10 بالمائة من التعويضات»، وفق الباحث في حل النزاعات وبناء السلام وقضايا الأقليات في العراق، خضر دولي.

وحوالي 100 ألف شخص هاجر إلى خارج البلاد، في وقت لا تزال نحو 40 بالمائة من منازل سنجان وخاصة في الجنوب مهدامة مع انعدام الخدمات، فيما لا تشكل التعويضات ما نسبته 10 بالمائة رغم المطالبات الكثيرة بعودتهم إلى منازلهم. ورغم مرور 10 سنوات للإبادة التي تعرض لها الإيزيديون عام 2014، «يفقد الكثير من الإيزيديين الأمل بالحكومة

100 سرير والآخر في ناحية الشمال بسعة 50 سرير وهناك خطط أخرى في دعم القطاع التربوي وإنصاف جميع القطاعات الأخرى». ويؤكد، أن «الحكومة اتخذت قرارات مهمة لإنصاف أهالي سنجار والمكون الإيزيدي، حيث إن السوداني مهمم بدعم سنجار واستقرارها وموجه كل الوزارات والجهات المعنية بدعم الأعمار والاستقرار فيها، وكانت إحدى النقاط الأساسية في البرنامج الحكومي والمنهاج الوزاري لحكومة السودان هي ضمان مستقبل الأقليات وإعمار مناطقهم في سنجار وسهل نينوى، لكن ما تزال هناك حاجة لدعم وتعاون أكثر من المجتمع الدولي ومن الدول المانحة من أجل دعم استقرار سنجار التي تعاني من تراكمات الحكومات السابقة».

المقيمين في مخيمات إقليم كردستان وبالأخص في سنجار». ويكمل سنجاري حديثه، «كما أقرت الحكومة صندوق إعمار سنجار وسهل نينوى وأعدت العديد من المشاريع الخدمية، وكان هناك توجيه لرئيس الوزراء بإنشاء مشروع ماء ربيعة سنجار بعاج الكبير الذي سوف يغطي سنجار والمجمعات السكنية في سنجار وربيعه وبعاج والأقضية والنواحي، وخلال زيارة السوداني لسنجار أعلن عن مشاريع أخرى والعديد من الإجراءات التي ستدعم استقرار سنجار». ويبيّن، أن «المستشفيات الموجودة في سنجار تعرضت للتدمير أثناء حرب داعش وعمليات التحرير، لذلك السوداني أعلن خلال زيارته إلى سنجار عن مستشفين أحدهما في سنجار بسعة

هذا العام، ستكون هناك مناسبة أيضاً لإحياء الذكرى العاشرة». ويضيف، «كما شكّل رئيس الوزراء لجنة خاصة بالبحث عن المختطفين ومعرفة مصيرهم المشمولين بقانون الناجيات الإيزيديات، حيث هناك نحو 2700 شخص معظمهم من النساء والأطفال لا يزال مصيرهم مجهولاً من الذين خطفهم داعش بداية عام 2014». ويشير إلى أن «الحكومة اتخذت إجراءات أخرى لتهيئة ظروف عودة النازحين والتشجيع عليها، منها على سبيل المثال قبل أيام صدر كتاب عاجل من مكتب رئيس الوزراء لإنصاف الإيزيديين واعطائهم الأولوية في التعويض عن دورهم المهذمة، وسبق أن أصدر مجلس الوزراء بالزام وزارة المالية بصرف تعويضات الدور المهذمة للنازحين

سنجاري، أن «الحكومة العراقية أصدرت قرارات لإنصاف المكون الإيزيدي، منها إصدار قرار للمرة الأولى على ما يقارب من 50 عاماً بتملك الأراضي والمجمعات والدور السكنية للإيزيديين في سنجار، ضمن 11 مجمع سكني تتضمن 14500 وحدة سكنية من الذين حُرّموا من تملك مساكنهم على مدى 50 سنة، وكان هذا ظلم بحقهم وعدم إنصاف، لكن حكومة السودان وفي بداية عملها أصدرت هذا القرار». ويتابع سنجاري حديثه لمجلة «فيلي»، «بالإضافة إلى العمل على التعريف بالإبادة الجماعية للإيزيديين، حيث قامت الحكومة رسمياً ولأول مرة بإحياء الذكرى التاسعة للإبادة الجماعية للإيزيديين في 3 آب الماضي، وكانت برعاية رئيس الوزراء السوداني في بغداد، وفي

الأعسم، إن «العوائل الإيزيدية سكنت مخيمات عديدة موزعة في إقليم كردستان وعلى الحدود السورية وهذه المخيمات تفتقر لأبسط أمور الحياة، وبعد عودتهم إلى مناطقهم في سنجار وبغشقة تفاجأوا بالدمار الذي لحق بمنزلهم ومناطقهم، ورغم مرور 10 سنوات لا زال الإيزيديون بحاجة إلى الاندماج في المجتمع وأخذ حقوقهم خاصة بعد إقرار قانون الناجيات عام 2021». وتشدد الأعسم خلال حديثها لمجلة «فيلي»، على أهمية «العمل من أجل تحقيق العدالة لأهالي الضحايا والناجين وبناء عالم يضمن السلام والأمان لجميع الأقليات الدينية». من جهته، يؤكد مستشار رئيس الوزراء العراقي لشؤون الإيزيديين، خلف

قامت به الحكومة العراقية هو قانون الناجيات، رغم أن هذا القانون يساعد نسبة قليلة من الإيزيديين، أما أكثر من نصف المجتمع الإيزيدي فهو يعيش في مخيمات النزوح لحد الآن، ولم يُعط لهم التعويض المنصف للأضرار التي لحقت بهم، ما يؤكد عدم الاهتمام الحكومي بهذا الموضوع وبعودة الإيزيديين رغم مرور عقد كامل من الزمن». ويطالب إلياس في حديث لمجلة «فيلي»، ب«ضرورة التعويض الكامل للعوائل الإيزيدية لأن نسبة كبيرة من المجتمع الإيزيدي لم يستطع إعادة بناء منازلهم، وهذا يعد أحد أسباب عدم عودتهم، وكذلك مسألة العدالة حيث هناك الكثير من الأشخاص المتهمين بالتورط مع الإرهابيين لكنهم رغم ذلك متواجدين في العراق، لذلك يخشى الإيزيديون من هجمات جديدة في المستقبل، في وقت لا يزال هناك عدم ثقة في الحكومة والقوات الأمنية وضمن عدم تكرار ما حصل عام 2014». وهذا ما تؤكد عليه أيضاً الناشطة الإيزيدية، رفاة حسن، حيث تقول إن «الذكرى العاشرة تمر في وقت لا يزال هناك تهميش للواقع الصحي والخدمي والاقتصادي لمئات النساء داخل المخيمات التي تعاني أوضاعاً إنسانية صعبة بسبب قلة فرص العمل وقلة دعم المنظمات وصعوبة الوضع الإنساني والاقتصادي». وترى حسن خلال حديثها لمجلة «فيلي»، أن «الحكومة مقصرة نوعاً ما بعدم توفير فرص عمل للموجودين داخل المخيمات، ورغم أن العودة إلى سنجار متاحة للأسر الإيزيدية، لكن لا توجد خدمات وأمن في سنجار، ورغم تقديم المنظمات الدعم لسنجار لكن الفساد حاضر». بدورها، تقول الناشطة النسوية، سهيلة

رغم أن العودة إلى سنجار متاحة للأسر الإيزيدية، لكن لا توجد خدمات وأمن في سنجار، ورغم تقديم المنظمات الدعم لسنجار لكن الفساد حاضر



من المخيمات لاستقبال النازحين وتوفير المأوى والرعاية الأساسية لهم، كما ساهمت قوات البيشمركة بشكل أساسي في تحرير سنجار من قبضة تنظيم داعش.

في أعقاب الإبادة، أسس مكتب إنقاذ الإيزيديين من قبل نيجيرفان بارزاني، رئيس وزراء إقليم كردستان آنذاك. كان الهدف من إنشاء هذا المكتب هو تقديم الدعم والمساعدة الفورية للنازحين الإيزيديين والعمل على إنقاذ المختطفين وإعادتهم إلى عائلاتهم، توفير الرعاية النفسية والاجتماعية للمحررين لمساعدتهم في إعادة التأهيل والاندماج في المجتمع.

منذ تأسيسه، نجح المكتب في إنقاذ آلاف الإيزيديين المختطفين من قبضة داعش وإعادتهم إلى عائلاتهم. تم تنفيذ العديد من العمليات الميدانية بالتعاون مع القوات الأمنية والمنظمات الدولية.

واليوم، مصير سارة ليس إلا عينة لمئات لحالات الدمار والتشظي المأساوي الذي تعرض له الإيزيديون، فبعد مرور عشر سنوات على الإبادة الجماعية، لا يزال الإيزيديون يعانون من تداعيات الهجوم الإرهابي الذي تعرضوا له. بينما تظل جهود إعادة الإعمار وتحقيق العدالة بطيئة.

وفي حديث مع مجلة «فيلبي»، تطرق عدد من النازحين القاطنين في مخيمات محافظة دهوك لوضعهم: «بعد عشر سنوات لا نستطيع العودة بسبب الوضع الأمني والخدمي في سنجار. هناك جهات تعمل على إعادتنا قسراً، لكننا نريد البقاء هنا حالياً».

منذ تحرير سنجار معقل الإيزيديين



قصص ألم ومعاناة..

10 سنوات من إبادة مستمرة تحيط بالإيزيديين

وارتكب جريمة إبادة جماعية، أسفرت عن خطف الآلاف من النساء والأطفال والرجال، حيث تعرضوا للتعذيب والاستعباد والقتل. كما تم تدمير القرى والمجمعات الإيزيدية، وإحراق المنازل، ونهب الممتلكات، مما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من الأشخاص.

ومع وقوع الإبادة الجماعية بذل جهوداً كبيرة لتقديم الإغاثة الإنسانية للإيزيديين النازحين. تم إنشاء العديد

أنا بحاجة إلى المساعدة، لكن الأمل لا يزال حيّاً في قلبي»، بهذه العبارات تلخص سارة، إحدى الناجيات من الإبادة الجماعية للإيزيديين، الوضع المأساوي الذي تعرضوا له خلال عشر سنوات من اجتياح داعش لمناطقهم في العراق.

تفاصيل الإبادة وأزمة سنجار في صيف عام 2014، اجتاح تنظيم داعش مناطق الإيزيديين في نينوى،

« فقدت خمسة من أفراد عائلتي وما يزال مصيرهم مجهولاً .. أنا هنا وحدي في المخيم منذ عشر سنوات، ولا زلت أنتظر بناتي الأربع وزوجي، لكنني لا أعرف شيئاً عن مصيرهم ».

فيلبي



المجتمع الدولي والحكومة العراقية لتحسين أوضاعهم وتقديم الدعم اللازم. يجب أن تتضمن هذه الجهود توفير بيئة آمنة ومستقرة في مناطقهم الأصلية، مثل سنجار، من خلال إعادة الإعمار وتأمين البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تسهيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة وتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة.

إغلاق المخيمات

وأدى شبح الإغلاق الوشيك للمخيمات في العراق إلى زيادة المخاوف بين الأقليات الدينية في البلاد، لا سيما أولئك الذين نزحوا خلال سيطرة داعش على مساحات واسعة من البلاد خلال العام 2014 - 2017.

ومع ذلك، فإن العديد من النازحين المتبقين يعبرون عن ترددهم بسبب الظروف التي دمرتها الحرب في مناطقهم

الأصلية، مثل غرب الموصل وسنجار. وما تزال عوامل مثل عدم كفاية الخدمات، ومحدودية فرص كسب العيش، وانهايار الثقة مع المجموعات العرقية والدينية الأخرى، تمنعهم من العودة لمناطقهم، وإعادة البناء.

هجرة الإيزيديين

صدمة الإبادة، وتردي الأوضاع في مناطقهم أو في مخيمات النزوح، دفع بالعديد من الإيزيديين إلى الإقبال صوب الهجرة خارج العراق.

ويقول مسؤولون محليون إيزيديون لمجلة «فيلي»، إن «آلاف الإيزيديين قد هاجروا العراق، بعد أن يتحصلون على التأشيرة إلى تركيا ومن ثم اتباع طرق غير شرعية للهجرة».

وأضافوا أن «أسباباً عديدة تدفع الإيزيديين إلى الهجرة، أبرزها الإبادة الجماعية التي تعرضوا لها على أيدي تنظيم داعش، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية السيئة التي يمرون بها في مناطقهم المنكوبة أو في مخيمات النزوح التي مضى عليها سنوات، دون حل».

الإبادة الجماعية للإيزيديين لا تزال مستمرة حتى الآن، حيث يعاني أكثر من ١٣٠,٠٠٠ نازح في ظروف صعبة داخل المخيمات المنتشرة في إقليم كردستان

إبادة مستمرة ويقول خيري بوزاني، مسؤول ملف إنقاذ المختطفين التابع لرئاسة إقليم كردستان، إن الإبادة الجماعية للإيزيديين لا تزال مستمرة حتى الآن، حيث يعاني أكثر من 130,000 نازح في ظروف صعبة داخل المخيمات المنتشرة في إقليم كردستان. وأشار إلى وجود أكثر من 2,900 شخص مفقود ومصيرهم مجهول حتى الآن.

وأشار بوزاني إلى أن الحكومة الاتحادية عبر وزارة الهجرة تقوم بإعادة النازحين قسراً من المخيمات إلى مناطق سنجار التي لا تصلح للعيش البشري بسبب كونها منطقة منكوبة وأيضاً منطقة عسكرية بامتياز، مما يجعل من الصعب على المدنيين العيش فيها.

يرى مراقبون إيزيديون تحدثوا لمجلة «فيلي»، أن مستقبل الإيزيديين يعتمد بشكل كبير على الجهود المشتركة من

لحسم ملف الإبادة وإعلان ما تعرض له الإيزيديون كجريمة إبادة جماعية (جينوسايد) لكي يتم وضع العدالة على مسارها الصحيح. وأكد على ضرورة خلق بيئة صحية وأمنة في سنجار وباقي مناطق الإيزيديين ليستعيدوا الثقة بوطنهم ويطمئنوا على مستقبل أجيالهم القادمة.

وأعرب جردو عن أسفه لبطء الخطوات المتخذة في هذا المضمار، مشيراً إلى عدم إعمار مناطق الإيزيديين وخاصة سنجار، وقلّة المبالغ المخصصة لتعويض الأهالي، مع عدم توفر فرص العمل الكافية. وأشار إلى أن الصراعات السياسية والمظاهر المسلحة تعيق العودة الطوعية للنازحين إلى مناطقهم، وأكد على ضرورة تشريع القوانين الرادعة لحماية الإيزيديين وباقي الأقليات من تكرار ما حدث وتطبيق العدالة الاجتماعية دون تمييز.

من سيطرة داعش في عام 2015، لا تزال المنطقة تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي، حيث تتنازع عدة جهات على النفوذ فيها، مما أنعكس بشكل مباشر على وضع النازحين.

يؤكد سعيد جردو، رئيس مركز لالش الثقافي والاجتماعي الخاص بالإيزيديين، على ضرورة الاهتمام الدولي العاجل بمحنة المكون الإيزيدي، وخاصة في منطقة سنجار.

وأضاف في حديثه لمجلة «فيلي»: «الأحداث أدت إلى خلق صدمات وتداعيات خطيرة تمثلت في حرق القرى والمجمعات وتدمير البنى التحتية ونهب الأموال والممتلكات بالإضافة إلى مآسي النزوح والهجرة».

وأشار جردو إلى ضرورة إيجاد حلول جذرية لمعالجة جراح الإيزيديين العميقة، وأبرز هذه الحلول هو تسهيل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية



بالقرب من البصرة وشط العرب. وأشار التقرير إلى أن «هدف المشروع هو اقامة طريق سريع وممر للسكك الحديدية دون انقطاع بين البصرة ولندن» ن مضيافا ان المرحلة الاولى من المشروع ستكتمل بحلول العام 2028، الا انه قال انه برغم الإعلان عن تكلفة المشروع بمبلغ 17 مليار دولار، غير أنه من المرجح ان تتخطى ال 24 مليار دولار، موضحا أنه في ظل أن تكلفة السكك الحديدية بين غازي عنتاب ووافاكوي وحدها يمكن ان تصل الى 5 مليارات دولار، فإنه ليس من الواضح ان ال 17 مليار دولار يمثل تقديرا واقعيًا. وبعدها لفت إلى أن حكومتي قطر والإمارات وقعتا على مذكرة مشروع «طريق التنمية» ما يخفف من الشكوك حول القدرة التمويلية للمشروع، قال التقرير إن «طريق التنمية» يحمل ميزة لا يمكن إنكارها تتعلق بالسرعة وقدرة النقل مقارنة بالممر الاقتصادي بين الهند والشرق الاوسط واوروبا المعروف باسم «IMEC» المعلن عنه في ايلول/ سبتمبر 2023، مشيرا في هذا الاطار الى أن «طريق التنمية» يوفر 10 أيام من نقل البضائع الى السوق الاوروبية من الفاو بدلا من قناة السويس.

اقليم كوردستان

وفي حين قال التقرير ان بإمكان العراق وتركيا التعامل مع «المخاطر السياسية»، وذلك في اشارة الى وجود وحظر حزب العمال الكوردستاني، اشار الى ان المشروع سيجعل العراق لاعبا اقتصاديا رئيسيا، والى ان دعم الموقف الأمني التركي هو تكلفة بإمكان العراق التحكم فيها مقابل هذا المكسب، مضيافا أن «تحالفا ثلاثيا» بين العراق واطليم كوردستان وتركيا يستهدف القضاء على وجود حزب العمال الكوردستاني وداعش، مضيافا ان انخراط تركيا على مستوى الفيالق العسكرية سيجعل ذلك أكبر

الإقليميين» بالاضافة الى ان المشروع يؤثر بشكل مباشر على طرق التجارة العالمية، في حين لفت إلى أن ميناء الفاو الكبير على الخليج، يعتبر أكبر مشروع للبنية التحتية في تاريخ العراق، وإقامته ستؤدي الى معالجة التحدي المتمثل بضيق المناطق الساحلية وضاحتها

وذكر التقرير الأمريكي الذي ترجمته مجلة «فيلبي»؛ بداية بالتوقيع على العديد من المذكرات والمشاريع بما في ذلك «طريق التنمية» خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأخيرة إلى العراق، مشيرا الى انها ستساهم في «تعزيز الاستقرار والازدهار

فرص وتحديات واختبار لـ «تحالف ثلاثي» يضم اربيل

«طريق التنمية»..



حدد معهد «مركز ويلسون» الأمريكي الفرص والتحديات والعوائق التي تعترض مشروع «طريق التنمية» العراقي الذي من شأنه فعليا اقامة ربط من البصرة وصولا الى لندن، وبما يعنيه ذلك بالنسبة الى العراق وتركيا والصين وأوروبا، وما أسماه «التحالف الثلاثي» بين بغداد واربيل وانقرة ضد حزب العمال الكوردستاني، لكنه توقع في الوقت نفسه وصول كلفته ما يتخطى 24 مليار دولار، وليس 17 مليار دولار مثلما هو مقدر حاليا.

فيلبي

هذا المشروع باعتباره علامة فارقة من أجل التخلص من مشكلة الفساد المتفشية والاقتصاد غير الناجح، بالإضافة الى انه بالامكان دفع المجتمع العراقي الى التوحد حول هدف مشترك، ومواجهة عدم الاستقرار الداخلي الناجم عن النفوذ القوي لإيران والحد من مشاعر التوجه صوب الاستقلال لدى اقليم كوردستان.

وخلص التقرير الى القول الى انه بإمكان اصحاب المصلحة في الشرق الاوسط واوروبا، تحقيق مكاسب بالمليارات بسبب خفض تكاليف الشحن، مضيفاً أن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط يتطلب وجود إجماع إقليمي مضيفاً ان التحول التدريجي من خلال مبادرات مثل «طريق التنمية» بإمكانها تعزيز السلام الدائم، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن الاستقرار الناتج عن ذلك سيكون مفيداً لسكان المنطقة ودول الغرب التي تكافح في مواجهة القلاقل الاقتصادية والسياسية الخاصة بها.

لن تتردد في التلاعب الأطراف المعنية بالمشروع، موضحة الصين قد تستخدم الاستثمارات والقروض المقدمة الى دول المنطقة، كادوات للتلاعب، وستصبح القروض الحالية بمثابة تهديدات للدول التي تعمل ضد مصالحها.

تحويل اقليمي استراتيجي اعتبر التقرير ان على الولايات المتحدة أن تبرهن على أنها تقدم خيارات أكثر من الصين، وأن مقدرها تطوير بدائل متعددة في وقت واحد بما في ذلك مشروع الطريق الهندي الى اوروبا، بدلاً من الاكتفاء بمحاولة عزل مبادرة «الحزام والطريق»، مضيفاً ان من شأن ذلك ان يقنع دول المنطقة التي لا توافق على الأعمال العسكرية الاسرائيلية في غزة، بالانضمام الى تحالف جديد ضد ايران وداعميها الصينيين من أجل تحقيق فوائد اقتصادية وأمنية. وتابع التقرير بالقول ان بإمكان العراق استخدام

خريطة توضيحية لمشروع «طريق التنمية»

(لربط الخليج العربي بأوروبا عبر العراق)



عملية عسكرية عبر الحدود في تاريخها. واعتبر التقرير أن الجزء المتعلق بإقليم كوردستان من مشروع «طريق التنمية» يواجه انتقادات متكررة من زعيم الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل الطالباني وحلفائه، إذ انهم يشككون في وجود مكاسب للإقليم في ظل التنافس مع الغريم الحزب الديمقراطي.

وأشار التقرير الى أن «طريق التنمية» يمر بين الفاو ووافاكوي عبر الحدود الادارية للموصل، لكنه يتجنب اقليم كوردستان بسبب تضاريسه الجبلية، وبرغم ذلك فإن المشروع يفيد اقليم كوردستان من خلال تأمين أساس منطقي كبير لاتفاقية صادرات النفط بين بغداد واربيل وخفض تكلفة السلع المستوردة الى الاقليم، بالإضافة الى انه يحفز الطرفين على معالجة الخلاف بين بغداد واربيل فيما يتعلق بصادرات النفط والغاز.

تحديات أمام المشروع

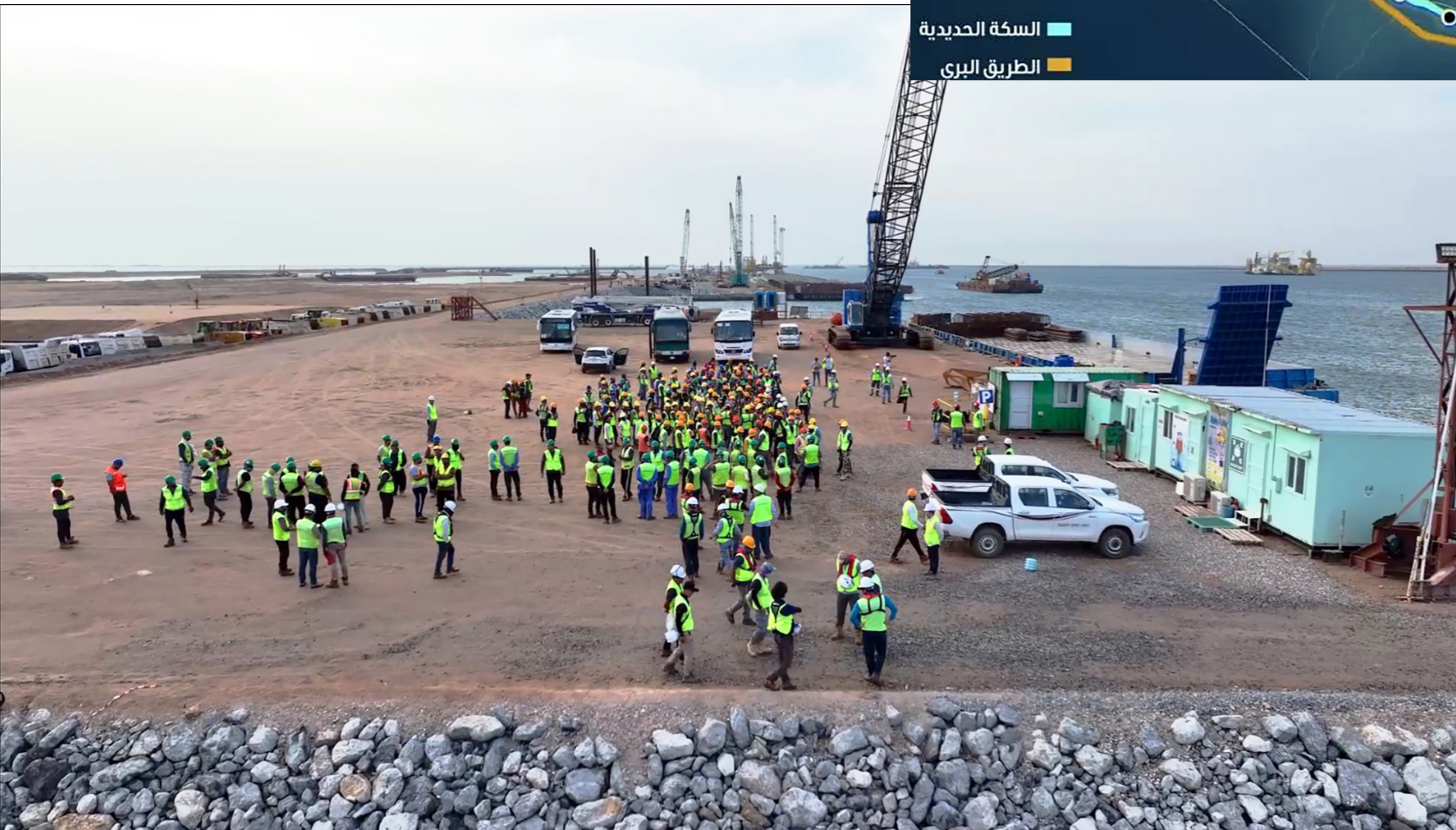
وبعدما قال التقرير إن «طريق التنمية» لا يخلو من التحديات، اوضح ان سياسات تركيا الامنية وجهودها لمكافحة الإرهاب تؤثر بشكل كبير على المشروع، مضيفاً أن القضاء على حزب العمال الكوردستاني وداعش في شمال العراق، يعتبر أمراً ضرورياً، ويتحتم على تركيا معالجة هذه المسألة مع العراق وحكومة اقليم كوردستان، في إطار زمني منظور، الا ان القضاء على التنظيمات الإرهابية يواجه صعوبة كبيرة، ومن غير الممكن القضاء على هذه التنظيمات الارهابية عملياً، من دون دعم العشائر الكوردية والعربية السنية.

وبالإضافة الى ذلك، ذكر التقرير أن كفاح العراق من اجل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وانتشار الفساد بين صناعات القرار، تشكل عقبات إضافية أمام المشروع.

وتابع قائلاً ان ايران بإمكانها التأثير على بعض السياسيين العراقيين ورشوة صناعات القرار بهدف عرقلة المشروع، وبالتالي اثاره مخاطر كبيرة، محذراً من أن تأخير الجدول الزمني لقيام المشروع، سوف يحد من إنتاجيته.

ورأى أن المشروع يمكن أن يؤثر بشكل كبير على سياسة إيران في الشرق الأوسط وعلى نفوذها في المنطقة، مشيراً الى ان ايران تواجه مجازفة على المدى القصير، بخسارة طرقها اللوجستية التي تزود وكلائها بالأسلحة من العراق إلى لبنان. واذاف انه في مواجهة هذه المخاطر الاستراتيجية، قد تنخرط إيران في مشاريع يمكن ان تززع استقرار العراق.

واضاف التقرير ان الصين قد تخسر قدراً كبيراً من نفوذها من خلال «مبادرة الحزام والطريق»، معتبراً أنها



بتراجع جودة التعليم، من بينها الحرب الإيرانية العراقية، ثم حرب الخليج العام 1991، ثم العقوبات الدولية، ثم الغزو الذي قاده الولايات المتحدة عام 2003.

لكن التقرير، لفت إلى أن الغزو أدى إلى سقوط الدكتاتور صدام حسين، وكان ذلك بمثابة فرصة لإعادة بناء النظام التعليمي في العراق، مضيفاً أنه في حين بذلت جهود أولية لتفعيل قطاع المدارس والجامعات، إلا أن العنف المتواصل وعدم الاستقرار السياسي، عرقلا إمكانية تحقيق تقدم مستدام، بينما تسبب الفساد والصراع الطائفي وغياب سياسات التعليم المترابطة، إلى تفاقم التحديات.

وبالإضافة إلى ذلك، نوه تقرير معهد «المجلس الأطلسي» الأمريكي، إلى أن صعود تنظيم داعش تسبب بتعطيل النظام التعليمي بشكل كبير في المناطق التي خضعت لسيطرته.

الآن، وفي ظل وجود 60% من العراقيين تحت سن الـ 25، فإن «نظام التعليم في البلد يمر بمرحلة حرجة»، موضحاً أن الشباب يمثلون فرصة كبيرة وتحدياً هائلاً في الوقت نفسه، حيث يشكل ارتفاع معدلات البطالة وعدم كفاية المرافق التعليمية تهديداً بتقويض إمكانات الشباب الذين يساهمون في جهود إعادة إعمار البلد.

ولفت التقرير إلى أن 22% فقط من خريجي الجامعات، يجدون وظائف في مجال تخصصهم الدراسي في غضون

النهرين القديمة، وعندما كان صاحب نظام تعليمي ريادي في الشرق الأوسط بحلول منتصف القرن العشرين، إلا أن المشهد التعليمي في العراق يعيش تحديات كبيرة.

وتناول التقرير تلك التحديات التي ألحقت أضراراً كبيرة بالبنية التحتية للقطاع التعليمي وتمويله ما تسبب

وبحسب تقرير للمعهد، ترجمته مجلة «فيلبي»، رغم العراقيل، إلا أنه كانت هناك جيوب من التقدم، وخاصة في إقليم كوردستان الذي بدأ يرسم مساره للإصلاح التعليمي.

وذكر التقرير الأمريكي أن العراق ورغم تقاليده الغنية باعتباره مهد التعليم الذي يعود تاريخه إلى بلاد ما بين

كوردستان أنموذجاً..



معهد أمريكي يدعو لانتشال نظام التعليم في العراق

استعرض معهد «المجلس الأطلسي» الأمريكي، التحديات الهائلة التي يواجهها قطاع التعليم في العراق فبعدما كان - مهد التعليم في العصور القديمة - أصبح نظام التعليم الآن يمر «مرحلة حرجة»، مؤكداً أن تعليم العراقيين يجب أن يكون أكثر من مجرد أولوية سياسية، ليصبح طريقاً يقود العراق نحو السلام والازدهار.

فيلبي



**المبادرة حاسمة
من اجل تطوير
نظام التعليم في
كوردستان وتمكينه
من ان يواكب
التطورات العالمية،
كما هو الحال
بالنسبة للعراق
والمنطقة الاوسع
عند استخدامها
كنموذج.**

ثلاثة اشهر من التخرج، وهو ما يسלט الضوء على الحاجة الملحة لوجود نظام تعليمي يلبي احتياجات السوق. ونقل التقرير الأمريكي، عن البنك الدولي إشارته الى وجود مليوني طفل عراقي محرومون من التعليم، وهو ما يمثل تحديا كبيرا لمستقبلهم، وإلى جانب ذلك، فإن معدلات معرفة القراءة والكتابة منخفضة بشكل مثير للقلق، وخصوصا بين النساء.

وخصوصا بين النساء. التعليم بإقليم كوردستان وبحسب التقرير فقد ادرك اقليم كوردستان الحاجة الملحة لمعالجة هذه القضايا، مشيرا الى ان مجلس الوزراء طرح رؤية 2030، التي تعطي الاولوية لتعزيز التعليم وتكييفه لدعم التنويع الاقتصادي.

وأوضح التقرير ان اطار العمل هذا يستهدف تحقيق المواءمة للنظام التعليمي في كوردستان مع المعايير الدولية، بالإضافة الى تعزيز قوة عاملة بإمكانها دفع النمو الاقتصادي عبر القطاعات.

ولفت التقرير الى ان احد العناصر الاساسية لهذه الرؤية هو انشاء جمعية كوردستان لاعتماد التعليم (KAAE) التي تعتبر بمثابة هيئة وطنية هدفها سد الفجوة التعليمية ودفع الاقليم الى القرن ال21.

وأشار التقرير إلى أن الجمعية تعمل من أجل ضمان الجودة التعليمية وتعزيز الشفافية والمساءلة والتطوير المستمر، من خلال مدة عمل بين 12 و15 عاما، بالإضافة الى دعم الحكومة في اعداد سياسات سليمة لجودة التعليم، مضيفا ان المبادرة حاسمة من اجل تطوير نظام التعليم في كوردستان وتمكينه من ان يواكب التطورات العالمية، كما هو

الحال بالنسبة للعراق والمنطقة الاوسع عند استخدامها كنموذج.

الاتفاقية الإطارية الى ذلك، اشار التقرير الى وجود اتفاقية اطارية بين الولايات المتحدة والعراق تحدد التعليم باعتباره حجر الزاوية في العلاقات الثنائية وكجزء من التعاون الثقافي الاوسع بين الطرفين، مضيفا ان الوقت قد حان الان من اجل ترجمة هذا الاتفاق الى عمل.

واعتبر التقرير ان شراكة كهذه بين البلدين، قد يكون لها اصداء بعيدة المدى تتخطى التعليم، وتعزز التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والتماسك الاجتماعي.

وبينما لفت التقرير الى ان الولايات

المتحدة استثمرت بشكل كبير في اعادة اعمار العراق، قال انه تم تخصيص هذه الاموال بشكل غير متناسب لقطاع الامن، بحيث انفقت نحو تريليوني دولار على العمليات العسكرية في العراق، مضيفا انه لو ان جزءا من هذه الاموال، بنسبة 1% فقط، كان سيكون له تاثير تحويلي اذا تم انفاقه على التعليم.

ورأى أن الاستثمار في نظام التعليم في العراق يمثل فرصة فريدة للولايات المتحدة، ليس فقط لكي تقدم الدعم لحليف رئيسي، الا انه يساعد ايضا في معالجة الاسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة، مضيفا انه بإمكان واشنطن المساعدة في بناء الأساس لعراق مستقر ومزدهر من خلال توجيه الموارد نحو

اصلاح التعليم.

واعتبر التقرير، أن استثمارا كهذا سيؤدي إلى تعزيز الدبلوماسية العامة الاميركية وقيم الديمقراطية وحقوق الانسان، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من السلام والامن على المدى الطويل، بما في ذلك من خلال اقامة شراكات بين المدارس والجامعات الاميركية ونظيراتها العراقية، وذلك من اجل تطبيق معايير الجودة كالتالي وضعتها جمعية كوردستان لاعتماد التعليم (KAAE)، مضيفا ان هذه الهيئة يمكن ان تكون بمثابة نموذج تجريبي للعراق ككل.

وفي هذا الاطار، لفت التقرير الى ان دولا مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية تقدم دروسا مهمة في الكيفية التي

يمكن بها للتعليم ان يدفع التنمية الوطنية، حيث نجح البلدان في تحويل اقتصادهما من خلال استثمارات كبيرة في التعليم، مع التركيز على تنمية المهارات والابتكار، اذ فيما ركزت كوربا الجنوبية على التكنولوجيا والتدريب المهني، فان سنغافورة ركزت على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

التعليم والسلام

في هذا الصدد، رأى التقرير، أن تعزيز التعليم في العراق لا يقتصر فقط تحقيق النمو الاقتصادي، ويعتبر ايضا عنصرا حاسما في بناء السلام، حيث يساهم في تعزيز التفاهم والتسامح والتفكير النقدي، وهي امور ضرورية لتخفيف

الصراع وتعزيز التماسك الاجتماعي، موضحاً ان السكان المتعلمين بشكل جيد مجهزون بشكل افضل للانخراط في العمليات الديمقراطية والمساهمة في تنمية البلد.

وخلص التقرير إلى أن التعليم أكثر من مجرد أولوية سياسية بالنسبة إلى العراق، فهو طريق إلى السلام والازدهار، وبإمكان الولايات المتحدة أن تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق ذلك.

وختم التقرير، بالإشارة إلى إمكانية الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، اغتنام هذه الفرصة لإظهار التزامهما بعراق مستقر ومزدهر، وتعزيز منطقة حيث يعمل التعليم على تمكين الشباب كعوامل من أجل التغيير الإيجابي.



المشاريع السكنية في إقليم كوردستان باهظة داخلياً مناسبة خارجياً

تتصاعد وتيرة تنفيذ مشاريع الإسكان في إقليم كوردستان بمختلف مستوياتها الاقتصادية بدءاً من المنخفضة الكلفة وصولاً إلى الباهظة الثمن، لتتصدر أهم الاستثمارات خلال العامين الماضيين، متفوقة على الاستثمار في القطاع الصناعي.

■ فيلي

إلا أن قلة الطلب على شراء الوحدات السكنية يؤدي إلى فائض في العرض، بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية، إلى جانب ارتفاع أسعار أغلب العقارات بشكل كبير، ما أدى إلى عدم الإسهام في حل أزمة السكن.

وتقول الناشطة سوزان سورميري، من السليمانية، في حديثها لمجلة «فيلبي»، إن «أسعار الوحدات السكنية داخل مدن الإقليم مرتفعة جداً إذا ما قارناها بالعقارات خارج كوردستان أو في دول الجوار فهي أقل بكثير».

وتضيف «سوق العقارات في السليمانية يختلف عن المدن الأخرى إذ أنه يعتمد على الوضع الاقتصادي العام الذي تأثر بشكل كبير بتأخر صرف رواتب الموظفين، فعلى سبيل المثال في السنوات السابقة التي شهدت توقفاً في صرف الرواتب انخفضت أسعار العقارات بشكل كبير

إلى ما دون أسعارها الحقيقية». وتشير إلى أنه «بشكل عام، إذا قمنا بتقدير كلفة المشاريع السكنية فإن سعر المتر المربع يتراوح بين 300 دولار إلى 600 دولار بأعلى تقدير، في حين يتم بيعها من قبل المستثمر بأسعار تتراوح بين 500 دولار إلى أكثر من 1000 دولار، أما بالنسبة للمنازل التي تسمى الفلل، فيصل سعرها إلى أكثر من 2000 دولار للمتر المربع، مما يعني أرباحاً مضاعفة».

وتبين سورميري أن «سوق العقارات في السليمانية اختلف تماماً عن المدن الأخرى، وخاصة العاصمة أربيل، لأن نحو 90% من مشتري الوحدات السكنية في مركز محافظة السليمانية هم من السكان المحليين ويشتركون لأنفسهم أو لأقربائهم، وعلى الرغم من تزايد الشركات العقارية في السليمانية في

السنوات الأخيرة، وهناك أيضاً سكان القرى الذين يشترون وحدات سكنية داخل المدينة وهذا مؤشر سلبي حيث أنه يؤدي إلى الهجرة نحو المدن وإخلاء المناطق الريفية بسبب قلة فرص العمل».

فيما كشفت مديرية الاستثمار في السليمانية في وقت سابق عن منح أكثر من 85 إجازة استثمارية لإنشاء مجمعات سكنية تسهم في حل أزمة السكن في المحافظة.

ويبين مدير عام هيئة الاستثمار في السليمانية عزيز سعيد، لمجلة «فيلبي»، إن الهيئة عملت خلال السنوات الماضية على تنفيذ نحو 90 ألف وحدة سكنية عن طريق الاستثمار، وما تم إنجازه نحو 60 ألف وحدة سكنية لغاية الآن. ويشير إلى أنه «تم منح 86 رخصة استثمارية لإنشاء مجمعات سكنية في حدود السليمانية، وما تم إنجازه لغاية الآن هو 50 مجمعاً سكنياً، والآن هنالك 36 مجمعاً سكنياً استثمارياً قيد الإنجاز».

وعن حجم الاستثمارات المالية في هذه المشاريع، أكد سعيد أن «نحو 22 مليار دينار هو حجم الاستثمارات فيها، وجميع الرخص منحت لمستثمرين محليين بنسبة 100%».

من جانبه، يوضح الخبير الاقتصادي بلال سعيد، في تصريح لمجلة «فيلبي»، أن «سعر المتر المربع الواحد للوحدات السكنية في أربيل وتقريباً في عموم كوردستان يتراوح ما بين 550 دولاراً إلى

1200 دولار، وهذا يعني أن أي مواطن بسيط يريد شراء وحدة سكنية يجب أن يدخر كامل راتبه لفترة لا تقل عن عشر سنوات وهذا شيء غير طبيعي، أو ادخار نصف راتبه لفترة لا تقل عن عشرين عاماً ليتمكن من شراء وحدة سكنية في أحد المشاريع الاستثمارية، وهذا يعني أن أي مواطن يعتمد على الراتب الشهري لا يستطيع شراء وحدة سكنية بصورة يسيرة».

وعن تأثير المشاريع الاستثمارية السكنية على واقع الخدمات في مراكز المدن، يلفت سعيد إلى أن «هذه المشاريع كان لها تأثير مباشر على الخدمات المقدمة

في مراكز المدن، فمثلاً في حال تم تنفيذ مجمع سكني فهو يحتاج على الأقل إلى بئرين ارتوازيين مما يعني التأثير على الخزين المائي للمنطقة، وقد قمنا بدراسة ميدانية حول المياه المتوفرة في أحياء أربيل ووجدنا أن كميات المياه قلت بنسبة كبيرة عما كانت عليه في السابق».

ويؤكد «بحسب البيانات التي جمعناها من مصادر متنوعة فإن عدد المشاريع السكنية (الشقق، والبيوت، والفلل) التي قد تم إنشاؤها خلال العامين الماضيين، ويتم التعامل بها الآن في السوق العقاري هو 131 مشروعاً سكنياً تتضمن 128

ألفاً و542 شقة وبيوت وفلل بمساحات مختلفة».

ويتابع «ما تظهره البيانات هو انتهاء أكثر من 50 ألف وحدة سكنية في أربيل خلال هذه السنة والسنتين المقبلتين، وأيضاً عدد الوحدات التي من المفترض تسليمها لأصحابها خلال هذه السنة هو 27 ألف وحدة، وهذه السرعة في إنشاء الوحدات السكنية لا تقتصر فقط على أربيل بل أيضاً في السليمانية».

ووفقاً للبيانات اطلعت عليها مجلة «فيلبي»، سيتم بناء 5035 منزلاً و22 ألفاً و4 شقق خلال العام الحالي، مما يعني أن 27 ألفاً و39 وحدة سكنية جديدة

كميات أكبر من الماء تكفيهم في فصل الصيف». ويطالب معروف بـ«تعديل قانون كوردستان ووضع خطط طويلة الأمد لأن ما يتم منحه للمستثمرين من الأراضي والتسهيلات الجمركية يؤثر على أبناء البلد وهذه المشاريع لم تعالج أزمة السكن بل أنها ساهمت في ارتفاع أسعار العقارات في السليمانية والإقليم عموماً».

وعلى الجانب الآخر، يجد مهتمون بالبيئة أن بعض المشاريع الاستثمارية أثرت بشكل كبير على البيئة، ويقول الناشط البيئي آكو شيخ محمد، لمجلة «فيلبي»، إن «بعض المشاريع تمثل إضراراً بالبيئة وخصوصاً المشاريع التي ستقام في سفح جبل (كوزا) في السليمانية». ويضيف «هناك مجموعة من الناشطين والمهتمين بالبيئة والحقوقيين يسعون لمنع بعض المستثمرين والمتنفذين من التلاعب بالطبيعة وسنلجأ لكل الطرق لمنعهم من هذا».

بدوره يؤكد أحد المستثمرين الذي فضل عدم الكشف عن هويته، لمجلة «فيلبي»، أن «القوانين الخاصة في إقليم كوردستان تساعد جداً في الاستثمار، وكذلك الأمن هو واحد من الأمور الأساسية التي يبحث عنها المستثمرون للعمل، وهذا متوفر في الإقليم أيضاً، والبيئة فيه مناسبة للاستثمار فضلاً عن أن الأزمات التي تمر بها مؤقتة».

وحول تأثير تذبذب سعر صرف الدولار على سوق الاستثمار العقاري، يشير إلى أن «صعود ونزول أسعار صرف الدولار أمام الدينار العراقي كان له تأثير مباشر على المشاريع حيث أن المواطن يحتار في شراء وحدة سكنية بالدينار أو الدولار بسبب هذا التذبذب، وهذا التأثير ما زال مستمراً للغاية الآن».

داخل المشروع والمواد المستخدمة في البناء وبعدها يتم تحديد سعر المتر الواحد من الوحدة». وعن إيصال الخدمات للمشاريع السكنية، بين المصدر أن «القانون يلزم الحكومة بتوفير الخدمات للمجمع لكن عملية نقل وإيصال الخدمات للوحدات السكنية تكون من واجب المستثمر نفسه وهو يتبنى كل التكاليف وكذلك يتعهد بعدم المطالبة بتكاليف تلك الخدمات».

فيما يشدد عضو لجنة الاستثمار السابق في مجلس محافظة السليمانية، كاسترو معروف، في حديثه لمجلة «فيلبي»، أن «المشاريع التي تمنح للمستثمرين تصب في مصلحة المستثمر بالدرجة الأولى وليس المواطن المحتاج والفقير والمتوسط الدخل».

ويشير إلى أن «أغلب الخدمات التي يروج لها في الإعلام بصورة ضخمة لا وجود لها على أرض الواقع وذلك بسبب قلة متابعة المؤسسات الحكومية لتلك المشاريع، كما أن تلك المشاريع تمنح للمستثمرين القريبين من السلطة».

ويؤكد «المواطن الفقير لا يستطيع شراء وحدة سكنية يتراوح سعرها ما بين 60 ألف دولار إلى أكثر من 160 ألف دولار، في حين يتم منح الأرض للمستثمر دون مقابل ويستطيع المستثمر من خلال التسهيلات التي تقدمها له الحكومة منح الوحدات السكنية بأسعار أقل بكثير من تلك المتعامل بها الآن، كما أن سكنة هذه المشاريع يستمرون بدفع مبالغ كبيرة للمستثمر كخدمات».

ويوضح معروف «من الواضح أن بعض تلك المشاريع السكنية يتمتع ساكنيها بتوفر خدمة الكهرباء على مدار 24 ساعة، وكذلك الماء في حين نجد المواطنين يتظاهرون من أجل توفير ساعات أكثر من الطاقة الكهربائية أو

كثير للمستثمرين وفقاً لقانون رقم 4 لعام 2006 وهي تختلف وفقاً لطبيعة المشروع، فهناك إعفاءات ضريبية وجمركية لمدة عشر سنوات من البدء بالمشروع وهذه تكون بعد منحه الرخصة الاستثمارية بالإضافة إلى امتيازات تخصيص الأراضي والتي تمنح بالمجان للمستثمر مقابل تنفيذ خدمة عامة للمدينة كتعبيد شارع أو ما يمثله من مشاريع الخدمة العام بدون مقابل إضافة إلى واجبات ألزم القانون المستثمر بها مقابل تلك الامتيازات».

وعن تحديد أسعار الوحدات السكنية، أوضح المصدر أن «القسم الاقتصادي في الهيئة هو من يحدد الأسعار وفقاً لجدول دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الذي يقدمه المستثمر بعد التحقق من نوعية الخدمات المقدمة

«المشاريع التي تمنح للمستثمرين تصب في مصلحة المستثمر بالدرجة الأولى وليس المواطن المحتاج والفقير والمتوسط الدخل».

كانت ملكاً للمستثمرين أنفسهم. وعن منح الإقامات الخاصة بالوافدين للإقليم، أكد المتحدث الرسمي باسم مؤسسة آسايش إقليم كوردستان العقيد سلام عبد الخالق، لمجلة «فيلبي»، أن «الموضوع متعلق بإجراءات أمنية خاصة متضمنة منح من جاء من خارج الإقليم حتى وإن كان كوردي القومية يمنح استمارة أمنية خاصة به وفي ضوئها يحصل على (كود) خاص به، ويتم تجديد الإقامة كل فترة زمنية لأنها ليست إقامة دائمة بل هي وقتية والحصول عليها سهل جداً ولا يوجد أي تعقيد يذكر».

فيما أكد مصدر قانوني في مديرية استثمار السليمانية، فضل عدم الكشف عن هويته، لمجلة «فيلبي»، أن «هيئة الاستثمار تمنح تسهيلات

ولفت إلى أن «معظم الرخص الصادرة في العام 2023، كانت في القطاع السكني، يليه التجاري، وفي المرتبة الثالثة يأتي القطاع الصناعي، ومن ثم القطاعات الصحية والتعليمية والزراعية والفنية والرياضية».

وبحسب بيانات هيئة الاستثمار من 1 آب /أغسطس 2006 ولغاية 2 أيار/ مايو 2024، ساهم القطاع العقاري بنسبة 29.24% من مجموع رأسمال الاستثمارات في إقليم كوردستان، ومجموع المشاريع الاستثمارية التي حصلت على التصاريح في عموم الإقليم هي 216 مشروعاً، لكن عدد المشاريع في هذا القطاع أكثر بكثير من رقم هيئة الاستثمار، إلا أن غالبية المشاريع مؤخراً أخذت التصاريح من الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى في كوردستان وذلك بسبب أن الأراضي

ستدخل السوق العقاري في أربيل، على الرغم من أن بعضها تم انتهاء العمل بها في العام الماضي، كما سيتم خلال العامين المقبلين الانتهاء من 25 ألفاً 843 وحدة جديدة، منها 21 ألفاً 673 شقة، وهو ما سيغير قطاع الإسكان بأكمله من الأفقي إلى العمودي».

وأعلن المتحدث باسم هيئة الاستثمار في إقليم كوردستان برکشيت آكريبي، في وقت سابق عن منح رخصة استثمارية لـ154 مشروعاً برأسمال يتجاوز أربعة مليارات دولار خلال العام 2023. وقال إنه «تم منح الرخص لـ50 مشروعاً في أربيل، و43 مشروعاً في السليمانية، و29 مشروعاً في دهوك، و12 مشروعاً في كرميان، وثمانية في زاخو، وخمسة في رابرين، وأربعة في سوران، وثلاثة في حلبجة».

أنظر بعينين أولاً وأخيراً، لا تخش إبليس

نقد على حفل تكريم المبدعين في مجال اللغة والأدب الكوردي

تكريم «مبدعي اللغة والأدب الكوردي»، لذلك كان من المتوقع أن يكون هذا البرنامج كذلك أن تكون وشاملة وموسعة.

لماذا يقتصر حفل تكريم المبدعين الكورد على أربع محافظات في إيران؟ عندما يكون مؤتمراً يحمل على جبهته عنوان «تكريم مبدعي اللغة والأدب الكوردي»، فإنه ينبغي أن يكون قادراً على جمع كل المبدعين من بين المتحدثين بالكوردية في البلاد. ماذا يحدث لحصة محافظة لورستان والمبدعين من الكورد الكرمانج و... في المحافظات الشمالية والشرقية من إيران؟ ألا يوجد أدباء وشعراء وناشرون للغة والأدب الكوردي في هذه المحافظات؟

في مجال الأدب والفن، على حد تعبير نجم الدين الرازي، فإن «النظر بعين واحدة» محكوم عليه بالفشل.

* الدكتور حبيب الله بخشودة: أحد أبرز شعراء اللغة الكوردية باللهجة الفيلية الايلامية وأكثرهم تأثيراً ومحوراً في العقود الثلاثة الماضية، وله مؤلفات قيمة بهذه اللهجة المشهورة على وجه الخصوص وبشكل عام. يشغل الدكتور بخشودة حالياً منصب سكرتير أمانة اللغة والأدب الكوردي الإقليمي. وبالإضافة إلى شهرته بالانفتاح والشفافية، فهو أيضاً ناقد حديث وجاد ترجمة: مجلة «فيلبي»



نظمت جامعة كردستان (في مدينة سنندج في محافظة كردستان بإيران) برنامجاً بعنوان «تكريم مبدعي اللغة والأدب الكوردي» في إيران، شارك فيه عدد من الأدباء والشعراء والناشرين في جامعة كردستان. وتم الاحتفال بمحافظات كردستان وكرمنشاه وإيلام وأذربيجان الغربية.

الدكتور حبيب الله بخشودة

كما نقول نحن الايلاميين، «معيار الكوتره» او كيفما اتفق» أو، كما يقول الكرمنشاهيون، «معيار القبان». ومن المتوقع أنه حيثما يحمل برنامج التكريم اسم جامعة ويحمل تسمية معهد بحثي، فإن الأحكام يجب أن تكون مدروسة وعلمية وشفافة. ومن العيوب الواضحة الاخرى في هذا البرنامج هو عدم الدقة في اختيار المحافظات التي يسكنها الكورد وعدم تضمينها كلها. عنوان هذا البرنامج هو

الشكوك من خلال كلام أصدقاء جامعة كردستان. ثالثاً، في تنظيم مثل هذه البرامج، من الضروري أن تكون الدعوة عامة حتى يتمكن الجميع من المشاركة بفرص متساوية لإرسال أعمالهم. إن الافتقار إلى الشفافية في تقديم ما يسمى بالحكام الداخليين والخارجيين يمكن أن يزيد من التشكيك في كلام منظميها. في كل مجموعة، المعيار هو تكريم الأعمال العظيمة للكتاب، وليس،

والنظرة الاحادية.

ثانياً: السؤال هو كيف تم الحصول على السير الذاتية للأشخاص؟ ويمكن شم الرائحة الكريهة لكلمات المنظمين من على بعد مئات الكيلومترات. وقد تم إهمال السير الذاتية لعدة مئات من الكتاب والشعراء والنقاد الكورد، وهذا ظلم كبير وواضح لجميع أولئك الذين يناضلون من أجل اللغة والأدب الكوردي، مع الإشارة الى انه تم توجيه نظرة عادلة وشاملة ووقت إزالة

اللغة والأدب الكوردي في 13 محوراً رئيسياً، وقام خمسة عشر محكماً محلياً وأجنيبياً بمراجعة السير الذاتية للأسماء المزعومة. أولاً: معايير مقدمي هذا البرنامج في التعرف على الترشيحات لم تكن سيئة، ومعايير الاختيار تم تعريفها للجمهور بشكل ملموس وعلمي ودقيق، وتم التأكيد بقوة على محاور مؤتمر الإعلان العام أن يمكن لجميع الناس استخدام حقوقهم وتم رفض غبار التمييز

إن روحية التمجيد وتكريم نشطاء اللغة والأدب الكوردي أمر مبارك وهام كمبادئ اجتماعية عملية ويمكن أن يكون حافزاً لنشطاء اللغة والأدب الكوردي. إلا أن التوضيحات غير الكاملة والملتبسة لرئيس معهد أبحاث كردستان تقوض دقة تصرفاته ودقة أقواله، وليس من السيء أن نشير إلى النقاط التالية لتوضيح وانتقاد هذا المهرجان المزعوم. وذكر أنه أقيمت مراسم تكريم أسماء

فرهاد شاهمراديان الفيلي

بركان الشعر الكوردي

كاتب السطور، ومن دون مدح ولا نقد، يعتبر فرهاد بركان الشعر الكوردي الجنوبي (الفيلي). شاعر ذو شعر خيالي وأسطوري، يستمد من أعماق تاريخ إيلام القديم بعد قرون، ويجعل الجمهور يذوب ويتحير من طبيعة فنه المتعددة الأبعاد.

■ كامران رحيمي

8- التلاعب بالكلمات والتعابير المستقلة.
9- إحياء القوالب الكوردية القديمة والعريقة المسماة «توره».
10- الكم المعتدل ومستوى الجودة الممتاز.
لا شك أنه لو ركز فرهاد على اللغة الكوردية المعيارية (السوراني) الرسمي، لكان يضاها، في تاريخ الأدب الكوردي، نالي ومحوي وملاي جزيري، ، ولكانت شهرته في نطاق أكبر. ولا حدود لها، ولكان قد اماط الستار عن قصائد غنائية جميلة تضاها ما كتبه حافظ ومولوي وتأملات بابا طاهر النارية. وبكل هذه القدرات وبالإشارة الى كل هذا التدفق في الامكانيات والذوق الرباني والطبع الوقاد والشخصية والذكاء كان يمكن ان يعد فرهاد شاهمراديان «كنزا للشعب» نظرا للقدرات والامكانات الثقافية والادبية للهجة ايلام بمقابل اللهجات الكوردية الاخرى التي لها الكثير من المخاطبين، وبالاستناد الى التحولات الاجتماعية والرغبة الجماعية كان يتوجب ان الالتفات الى القوالب الجديدة لكي يضيف بروحه الخلاقة وفنه المتعدد الابعاد روحا جديدة على

ومن يعرف كاتب السطور يعلم جيدا أنني لم أكتب قط كلمة أو عبارة ليس لها عبرة أو ناتجة عن الإلحاح. لا شك أن فرهاد شاه مراديان هو من الشعراء التقليديين من حيث النوعية والكمية، فهو مؤثر وخالد للأدب الكوردي الذي يغلي من الداخل كالبركان الهائج ويخفي عنا في أي مدرسة درس و ما هو نوع الفكر والأستاذ الذي يدين له. الا انه يمكننا أن نذكر عشرة مزايا لشعر شاه مراديان بإيجاز من أجل التوضيح:
1- أن اشعاره تضم مجموعة واسعة من المفردات ممزوجة بالأصالة والبلاغة.
2- استخدام قواعد اللغة الكوردية والتراكيب اللغوية الفريدة.
3- الحركة في الشعر والصور الديناميكية والكوردية.
4- تجنب الحشو والإيجاز في التعبير.
5- استخدام الأوزان الشعرية وبحور الشعر الكوردي الذي يستخدم نظام المقاطع العددية.
6- استخدام القوافي الداخلية ذات الجرس الموسيقي التي تثير الدهشة.
7- الشجاعة في التعبير واكتشاف مساحات جديدة وأصيلة.

المناقشات النظرية للمتعلمين، في حين أن حل هذه المشكلة هو واضح جدًا، لأنه في جميع أنحاء العالم، المتحدثون بنفس اللغة، اللهجة المستخدمة على نطاق واسع، كلهم يختارون اللغة المفهومة والعالمية كلغة وسيطة.
إن اللغة الرسمية والمعيارية المبنية على النظريات العلمية السوسولوجية واللغويين بشكل عام تتمتع بسمات مثل النقاء المعجمي وعدد كبير من الروائع الأدبية والنصية، والتحديث اللغوي والمفردات حديثة البناء، وهي دائما تحت رعاية واهتمام الأكاديميات، فالقضية ليست قضية جديدة، كمثال

«مولوي الكورد» الذي كان هو نفسه متحدثاً باللهجة السورانية، وهو زعيم الشعر الكوردي الكوراني (هورامي) في القرن الثالث عشر. كما أن «عبدالله كوران» هو مؤسس شعره السوراني من المتكلمين باللهجة الهورامية، وقد تشابهت الحال في تاريخ أدب إيلام على طريقة «غلام علي باوانه ملكشاهي» من شعراء المفلق وشعرائه المعاصرين «غلام رضا خان أركوازي» و«شاكه وخان منصور». «من منطقة إيوان كلهور تجاهلوا لهجتهم الأم وكتبوا الشعر باللغة الأدبية في ذلك الوقت، وهي اللهجة الكوردية الكورانية.

ولد فرهاد شاهمراديان عام 1979 في أركواز-ملكشاهي وحصل على درجة الماجستير في اللغة الفارسية وآدابها من جامعة بهشتي في طهران وفي عام 1998 بدأ نشاطه الأدبي في جمعيات الفن والثقافة والإرشاد الإسلامي وجمعية «مانشيت» الكوردية. التابعة لجامعة إيلام، وكان أيضاً عضواً في المجلس المركزي لمجلس «هاننا» المعنية بالمجال الفني ويشغل حالياً منصب مسؤول جمعية بيان الشعرية التابعة لأمانة إيلام الكوردية.
ترجمة: ماجد سوره ميري

حقوق الامة الكوردية بالقانون. كان طريقي الكوردايتي واتخذ محمد باشقة صيغة اخرى. كان محمد باشقة قد بقي في سلك التدريس لمدة معينة وطبع أول كتاب تربوي للمعلمين للدراسة الكوردية مع شخص آخر. وعلى الرغم من التحاقه بوزارة الداخلية في المملكة العراقية الا انه لم يكن اقل مني شأنًا في حبه للقومية الكوردية (الكوردايتي)، فهو ذاته الذي منح اجازة رسمية لطبع مجلة (كلاويز) للمحامي ابراهيم احمد، كما أرسل ابنته إلى قسم الحقوق.

قالت الدكتورة زكية فهمت للتو لماذا لم ينعني أي من اتخذ طريق النضال الكوردي (الكوردايتي) وأمن لي حق الدراسة، فقال لي: ان قريبتني زكية كانت محقة في زواجها، فهي لم تكن تعلم فيما اذا كنت انا حيا او ميتا وصبرت سبع سنين. فاردت ان اخلد قصة حبا الحزينة من أجل الكوردايتي بإطلاق اسمها عليك.

المحامي اسماعيل حقي ميرزا كان واحدا من المؤسسين لنادي الكورد الفيلية الرياضي والمدرسة الابتدائية الفيلية والعديد من المؤسسات الاجتماعية الأخرى في مدينة بغداد. وكان يدعم ويساند التحاق البنات الكورديات بالدراسة. ويحث النساء الثريات من اقربائها على تقديم المساعدات لنادي (سركوتن) الكوردي في مدينة بغداد. وهكذا فإن التاريخ الكوردي المعاصر مليء بالاساطير المجيدة. ترجمة: ماجد سوره ميري

البيوت مجاري للمياه، وعندما لمحت أبي نادته باسمه، وكان أبي غاضبا جدا ويهشي بخطي متسارعة، فمسكت المرأة المسنة بذراعي وقالت: والله يا اسماعيل لن اترك ابنتك الا ان تدخل الى بيتي. فاضطر أبي أن يخضع لقولها .

كانت لديهم دار واسعة فجلست أنا وأبي على احدى الاراتك (كرويتة) وجلست هي على قطعة من السجاد على الأرض. وكان ابي مازال غاضبا، فقالت لي المرأة: حبيبتني ان اباك أطلق اسمي عليك، فانا ايضا اسمي زكية، فقال لها ابي بمنتهى الغضب: يا زكية لقد بعنتني من اجل عبسكة (عبسكة مصغر لاسم عباس)، فصمتت العمة زكية لرهة وخجلت قليلا، وبعدها اجابته قائلة: أنت كنت لسبع سنين عند شيخك وجعلتني فداء لشيخك ثم اخفيت، صحيح اني كنت خطيبتك. ولكن الناس قالوا حينها انك ميت بحكم الشرع فاضطرت الى الزواج من عباس. وعندما خرجنا من الدار في الطرق قلت لأبي: اين كنت؟ فقال: كنت أنا وقريننا محمد باشقة موظفين في مدينة السليمانية. وفي عام 1919 التحقت بالشيخ محمود الحفيد كمسلح وبعد انتكاسة الثورة لم اسلم نفسي، وجعلت من نفسي رجل دين في احدى قرى شاربازير، وكان اصدقائي كثيرون حولي وكنت في حمايتهم، وفي عام 1928 عدت الى بغداد بقلب مليء بالحب ولكن لاسف كانت خطيبتي زكية قد تزوجت. فقررت ان التحق بقسم الحقوق لاتيكن من مساندة

الشؤون الاجتماعية ومساعدة الفقراء والمرضى الكورد. وأثناء عودتنا. فتحت باب منزل في احدى الازقة الضيقة حيث خرجت امرأة مسنة لترمي طستا من الماء. في تلك الفترة لم يكن لدى معظم

برهة قصيرة قالت: في عام 1953 تم قبولي في قسم الحقوق. كنا أنا ووالدي ذاهبين لعيادة مريض من اقربائنا في منطقة باب الشيخ. كان والدي يرغب ان اكون ناشطة في مجال

خال الدكتور حبيب محمد كريم قد قبلت في هذا القسم. ابنة محمد باشقة المدير العام في وزارة الداخلية العراقية. وفجأة أطلقت ضحكة وقالت أنا في تلك الفترة لم از منها سوى الجديدة. وبعد

فقصدت ان اخلق جوا مناسباً بعيداً عن الانغماس في التاريخ المنصرم. فقلت لها ان حضرتك كنت الفتاة الكوردية الأولى التي قُبلت في قسم الحقوق في مدينة بغداد. فقالت: كلا فقيلي كانت ابنة

زكية.. قصة الكوردايتي والحب

■ فؤاد روند

من اجل تدوين سيرة حياة الدكتورة زكية اسماعيل حقي ميرزا (1929 - 2021) مؤسسة الاتحاد العام لنساء كوردستان عام 1952. بتاريخ 8 / 4 / 2014 التقيت بها في اربيل رفقة الدكتور (لزكين جالي) في فندق ديفان بمدينة اربيل، وبعد عدد من اللقاءات وبتاريخ 11 / 4 / 2014 كانت الدكتورة زكية وشقيقتها الدكتورة ندى وابن وابنة شقيقتها ضيوفا عليّ في داري بأربيل.

أسقفان عراقيان أيديولوجية داعش لم تهزم بعد

ذكر موقع «أليتيا» المتخصص بالشؤون المسيحية حول العالم، أن الأيديولوجية التي أتاحت قيام تنظيم داعش لا تزال قائمة ولم تهزم، على الرغم من مرور 10 أعوام على إلحاق الهزيمة بالتنظيم نفسه، ولم يعد يشكل قوة عسكرية كبيرة.

■ فيلي

وأشار الموقع المسيحي الذي له مكاتب تمثيلية في باريس ونيويورك وفالنتسيا والمكسيك وساوباولو ووارسو وليوبليانا، إلى أنه بعد مرور 10 سنوات على إجبار داعش آلاف الناس على النزوح من الموصل وسهل نينوى، فإن المسيحيين

يراقبون بحذر الصراع في المنطقة. وأوضح تقرير الموقع المسيحي الذي ترجمته مجلة «فيلي»؛ أنه بعد مرور عقد من الزمن على الإبادة الجماعية، التي شكلت تهديدا للعديد من المجتمعات الدينية والعرقية في سوريا

والعراق، فإن المسيحيين يعودون بشكل حذر إلى مناطقهم ومنازلهم لاعادة بناء حياتهم، إلا أنه برغم أن داعش في العراق وسوريا، لم يعد يشكل قوة عسكرية كبيرة، فإن الأيديولوجية التي دفعته إلى إقامة «الخلافة» لا تزال تتطلب إلحاق الهزيمة بها.

وبالإضافة إلى ذلك، نقل التقرير عن اثنين من الأساقفة العراقيين قولهم أن المسيحيين يراقبون أيضا الصراعات الأخرى في المنطقة، خصوصا في غزة ولبنان، وهم يأملون ألا تتفاقم، حيث أظهرت لهم التجارب السابقة أن المسيحيين غالبا ما يتم استهدافهم أو تلحق بهم أضرار جانبية في إطار مثل هذه الصراعات، حيث أن العديد منهم لا يعودون إلى العراق بعد حصولهم على وضع اللاجئ في دول أخرى إلا في حال حصلوا أولا على الجنسية المزدوجة أو الإقامة الدائمة في أوروبا أو أمريكا الشمالية.

ولفت التقرير إلى أن المسيحيين يتذكرون النزوح الذي عانوا منه خلال صيف العام 2014، عندما اجتاحت مسلحو داعش الموصل والقرى في سهل نينوى، مضيفا أنه في 6 أغسطس/آب 2014 الذي صادف عيد التجلي عن المسيحيين، فر الآلاف منهم من قرى أجدادهم، وسار العديد منهم على الأقدام، إلى مناطق آمنة نسبيا في إقليم كردستان، حيث لجأوا إلى مدينة أربيل.

وذكر التقرير أن داعش نشر الخوف من خلال قطع رؤوس الكثرين ومن رفض الخضوع لنسختهم المتطرفة من الإسلام،



معهم بايماننا، بأننا مسيحيون». كما نقل التقرير عن وردة قوله «ان اكون مسيحيا لا يعني ان اكون قويا، بل ان تكون مؤثرا، وأن تكون مؤثرا يعني انك ستكون بالفعل من بناء المجتمع، مشيرا إلى أن المسلمين يثقون بالنظام التعليمي المسيحي، مضيفا «إنهم يدركون أننا لسنا متسامحين فحسب، بل منفتحين ومحترمين بطريقة ما، ولهذا السبب يرغبون في أن يكون أطفالهم في مدارسنا، لأنهم يرون ويعرفون انها بيئة امنة». ترجمة: مجلة «فيلبي»

وبحسب التقرير فإن وردة وسمعان يعتبران ان التعايش الديني والعرقى السلمى ميز المجتمع العراقى فى الماضى، والمسيحيون يريدون العيش مع اشخاص من ديانات وخلفيات مختلفة. نقل التقرير عن سمعان قوله «ماذا نريد كمسيحيين؟.. أن نكون في سلام، وأن نعيش معا، ونشارك ما لدينا مع الآخرين، ولا نريد كنيسة مغلقة أو مجتمعا مسيحيا مغلقا او قرى مغلقة، فهذه ليست فكرتنا، لان العيش هنا يعني أن عليك التواصل مع الناس ومع جيرانك، ونريد ان نكون معهم، لنشهد

خصوصا من خلال التدقيق في المناهج الدراسية المستخدمة في المدارس العامة. ونقل التقرير عن المطران سمعان قوله إن المشكلة الموجودة في العراق على مدى السنوات الـ20 الماضية هي اننا «نحاول انشاء جزر لكل مجتمع، وهي جزر معزولة تماما دون اي اتصال او وسيلة للحياة معا. وهذا شيء شديد الخطورة». وتابع سعان قائلا «بامكانك ان تعيش أينما ذهبت، ويمكنك ان تفتخر بهويتك. اذا كنت مسلما، اذا كنت كورديا، اذا كنت عريبا، اذا كنت مسيحيا، فيمكنك أن تفخر بذلك، مضيفا «نحن لسنا ضد ذلك.. لكن لا تغلق جزيرتك أمام الآخرين. لا تقل إن هذه جزيرتي، ولا يحق لأحد أن يأتي الى هنا، لبقى معي. لم تكن لدينا هذه العقلية قبل 20 أو 30 عاما».

هي المشكلة الأكبر في العراق، لأن هذه العقلية لا تزال موجودة، ولم نتخلص منها». ودعا المطران سمعان الى اتباع خطوتين من أجل التخلص من هذه العقلية، أولا من خلال التعليم ليس فقط مع المدارس المسيحية وإنما في كل مكان في العراق، موضحا أنه يتحتم «الضغط على الحكومة العراقية، لكي يكون لديها نظام تعليمي معتدل يسمح لشعبنا بالازدهار في أجواء سلمية واحترام الآخرين، بغض النظر عما إذا كانوا مختلفين عن دينك او مجموعتك العرقية او اي شيء اخر». ونقل التقرير عن المطران سمعان قوله إن «الطريقة الثانية تتمثل بأن يكون الدستور مبنيا على الانسان وليس على الدين». وبحسب التقرير، فإن المطران وردة يؤيد ضرورة التعامل مع عقلية داعش،

الكاثوليك الشرقيين في العراق استعرضوا تحديات إعادة بناء مجتمعاتهم المسيحية خلال العقد الماضي والجهود التي تبذل من أجل الحفاظ على الوجود المسيحي في العراق. ونقل التقرير عن رئيس اساقفة اربيل للكلدان الكاثوليك بشار قوله إن منظمة «عون الكنيسة المحتاجة» كانت ولا تزال «صوت المسيحيين المضطهدين في جميع أنحاء العالم»، حيث وقفت الى جانب مسيحيي العراق وشاركتهم المصاعب من خلال وجودها في اربيل، منذ اليوم الأول للابادة الجماعية التي حدثت للمسيحيين»، بما في ذلك من خلال الرعاية الصحية والتعليم وغيرها. كما نقل التقرير عن رئيس اساقفة حدياب-اربيل للسريان الكاثوليك المطران نثنائيل نزار وديع سمعان، قوله إن تنظيم داعش ليس مجرد جيش، بل هو ايديولوجية، موضحا أن «هذه

حتى في دولة مثل ليبيا، حيث فقد 21 مسيحيا قبطيا حياتهم على شاطئ البحر المتوسط، مذكرا كيف كان داعش ينشر مقاطع فيديو لعمليات قطع الرؤوس، والتي طالت أيضا بعض الصحفيين وعمال الاغاثة الغربيين. والى جانب ذلك، لفت التقرير الى ان داعش شن إبادة جماعية ضد الشعب الايزيدي ودمر العديد من المواقع التاريخية والثقافية، بما في ذلك مدينة تدمر القديمة. وتابع التقرير أن النزوح المسيحي في العراق كان هائلا، حيث أصبح أكثر من نصف مليون شخص نازحين داخليا، في حين غادر العديد من المسيحيين العراق بشكل نهائي، وهو ما يمثل ضربة لمجتمع عانى بالفعل من خسائر خلال مراحل الصراعات والاضطهاد التي وقعت سابقا. و اشار التقرير الى ان اثنين من الاساقفة

« النزوح المسيحي في العراق كان هائلا، حيث أصبح أكثر من نصف مليون شخص نازحين داخليا، في حين غادر العديد من المسيحيين العراق بشكل نهائي ».

التي تنص: يحق لكل محافظة أو أكثر، تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم بإحدى طريقتين: أولاً: طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم. ثانياً: طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم. وتقدم إلى رئاسة مجلس الوزراء، وتنتهي المسألة، وفق الباحثة في الشأن السياسي من محافظة الأنبار، زينة الصعب.

وذكرت الصعب، خلال حديثها لمجلة «فيلبي»، أن «موضوع الإقليم في المحافظات الغربية تمت إثارته قبل سنوات في محافظة صلاح الدين، حيث عملت مجموعة من ساسة المحافظة على جمع توقيع نحو 20 بالمائة من سكان المحافظة، وتم التقدم بطلب لإقرار الإقليم لحكومة بغداد لكن تم تجاهل الطلب، بعدها تم تقديم شكوى إلى المحكمة الاتحادية وكسبها جمهور صلاح الدين بأحقيتهم في إقامة الإقليم، لكن الموضوع متوقف من حينها، لأن المسؤولين عن الاستفتاء تفرقوا بين من تم اتهامه أو تم شراؤه».

وأردفت بالقول: «مؤخراً تم تحريك موضوع الإقليم مرة أخرى، حيث تم تقديم طلب إلى الحكومة العراقية لتشكيل إقليم الوسط، الذي يضم كل شرائح المجتمع العراقي ويحافظ على وحدة العراق في محافظات الأنبار والموصل وديالى وصلاح الدين، وكان الطلب بتاريخ 24/02/2024، ولعدم استجابة حكومة السودان اضطرت العشار لترويج عقد مؤتمر في الأنبار، وتم إثارة الموضوع في وسائل التواصل والأخبار بسبب تجاهل الحكومة لهذه

في وقت يؤكد سياسيون أن الإقليم يحتاج إلى مقومات غير متوفرة حالياً في المكون السني، أبرزها الزعامة والاستقرار السياسي والأمني والموارد المالية، لذلك الوقت ليس مناسباً لإنشائه رغم دستوريته.

ويعطي الدستور العراقي الحق في تشكيل الأقاليم اعتماداً على المادة (119)

الإقليم السني..

رغبة جامحة تفتقد للمقومات



عاد الحديث مجدداً عن إقامة إقليم عربي سني في المحافظات العراقية الغربية نتيجة شعور مواطني تلك المحافظات بـ«التهميش والإقصاء وعدم سيطرتهم على إدارة الأمور في محافظاتهم ما دفعهم للمطالبة بالإقليم من أجل الحفاظ على حقوقهم»، بحسب مؤيدين للمشروع..

■ فيلبي

« بعد خروج الحلبوسي من رئاسة مجلس النواب، تشتت كل المكونات السنية مع انقسامات وصراعات على المناصب والمكاسب بين السياسيين السنة، وإذا لم يكن هناك اتفاق بين السياسيين السنة والجمهور السني وتوفر مقومات للإقليم فإن الإقليم لن يحدث..»

الإقليم السُني في العراق

هي تجزئة العراق، وهذا التقسيم مرفوض تماماً، فقد تم تقديم دماء من مختلف القوميات من أجل الحفاظ على وحدة العراق، لذلك هناك رفض لإنشاء الأقاليم على أساس طائفي داخل العراق، لأن الدماء العراقية توزعت وتناثرت على كل الخريطة العراقية». وخلص إلى القول، إن «الدماء الجنوبية بُذلت في المناطق الغربية من أجل تحريرها من داعش، لذلك تلك الأصوات الطائفية مرفوضة ولن يُسمح بأن يكون لها مكان في العراق، ولن يسمح لها بتجزئة العراق حسب ما تريد ويُولى عليها من مخططات إقليمية ودولية».

من جهته، اعتبر المحلل السياسي، عماد المسافر، الدعوات الأخيرة التي تطالب بأن يكون هناك إقليماً سنياً في المناطق الغربية «هي مشبوهة كونها تأتي من أشخاص لهم نفس طائفي وتاريخهم حافل بالمواقف الطائفية منذ دخول تنظيم القاعدة إلى داعش إلى منصات السدل والهوان في الأنبار، وفعلاً ما فعلوا في مناطقهم الغربية ثم هربوا إلى خارج العراق تاركين أبناء مناطقهم يعانون الأمرين من جراء أعمالهم غير المحسوبة».

وأشار المسافر، خلال حديثه لمجلة «فيلى»، إلى أن «الغاية من هذه الدعوات

عشائرية وليست سياسية، ووجهة نظر (حسم) و(عزم) و(تقدم) تختلف عنهم، كما أن لدى المكون السني شركاء شيعة وكورد، ولا يوجد تجاوب في نقطة معينة في هذا المجال، كما هناك اختلاف على قضية الموارد المالية وتقسيم الحصص». وأوضح الجزائري للوكالة، أن «ائتلاف دولة القانون لم يصل إليه أي شيء رسمي من الكتل السياسية السنية بخصوص الإقليم السني، لكن هناك مؤتمر سوف يعقد في أيلول المقبل وتم دعوة أكثر من 100 شخصية له، لكن لم يستجب لائتلاف دولة القانون ولا الشركاء الباقين في الإطار التنسيقي لهذا المشروع نهائياً».

ونوّه الغريري إلى أن «إنشاء الإقليم يحتاج إلى سلاح وأموال وموارد أيضاً، وهذه المقومات لا توجد في المناطق السنية، وموضوع الإقليم طُرح من قبل أفراد من شيوخ عشائر في المكون السني وليس من جهات سياسية سنية، لأن جميع السياسيين رافضين لإنشاء الإقليم السني».

الإطار والإقليم السني

بدوره، أكد عضو ائتلاف دولة القانون، عبد الرحمن الجزائري، أن «الدستور العراقي يتيح إنشاء الأقاليم، والسنة طرحوا المشروع لكن متبنيه هم جهات

للحفاظ على الحقوق والأراضي، وعلى العراقيين الوقوف مع أهالي المحافظات السنية لإقرار الإقليم كحق دستوري صوت عليه أغلبية الشعب العراقي وتم اعتماده من قبل الأمم المتحدة كدستور لجمهورية العراق».

مقومات الإقليم

لكن تلك المطالب لا يبدو أن لها مؤيدين من الجهات السياسية الشيعية بل وحتى السنية، حيث أفاد النائب السني السابق، كامل الغريري، بأن «الوقت ليس مناسباً لإنشاء الأقاليم، فالوضع في المناطق السنية غير مستقر سياسياً، كما أن المناطق السنية منزوعة السلاح، فلا توجد فيها قوى مسلحة، بل هناك جهات تسيطر على الوضع داخل البيت السني».

وأضاف الغريري، للوكالة أن «إنشاء الإقليم يحتاج إلى مقومات وهذه غير متوفرة في المكون السني، ومن ضمن المقومات وجود زعيم أشبه بمسعود بارزاني في إقليم كوردستان الذي يملك مقومات الإقليم، أما في المكون السني فلا يوجد زعيم واحد بل زعامات متعددة».

وتابع: «بعد خروج محمد الحلبوسي من رئاسة مجلس النواب، أصبح هناك تشتت لكل المكونات السنية وانقسامات وصراعات على المناصب والمكاسب بين السياسيين السنة، ما يؤدي إلى عدم وحدة السنة وعدم اتخاذ القرار الموحد في كل شيء سواء في الوضع السياسي أو الأمني وحتى في الاستحقاقات التي ضاعت نتيجة الصراعات داخل البيت السني، وإذا لم يكن هناك اتفاق بين السياسيين السنة والجمهور السني وتوفر مقومات للإقليم فإن الإقليم لن يحدث».

المطالب الدستورية». وأشارت الصعب، إلى أن «شعور المواطنين في المحافظات الغربية بالتهميش والإقصاء وعدم سيطرتهم على إدارة الأمور في محافظاتهم دفعتهم للمطالبة بالإقليم، وكذلك لتحسين الحالة المعاشية وتحسين إدارة شؤون المواطنين، وليس بالضرورة أن يكون هناك إرباك أو اضطراب في الدولة لتشكيل الإقليم، لأنه من حق المواطن التمتع بما هو أفضل، وأن الإقليم هو توزيع للمسؤوليات وتخفيف الضغط على الحكومة التي فشلت في إدارة دفة الحكم، بعد إن تحولت الدولة العراقية من حالة الدولة البسيطة إلى حالة الدولة المركبة».

وبينت أن «المطالبة بالإقليم حالياً تأتي بعد عجز الساسة على مدى 10 سنوات عن حل مشكلات المحافظات السنية واستخدام مطالبهم الحقنة كورقة تفاوضية مع شركائهم الشيعة والكورد في تشكيل الحكومة، أو كورقة انتخابية يخدمون بها أهالي المغيبين والنازحين لاستحصال أصواتهم في الانتخابات (إقرار قانون العفو العام، إرجاع المهجرين إلى مدنهم كجرف الصخر والعوجة وبعض مناطق حزام بغداد الأخرى، ومعرفة مصير المغيبين من الصقلوية والرزازة وجرف الصخر وغيرها ممن تم اختطافهم من قبل الميليشيات أثناء عمليات التحرير من داعش)، بل وصل بهم العجز الدفاع عن أراضي وممتلكات أهالي البوعيشة والطارمية وباقي مناطق حزام بغداد التي تحاول الميليشيات السيطرة عليها بالترغيب أو بالترهيب والتهديد باستخدام المادة 4 إرهاب ضدهم إن لم يتنازلوا عنها طوعاً»، على حد قولها.

وأكدت الصعب في ختام حديثها، أن «كل مما سبق دفع للمطالبة بالإقليم

تفعيل الاتفاقات التجارية والاقتصادية، ومنها طريق التنمية الذي بدأت الحكومة بتنفيذه، وهو مرتبط بعدد من الوزارات والهيئات، وهو ما يحتاج إلى تفهم ومعرفة تتطلب بالضرورة وجود مترجم عراقي للغة الصينية». ويبين أن «إقليم كردستان بدأ يتفهم أهمية هذه القضية ووجود مترجم عراقي للغة الصينية، وبدأوا ينشئون قاعدة اقتصادية مهمة لدعم الشركات الصينية».

جمعية المترجمين العراقيين

وبهذا الصدد يقول رئيس جمعية المترجمين العراقيين قاسم الأسدي، لمجلة «فيلبي»، إن «الجمعية لديها حالياً مترجم عراقي وحيد معتمداً ومجازاً ويتولى ترجمة معظم مواد الترجمة التي ترد للجمعية باللغة الصينية».

ويؤكد أن «عدد المترجمين للغة الصينية في الجمعية لا يوازي عدد المترجمين المعتمدين لدينا في لغات أخرى لأن اللغة الصينية لا تدرس في الجامعات العراقية».

ويضيف الأسدي «الحكومة العراقية أو أي جهة حكومية لم تطلب من قبل سابقاً أو لاحقاً توفير مترجم للغة الصينية في أي فعالية رسمية حكومية، لكن الحكومة طلبت مترجمين من كلية اللغات بجامعة بغداد خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى العراق مؤخراً، وفي حال تم الطلب من توفير مترجم للغة الصينية، فإننا سنوفر لهم المترجم المعتمد لدينا».

ويتابع أن «الجمعية تعلن دائماً عن افتتاح دورات لتعليم اللغة الصينية، وهناك أشخاص يريدون رغبتهم بتعلم هذه اللغة، ولكن عدد الراغبين لا يرتقي لمستوى افتتاح دورة لأنهم يكونون على عدد أصابع اليد الواحدة، ولا يصل



مترجم وحيد للغة الصينية..

العراق أخرس محلياً مع أكبر شريك إستراتيجي

الصين تترجم لنفسها ويوضح العتاي أن «قضية التعامل مع الجانب الصيني عبر وجود مترجم عراقي الجنسية هي قضية مرتبطة بالجانب البروتوكولي السياسي والاجتماعي والاقتصادي ودعم سوق العمل، فمثلاً: شركتا (بتروجينا وسانشين) الصينيتان اللتان تعملان بالحقول النفطية في العراق تعتمدان على الكوادر الصينية في العمل كمترجمين».

ويرد «أما الموضوع الآخر فهو قضية

ويتم الاعتماد على اللغة الإنكليزية بدلاً من ذلك في موضوع التعاون مع الجانب الصيني». ويسترس العتاي قائلاً «حاولت ومن أجل المصلحة العامة أيضاً تأسيس معهد لتعليم اللغة الصينية، والتعاون مع المكاتب الإعلامية للوزارات لترشيح مجموعة موظفين لتعليمهم اللغة وبالإمكان بعد ذلك تطوير الأمر عبر الدورات السريعة والسفر للصين لتعلم اللغة لكن ذلك لم يتحقق».

اللازمة تمنع ذلك». ويتابع «أكثر من 1800 شركة صينية عاملة في العراق، لكن المسجل منها رسمياً عند الحكومة العراقية لا يتجاوز عدد أصابع اليد فقط، وبهذا الصدد حاولت تطوير موضوع اللغة في الجانب الدبلوماسي والبروتوكولات وقدمت طلبات من أجل المصلحة العامة لأن وزارة الخارجية والأمانة العامة لمجلس الوزراء و دائرة المراسيم تفتقر لوجود مترجم للغة الصينية عراقي الجنسية،

الإنكليزية لغة بديلة ويضيف العتاي «قدمت مقترحاً قبل عشر سنوات يتضمن الاعتماد على أساتذة صينيين يتحدثون اللغة العربية والصينية على شكل توأمة أو تعاون ثقافي مشترك أو ما شابه ذلك، وتفعيل موضوع الأستاذ الزائر ومنح الطلبة الخريجين درجة الدبلوم العالي والاعتماد عليهم في إنشاء القسم، لكن ذلك لم يتحقق أيضاً لأن الجهات المعنية أوضحت آنذاك أن التخصيصات المالية

ويقول المترجم العراقي الوحيد للغة الصينية في جمعية المترجمين العراقيين، فرات جمال العتاي في حديث لمجلة «فيلبي»، إنه «في العام 2015 جرى اجتماع بين السفارة الصينية في بغداد، وعمادة كلية اللغات لافتتاح قسم للغة الصينية في جامعة بغداد، بعلم من جمعية المترجمين العراقيين، لكن وزارة التعليم العالي امتنعت آنذاك عن افتتاح هذا القسم بسبب عدم وجود كادر تدريسي متخصص».

فيلبي

”

« الصينيين كانوا يرسلون لنا طاقماً دبلوماسياً وإدارياً يتحدثون اللغة العربية وكانت الاجتماعات معهم تكون بلا مترجم، فالكار الذي يصاحب السفير كله يتحدث اللغة العربية »

ويبين حنتوش أن «المفاوض العراقي في هذا الجانب كان ضعيفاً إذ كان يمكن له أن يأتي بشركات صينية لاستثمار المشروع عبر طريق التنمية مع التوازن مع الجانب الأمريكي بإيجاد شركات مشغلة أمريكية، وهو ما كان سيخلق وضعاً مغايراً عما هو عليه الآن».

ويؤكد «العراق يفتقر لوجود مراكز متخصصة في دراسة الدول التي لها تأثير كبير على العراق ومنها: الصين، والولايات المتحدة، وبريطانيا على غرار دول العالم الأخرى ومنها العربية، وبالنتيجة نعيش في عزلة رغم أننا دولة مصدرة ومستوردة، فهذه المراكز يتعين أن تضم العقول الرأسمالية والكفاءات ومغادرة فكرة الاقتصاد الحتمي التي تتلخص بأن الصين ستستورد حتماً من العراق وتحتاجه، فهذه النظرة خاطئة لأن لكل بلد أصبحت بدائل ولا تتقيد بدولة أو بلد واحد».

وبهذا الصدد يوضح الخبير الاقتصادي مصطفى حنتوش، لمجلة «فيلبي»، أن «نصف الإنتاج العراقي تقريباً من النفط يذهب إلى الصين إذ يصدر العراق 45-50% من انتاجه النفطي إلى الصين ومن بعد ذلك الهند، كما أن الجانب الصيني بدأ بتصميم مصاف تعمل على الوقود العراقي، والصينيون لديهم نظرة للتعاون مع العراق لمدة 75 عاماً المقبلة في الجانب التجاري».

ويضيف «التعاون الاقتصادي بين البلدين تطور في مجالات متنوعة، ومنها وجود شركة بتروجينا الصينية في العراق وشركات المصافي و80% من جولات التراخيص الأخيرة فازت بها شركات صينية، كما أن حجم الميزان التجاري والاستيراد العراقي من الصين يصل من 18-20 مليار دولار سنوياً، وحتى في حال نهوض الصناعة العراقية، فجزء كبير من المواد المستوردة من الصين ستبقى مستمرة دون توقف».

ويتابع أن «العلاقة الأكبر بين العراق والصين ستكون عبر ميناء الفاو الذي سيربط الشرق الممثلة بالصين والهند بالغرب عبر تركيا إلى دول أوروبا».

الماضي بين رئيس جامعة بغداد بهاء إبراهيم إنصاف، ونائب السفير الصيني في بغداد شيوي هايفنغ، بحضور عميد كلية اللغات علي عدنان، إذ تم التباحث حول تعزيز التعاون العلمي والثقافي بين جامعة بغداد والجامعات الصينية، وإمكانية إقامة مشاريع بحثية مشتركة بين جامعات البلدين، وكذلك فتح قسم للغة الصينية في كلية اللغات بالجامعة الأم، وتوفير المتطلبات كافة لتسهيل إجراءات فتح الدراسات في هذا القسم.

ويؤكد رئيس جامعة بغداد على حرص الجامعة الأم على تعزيز علاقاتها مع الجامعات الصينية، داعياً الطلبة الصينيين للاستفادة من برنامج «أدرس في العراق» الذي أطلقتته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

كما كشفت مصادر من وزارة التعليم العالي، لمجلة «فيلبي»، أن «الوزارة تعمل حالياً على استكمال متطلبات إنشاء قسم للغة الصينية في كلية اللغات بجامعة بغداد عبر إجراءات إدارية واجتماعات تجرى لغرض افتتاح هذا القسم».

الميزان التجاري

الله اكبر

هذا المكان من العالم يوماً ما». ويضيف أن «وجود مترجمين رسميين عراقيي الجنسية في وزارة الخارجية مهم جداً للجانبين السياسي والاقتصادي، فمن المهم أن يكون لدينا مترجمون محليون متخصصون أكاديميون يعرفون قواعد اللغة وليس لغة الشارع، بل ينبغي التفكير باللغات المحلية في جميع البلدان وعدم الاعتماد على اللغة الإنكليزية أو اللغات الرئيسية فقط».

ويؤكد المصدر، أن «المفارقة تتمثل بهذا الانفتاح على دولة مثل الصين، لكن بالمقابل ليس لدينا مترجمون عراقيو الجنسية، وإن وجدوا فهم محدودو العدد جداً، في حين التعاون المشترك يصل إلى ذروته بين الجانبين».

وزارة التعليم العالي وفي ظل التواصل مع الجهات المعنية، ومنها قسم الإعلام والاتصال الحكومي في جامعة بغداد، إحدى تشكيلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فقد زود القسم مجلة «فيلبي» بعدد من نشاطات الجامعة بشأن التعاون مع الجانب الصيني في المجال الأكاديمي، ومنها أحد اللقاءات التي أجريت في 28 أيار/ مايو

الروسية أو الألمانية في العالم، وللأسف، هناك غفلة في إيجاد عدد من المترجمين للغة الصينية الرسميين من الجنسية العراقية وليس الذين يتحدثون بالطريقة السطحية أو لغة الشارع».

البعثات الروسية ويتابع المصدر أن «الطاقم الروسي في بغداد وكل البعثات الموجودة في العراق تتحدث اللغة العربية ومنهم السفراء البريطاني والياباني وغيرهم من السفراء المعتمدين يعرفون اللغة العربية وذلك إيماناً منهم بأن هذا الأمر يحقق الأهداف التي ابتعثوا من أجلها».

ويشير إلى أن «أحد الدبلوماسيين الروس، وعلى سبيل المثال، أوضح أن بعثات بلاده لا تقبل بوجود مترجم للغتهم من غير جنسيتهم في أي اجتماعات تجرى في أي دولة بالعالم لاعتبارات معينة ومنها غرض الإحاطة بكل شيء في هذه الاجتماعات والسيطرة عليها».

وينبه المصدر في الخارجية العراقية إلى أنه «في روسيا لديهم دائرة في وزارة الخارجية تدرس كل لغات العالم ومنها تجربتهم في تعلم لغة قبائل في الجزائر تحسباً لوجود ممثل دبلوماسي لهم في

عدددهم إلى 10 أشخاص وهو الحد الأدنى لافتتاح أي دورة للغة».

ويقول الأسدي إن «هذا العدد يعد قليلاً مقارنة بالدورات النظرية للغات الأخرى كالإنكليزية والفرنسية التي يصل عدد طلبتها إلى المئات، وذلك بسبب عدم تدريس هذه اللغة الصينية في الجامعات العراقية».

الخارجية العراقية مصدر في وزارة الخارجية العراقية يوضح لمجلة «فيلبي»، أن «من خلال متابعتي في الوزارة والبعثات الدبلوماسية التقيت كثيراً من هذه البعثات وما لفت انتباهي هما البعثتان الصينية والروسية».

ويوضح المصدر أن «الصينيين كانوا يرسلون لنا طاقماً دبلوماسياً وإدارياً يتحدثون اللغة العربية وكانت الاجتماعات معهم تكون بلا مترجم، فالكار الذي يصاحب السفير الصيني كله يتحدث اللغة العربية، ومن الطرافة أن تجد أنهم يغيرون أسماءهم للمرونة إلى إبراهيم ومالك وهكذا، وهذا الأمر مفقود عند الجانب العراقي».

ويتابع «لا يوجد لدينا سوى مترجم واحد بصفة رسمية عراقي الجنسية معتمد في جمعية المترجمين العراقيين، حسب ما اعتقد، وفي وزارة الخارجية لدينا اثنان أو ثلاثة أشخاص من الموظفين يتحدثون اللغة الصينية العامة إذ أنهم كانوا مبتعثين في الصين لمدة معينة هناك وتعلموا اللغة، ولكن كما أوضحت أنه يعرفون اللغة الشعبية الصينية».

ويبين المصدر أن «الانفتاح الواسع الكبير والتعاون الاقتصادي والتمثيل الدبلوماسي مهم جداً بين العراق والصين ويحتم أن يكون لدينا عدد من المترجمين يتناسب مع هذا الحجم من التعاون».

وبلغت إلى أنه «على سبيل المثال فإن عدد المتحدثين باللغة الصينية بالتأكيد أكثر من المتحدثين باللغة الإسبانية أو

البصرة لم تتبن أي مشروع لإعادة تدوير النفايات رغم أنه يعد من المشاريع الربحية والذي ينهي النفايات بشكل كبير، حيث سيتم الاحتفاظ بالنفايات وبيعها بدل من رميها في الشوارع». من جانبها، ترجع عضو لجنة الخدمات والاعمار النيابية، مهديه اللامي، نقص الخدمات والتلكؤ الحاصل في عموم المحافظات ومنها البصرة إلى «عدم وجود التخصيصات المالية، كما تم خفض تخصيصات المحافظات من الموازنة العامة لعام 2024 جراء وجود عجز كبير فيها». وتؤكد اللامي لمجلة «فيلبي»، أن «خفض تخصيص المحافظات وخاصة الجنوبية سيليقي بظلاله سلباً على الواقع الخدمي في تلك المناطق التي هي بحاجة إلى زيادة تخصيصاتها لسد نقص الخدمات، لكن ما حصل هو العكس».

ويسبب تراكم القمامة بـالعديد من الأمراض التي تنتشر عن طريق ناقلات مثل الذباب والبعوض والقوارض والحيوانات الأليفة، حيث تعتبر القمامة بمثابة موطن لتكاثر هذه النواقل، وبالتالي هناك حاجة ملحة لإدارة التخلص من النفايات بشكل فعال»، وفق د. منتهى المالكي، دكتوراه تمريض الأم والوليد. وتوضح المالكي في حديث لمجلة «فيلبي»، أن «طرق التخلص من النفايات مختلفة منها دفن النفايات وطمرها في الأرض، وحرق النفايات، وإعادة تدوير النفايات، واسترداد الطاقة، والتقليل من النفايات بالحد من الاستهلاك، لكن أهم طريقة للتخفيف من النفايات هي التقليل من إنتاجها».

حلول لمعالجة النفايات بدوره، يشير عضو مجلس محافظة البصرة، نائر الصالحي، في حديث لمجلة «فيلبي»، إلى أن «حكومة البصرة المحلية بشقيها التنفيذي والتشريعي عازمة لوضع حلول لمعالجة النفايات والطمر الصحي من خلال إنشاء معامل لتدوير ومعالجة النفايات تحت سقف زمني محدد، وكان هناك اجتماع مع شركة (إيني) في هذا الخصوص، وهو ملف مهم اقتصادياً وفي الوقت نفسه يحافظ على البيئة لأن أغلب النفايات تحرق وتسبب تلوثاً».

أما معاون محافظ البصرة لشؤون البلدية، هشام علي، فقد أكد أن «عملية نقل النفايات تغيرت منذ قرابة شهر، حيث تم استحداث شفت ليلي بعد أن كان صباحي ومسائي فقط، ومن مهام الشفت المستحدث الدخول إلى المناطق الصعبة الدخول في وقت الذروة». ويدعو علي خلال حديثه لمجلة «فيلبي»، أصحاب الدور السكنية والمحللات التجارية إلى «التعاون مع عمال البلدية وإخراج النفايات وقت مرور الكابسات، وعدم رميها في الشارع ما يؤدي إلى تشوه منظر المدينة».

لكن الناشط البيئي من البصرة، علي قاسم، ينوّه إلى أن «البلدية عليها معالجة ما قبل رمي النفايات وليس المرحلة الأخيرة وهي انتظار قدوم عمال البلدية لرفعها، ففي دول العالم يتم تحليل مصادر النفايات لتقليلها من خلال رفع الضرائب عليها، وهنا تكون المعالجة الحقيقية». ويضيف قاسم لمجلة «فيلبي»، «كما أن



يؤدي تراكم النفايات إلى انبعاث روائح كريهة وانتشار الذباب والبعوض والحشرات أخرى بشكل كبير يتسبب بمخاطر صحية عديدة، وهو ما يثير سخط المناطق القريبة منها وخاصة مع هبوب الرياح، واستياء الناشطين البيئيين لعدم اتخاذ الإجراءات الصحيحة لمعالجتها في العراق بصورة عامة والبصرة بصورة خاصة.

فيلبي

الذباب يغزو البصرة والروائح تحاصر البيوت النفايات خطر يدهم الاهالي

طاقة وإنشاء مطامر صحية وفق المعايير الدولية». ملايين أطنان النفايات يوميا ويقول رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الانسان في العراق فاضل الغراوي في بيان ورد لمجلة «فيلبي»، ان المواطن يساهم في إنتاج أكثر من 2 كيلو غرام يوميا من النفايات لتصل نسبة النفايات اليومية الى 23 مليون طن يوميا مسببة تلوثا كبيرا في الهواء.

وخرائط تجميع النفايات والمحطات الوسطية لها، فهذه جميعها تحتاج إلى تحديث لإدارة ملف النفايات». ويؤكد حسن خلال حديثه لمجلة «فيلبي»، أن «هناك حاجة لتوعية العاملين في رفع النفايات للمحافظة على سلامتهم، وكذلك توعية المواطنين في عدم رمي النفايات في الشوارع وأركان الأفرع، وفي الوقت نفسه العمل على مشاريع تدوير النفايات للاستفادة منها وتحويلها إلى

وتؤكد السيدة لمجلة «فيلبي»، أن «الواقع البيئي في عموم محافظة البصرة متردي، وعلى الحكومة التخلص من النفايات سريعا لأن الهواء الملوّث يسبب أمراضاً ومشاكل صحية كثيرة». من جهته، يعزو الناشط البيئي من البصرة، فلاح حسن، تراكم النفايات في المحافظة إلى أن «طوال الفترة السابقة لم يتم تحديث آلية جمع ورفع وعزل النفايات، وأوقات تواجد الكابسات

روائح كريهة تحاصر الاهالي تقول المواطنة أم غدير من منطقة المطيحة في محافظة البصرة، إن «مع فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة نضطر إلى فتح النوافذ لكن بعد دقائق نسارع لإغلاقها بسبب الرائحة الكريهة التي تحملها الرياح إلى بيوتنا، فيما تفاقم مبردة الهواء هذه المعاناة فهي تسحب الهواء الخارجي بما فيه من روائح إلى داخل البيت».

المال مقابل المياه..

٦٠ قرية عراقية لا تعرف «الإسالة» منذ سنوات

بدوره أكد مدير ناحية قزانية والذي يتولى إدارة قائممقامية قضاء مندلي بالوكالة مازن أكرم، أن «شح المياه أزمة شبه دائمة في المناطق الحدودية، حيث يعتمد سكان أكثر من 60 قرية من بيها الحمايل والسعادة والمعل على الآبار الخاصة أو الحكومية التي جرى حفرها بواقع 3-4 آبار للقرى الكبيرة وبئر واحد للقرية الصغيرة، فيما يعتمد نحو ثلث قرى المنطقتين على مياه العيون».

وقال أكرم خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أن «القرى كانت تعتمد سابقا على مياه القنوات القادمة من إيران ولكن بعد جفافها صار الاعتماد الرئيس على الآبار والعيون وشراء الحوضيات للقرى التي لم تنجح بها عمليات حفر الآبار أبرزها طحمانية ودحلة».

وأضاف أن «شح المياه دفع بالكثير من المزارعين إلى الهجرة إلى أماكن أخرى نتيجة تضرر حيواناتهم ومزارعهم، لا سيما وأن الزراعة في كثير من القرى مرتبطة بكميات المياه الواردة عبر السيول المتدفقة من الأراضي الإيرانية خلال موسم الشتاء».

الزراعة بخطر

وفي سياق متصل، قالت الباحثة في الشأن البيئي، زينب الخرزجي، إن «قلة المياه والجفاف طيلة آخر عقد، تسببا في تراجع المساحات الخضراء وانحسارها إلى النصف أو أقل من ذلك في مندلي وقزانية ومناطق أخرى».

وأضافت الخرزجي، للوكالة، أن «السكان أهملوا أراضيهم وكذلك المئات منهم تركوا تربية الماشية نتيجة عدم وجود مياه كافية تغطي احتياجاتهم للسقي والشرب، إذ تحولت بعض المناطق التي كانت بساتين منتجة إلى أراض جرداء».

وأشارت إلى أن «معدلات تراجع الأراضي الخضراء والمواشي تقدر بنحو 60% وفقا للمؤشرات»، داعية الحكومة إلى ضرورة «تبني خطة مدروسة تسهم بتوفير المياه والظروف الملائمة للعيش بهدف ضمان عدم ارتفاع معدلات نزوح السكان إلى مستويات خطيرة قد تؤدي إلى تحول المناطق الحدودية إلى مهجورة».

ويفصل مدينة مندلي وبلدة قزانية الحدوديتين مع إيران عن بعقوبة مركز محافظة ديالى أكثر من 90 كم، فيما يتنوع السكان هناك بين عرب وكورد وتركمان وكاكائية.

العائلات في هذه المناطق، لم تصلها المياه منذ سنوات، وتكيفت على العطش وعيش أسلوب حياة مختلف، بالاعتماد على الآبار والعيون، فضلا عن شراء اسطوانات وحوضيات المياه للشرب والاستخدامات اليومية.

وشهدت القرى الحدودية أقصى شرقي محافظة ديالى، طيلة السنوات الماضية موجات نزوح للسكان لا سيما المزارعين، بحثا عن المياه للشرب ولتربية المواشي والزراعة.

مواطنون بدورهم أكدوا أن الحياة على الحدود مأساوية بالنسبة للبشر والحيوان وحتى الأشجار، في ظل انعدام المياه والإهمال الحكومي في شتى المجالات.

وفي هذا الصدد، قال محمد عبدالله - مواطن من ريف ناحية قزانية - لمجلة «فيلي»، إن منطقتهم شهدت هجرة العشرات من العائلات بحثا عن المياه، فهو يستعد أيضا للهجرة قريبا إلى مدينة بعقوبة.

وأضاف عبدالله، أن «معظم المواطنين يعتمدون على الآبار للغسيل وشراء مياه التحلية للشرب، فيما يضطر العشرات لنقل المياه لعدة كيلومترات من أجل توفيرها للمواشي».

وبين أن «مأساة المناطق الحدودية بدأت منذ نحو 7-8 سنوات وتفاقت خلال السنتين الأخيرتين بعدما تراجعت كميات المياه الواصلة إليها من الأراضي الإيرانية عبر القنوات والوديان لأسباب مختلفة منها قلة الأمطار وبناء إيران لسدود داخل حدودها بحسب ما يعلن بين فترة وأخرى».

المال مقابل المياه

من جانبه، أوضح المواطن حسن العزاوي، خلال حديثه للوكالة، أن «نقص المياه يشكل التحدي الأكبر للسكان في قرى مندلي وقزانية، إذ يكبدتهم خسائر مالية كبيرة شهريا نتيجة اعتمادهم على شراء اسطوانات ما يعرف بـ(مياه الآرو) فضلا عن الحوضيات».

وأشار العزاوي إلى أن «عائلته تخصص نحو 150 ألف دينار شهريا فقط لشراء المياه للشرب والغسيل، لاسيما وأن بعض مياه الآبار تصلح للاستخدامات المنزلية فقط وهو ما مضى كثير من العوائل إلى عرض منازلها للبيع لمغادرتها»، مطالبا الحكومة بضرورة «إيجاد حلول تنهي معاناة سكان الحدود وإبصال المياه إليهم».

المياه الجوفية

بينما تواجه العائلات في المدن مصاعب كبيرة تدفعها للاحتجاج والتظاهر أحيانا في حال انقطعت عنها مياه الإسالة ليومين أو أكثر، إلا أن هذا الأمر يتمناه سكان قرى ديالى الحدودية مع إيران ضمن حدود ناحية قزانية وقضاء مندلي.

فيلي





حرائق الصيف في العراق أصبحت مشكلة متزايدة تؤثر على البيئة والاقتصاد المحلي، ففي كل عام لاسيما في فصل الصيف تندلع العراق؛ وتكاثرت في الآونة الاخيرة، ما تسبب في خسائر في الممتلكات والارواح، فضلا عن تكلفة المكافحة، كما ان التلوث الناجم عنها يمكن أن يؤثر سلباً على صحة السكان، بخاصة المصابين بأمراض تنفسية.

فيلبي ■

حرائق صيف العراق تعود

والدفاع المدني يستنفر

« بعض المزارعين قد يقومون بإشعال النار لتنظيف الأراضي، وقد تخرج النيران عن السيطرة، ويمكن أن تؤدي بعض السلوكيات مثل ترك النيران من دون مراقبة إلى اندلاع حرائق واسعة النطاق... »

على إجراءات السلامة العامة»، وفقاً لبيان أصدره مكتبه.

وفي لقاء جمع رئيس مجلس القضاء العراقي، فائق زيدان، ووزير الداخلية، عبد الأمير الشمري، جرت مناقشة الحلول المناسبة لمنع حوادث الحرائق المتكررة في العراق وجرى التأكيد على ضرورة تكثيف التعاون بين القضاء ومديرية الدفاع المدني لتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لتفادي حوادث الحرائق، فضلاً عن محاسبة المخالفين لقانون الدفاع المدني.

وجرت مناقشة الجهود الحالية للحد من حوادث الحرائق في العراق، إذ أكد رئيس مجلس القضاء ووزير الداخلية على أهمية تبادل المعلومات والتعاون المشترك بين الجهات المختصة. يأتي هذا الاجتماع في إطار السعي لتعزيز السلامة العامة في العراق وضمان عدم تكرار الحوادث الخطيرة التي قد تؤدي إلى خسائر مادية كبيرة وتهديد أمن وسلامة المواطنين. كما جرى التركيز على أهمية تشديد الرقابة وتطبيق القوانين بشكل صارم لضمان الامتثال والالتزام بالإجراءات الوقائية.

يذكر ان من ضمن الاجراءات الوقائية من الحرائق نشر الوعي بين السكان بشأن مخاطر الحرائق وكيفية الوقاية منها وتحسين الاستجابة الطارئة بتجهيز فرق الإطفاء وتزويدها بالمعدات المطلوبة، وتطبيق ممارسات زراعية سليمة وتنظيم استعمال الأراضي للحد من مخاطر الحرائق، وتنفيذ قوانين صارمة لمنع إشعال الحرائق العشوائية ومحاسبة المسؤولين عنها، وكذلك الاشراف على اعمال البناء والتسقيف في المؤسسات لمنع استعمال المواد القابلة للاشتعال في عمليات البناء والانشاءات.

والتجارب في مجال مكافحة الحرائق، ولضمان تطبيق قوانين صارمة تمنع الحرائق وتحدد المسؤوليات بشكل واضح. وفي 20 حزيران 2024، قال مدير شعبة الإعلام في مديرية الدفاع المدني العامة، نؤاس صباح، في تصريح لمجلة «فيلي»، أن «مديرية الدفاع المدني أحصت أعداد الحرائق في 5 أشهر الماضية بـ (5544) حادث حريق، بنسبة انخفاض عن الأعوام السابقة تجاوزت 44% في هذا العام 2024 وللمدة نفسها».

والملاحظ في موسم حصاد وتسويق الحنطة الحالي منذ ايار 2024 ان حرائق المحاصيل انخفضت بالفعل، غير ان حرائق المؤسسات ومنها المستشفيات قد ازدادت. وفيما يخص التحقيق بأسباب الحرائق، فإن «مديرية الدفاع المدني ليست معنية، بل مديرية الأدلة الجنائية هي المعنية بتحديد أسباب اندلاع حوادث الحريق وفق القانون»، بحسب نؤاس صباح.

يذكر أن رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، وجه في 16 حزيران 2024 بإجراء التحقيقات المطلوبة بشأن بعض الحرائق التي حدثت مؤخراً، كما وجه القوات الأمنية بـ «إكمال التحقيق واتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية كافة لمنع وقوع مثل هذه الحوادث بالتأكد

إلى المستشفيات لتلقي الرعاية الطبية المطلوبة.

وتشارك فرق الدفاع المدني بعد إخماد الحرائق، بإجراء تحقيقات لتحديد أسباب اندلاع الحريق وتوثيقها، مما يساعد في منع حدوث حرائق مشابهة في المستقبل. كما تضمن فرق الدفاع المدني إجراء صيانة دورية لمعدات الإطفاء والإنقاذ لضمان جاهزيتها وكفاءتها عند الحاجة. وفي بعض الأحيان، قد تواجه فرق الدفاع المدني نقصاً في الموارد ومعدات مكافحة الحرائق بكفاءة، وقد تكون بعض الحرائق في مناطق نائية يصعب الوصول إليها بسرعة، مما يزيد من صعوبة السيطرة على النيران، وان الحرائق الكبيرة تتطلب تنسيقاً مكثفاً وجهوداً كبيرة للسيطرة عليها، وبخاصة في ظل الظروف الجوية الصعبة.

وتؤكد مديرية الدفاع المدني على انها حريصة على توفير مزيد من المعدات والتدريب للفرق، للاستفادة من الخبرات

لمقاومة النيران تستعمل لاحتواء الحرائق في بعض الحالات الخاصة، وكذلك الطائرات والمروحيات، لرش المياه والمواد المثبطة للحرائق في المناطق الوعرة.

وتنسق فرق الدفاع المدني مع الجهات الحكومية الأخرى مثل الشرطة والإسعاف والخدمات الطبية والبلديات لضمان استجابة متكاملة وفعالة للطوارئ. وتشدّد مديرية الدفاع المدني على ان فرقها تحرص على التدريب المستمر لعناصرها على أحدث التقنيات والأساليب في مكافحة الحرائق، فضلاً عن تنفيذ تدريبات محاكاة لسيناريوهات مختلفة لضمان جاهزيتهم لأي موقف.

وايضا تقوم فرق الدفاع المدني بحملات توعية وتثقيف للجمهور بشأن طرق الوقاية من الحرائق، وأهمية اتباع إجراءات السلامة، وكيفية التصرف في حالة اندلاع حريق. وفرق الدفاع المدني مؤهلة لتقديم الإسعافات الأولية للمصابين في مواقع الحرائق قبل نقلهم

إذ يجري، إشعال النيران عمداً كوسيلة للتدمير، فضلاً عن ان البناء العشوائي وقلة التخطيط العمراني واستعمال مواد بناء غير جيدة او قابلة للاشتعال السريع يمكن أن يؤدي إلى زيادة خطر اندلاع الحرائق.

ويأتي دور الدفاع المدني كرافد رئيس لمجابهة الحرائق والحد منها، إذ تؤدي فرق الدفاع المدني دوراً حيوياً في مكافحة الحرائق في العراق، وتعمل على حماية الأرواح والممتلكات والبيئة.

وبحسب مسؤولي فرق الدفاع المدني فانها مجهزة للاستجابة السريعة لنداءات الطوارئ المتعلقة بالحرائق، ويجري ذلك عن طريق مراكز العمليات التي تتلقى البلاغات وتوجه الفرق إلى مواقع الحرائق بشكل فوري، وتستعمل فرق الدفاع المدني مجموعة متنوعة من المعدات والتقنيات المتقدمة لإخماد الحرائق، مثل، شاحنات الإطفاء المجهزة بالمضخات والخراطيم. كما تتواجد مواد كيميائية

وللحديث عن بعض اسباب الحرائق المندلعة يمكن القول، ان أحد الاسباب فيما يتعلق بحرائق الحقول لاسيما الحنطة، يتمثل في ارتفاع درجات الحرارة وزيادة فترات الجفاف اذ يشهد العراق صيفا بدرجات حرارة مرتفعة جداً، ما يجعل الأعشاب والنباتات جافة وقابلة للاشتعال بسهولة.

وبعض المزارعين قد يقومون بإشعال النار لتنظيف الأراضي، وقد تخرج النيران عن السيطرة، ويمكن أن تؤدي بعض السلوكيات مثل ترك النيران من دون مراقبة إلى اندلاع حرائق واسعة النطاق. اما حرائق العراق بصورة عامة، سواء في الصيف أو غيره من الفصول: فقد تتسبب بعض الأنشطة الصناعية في اندلاع الحرائق، مثل استعمال الآلات والمعدات التي تصدر شرارات أو الحرائق الناتجة عن تسرب المواد الكيميائية. في بعض الأحيان، قد تكون الحرائق نتيجة للأعمال التخريبية أو الصراعات المسلحة



العودة نجولة حتى الآن

فيلي

ذكر موقع «وكالة الأنباء الآشورية الدولية» ان سقوط مدينة الموصل قبل 10 أعوام، لم يكن هو بداية كفاح المسيحيين في المدينة التي كانت ابتليت بعمليات القتل والاختطاف والتهديدات من الجماعات المسلحة منذ ما بعد الغزو الأمريكي في العام 2003، حيث كان يجري استهداف كنائس المسيحيين بالتفجيرات، واضطر رجال الدين والعلمانيون إلى تحمل العبء الأكبر من أعمال العنف.

وتحت عنوان «بعد 10 أعوام على تدمير الموصل، هل يعود الآشوريون»، ذكر تقرير الوكالة الآشورية الذي ترجمته مجلة «فيلي»؛ ان الوضع بلغ ذروته بعدما انهارت قوات الأمن، وفشلت في حماية الموصل، ثاني أكبر مدن العراق وقلب محافظة نينوى، حيث سيطر تنظيم داعش عليها في 10 يونيو/حزيران

2014، مما أدى إلى اغراق المسيحيين في الموصل في أكثر مراحلهم في التاريخ المعاصر، سوداوية، في حين يكافحون حالياً من أجل إعادة بناء حياتهم يطالبون بالمساءلة وضمان مستقبل مبني على انصافهم وعلى العدالة لهم.

ولفت التقرير إلى أنه بعد وقوع اشتباكات وتفجيرات بين قوات الأمن ومسلحي داعش، فإن سكان الموصل تركوا ملاقاة مصيرهم لوحدهم. ونقل التقرير عن الشاهدة ناهد عبد الحميد قولها ان «العديد من العائلات هربت من المدينة، وخصوصاً المسيحيين، حيث كانوا يخشون الأسوأ، بعد التقارير الكثيرة عن عمليات القتل والتعذيب على أيدي الإرهابيين، بينما تمسك آخرون بالأمل في ان يكون هذا مجرد هفوة أمنية مؤقتة».

وذكر التقرير أن وحشية داعش كانت

حاسمة ورمزية، موضحاً أن التنظيم دمر في 20 يونيو/حزيران 2014، تمثال «سيدة دجلة» في أعلى كنيسة الطاهرة في إطار حملة من أجل «تطهير المكان من مظاهر الشرك»، مضيفاً ان هذا التدمير وغيره، استهدف التماثيل الأخرى التي تشكل جزءاً من هوية المدينة.

وبعدما أشار التقرير إلى تصاعد وتيرة الإرهاب في 28 حزيران/يونيو 2014، واختطاف راهبتين وثلاثة أطفال من دار الأيتام التي كن يشرفن عليها، ثم إطلاق سراحهم، لفت إلى أن هذه الأحداث تزامنت مع إعلان قيام ما يسمى «دولة الخلافة» في العراق وسوريا بزعامة أبوبكر البغدادي.

ورأى التقرير أن وحشية داعش لا تعرف حدوداً، موضحاً أن التنظيم بعدما اتهم رجال الدين المسيحيين برفض عقد اجتماع معهم، نشر التنظيم وثيقة

تقشع لها الإبدان بعنوان «القدر» في 18 تموز/يوليو العام 2014. ووزعها أعضاء داعش، لتتم قراءتها في المساجد بعد صلاة الجمعة، وهي طرحت خياراً مستحيلاً على مسيحيي الموصل: إما المغادرة خلال 24 ساعة أو مواجهة التحول القسري إلى الإسلام، أو فرض جزية باهظة على غير المسلمين، أو الموت.

ونقلت التقرير رواية عبد الاحد، وهي شاهدة على هذه الأحداث المروعة، النزوح اليائس الذي تلا ذلك، قائلة إن داعش «منعنا داعش من أخذ أي شيء.. الأثاث، وأوراق الهوية، والمال، والذهب، وتمت مصادرة كل شيء. واضطر كثيرون إلى التخلي عن سياراتهم والسير، حفاة في بعض الأحيان، باتجاه دهوك واربيل في إقليم كردستان، أو نحو وادي نينوى قبل سقوطها أيضاً في أيدي داعش».

واستعاد التقرير كيف قام داعش بوضع حرف «نون» على ممتلكات المسيحيين كرمز إلى أنهم «نصاري» وأن ممتلكاتهم تابعة لدولة «الخلافة»، في حين جرى إفراغ الموصل، المدينة ذات التراث المسيحي الغني والتي تضم 35 كنيسة يعود تاريخها إلى 1500 عام، من سكانها المسيحيين.

وتابع التقرير ان الموصل، ولأول مرة في تاريخها، أصبحت خالية فعلياً من المسيحيين، ولم يكن هناك سوى مجموعة قليلة من المرضى أو الفقراء الذين لا يستطيعون المغادرة.

وتابع التقرير أنه بعد تحرير الموصل في العام 2017، بدأ عدد قليل من المسيحيين بالعودة إليها. ونقل التقرير عن راعي أبرشية الكلدان في الموصل المطران ميكائيل نجيب، عودة هؤلاء المسيحيين، بأنها «خجولة».

ونقل التقرير عن المطران نجيب قوله إنه «بحسب إحصائيات الأبرشية، فإنه لم تعد أكثر من 100 عائلة، منها 35 عائلة كلدانية فقط».

كما حث المطران نجيب الحكومة العراقية على دعم هذه العائلات من خلال تعويضات الممتلكات المفقودة، وهي خطوة حاسمة لتشجيع عودة أكبر.

وختم تقرير الوكالة الآشورية بالقول ان الأبرشيات في الموصل تقوم بإعادة بناء كنائسها ببطء وبمواردها الخاصة، لكنه تتلقى دعماً من من المنظمات المسيحية في كافة أنحاء العالم. ولفت إلى ان عملية إعادة الأعمار تطال حالياً كنائس عدة من بينها كنيسة القديس توما، وكنيسة البشارة، والطاهرة للسريان الكاثوليك، والقديس بولس، وسيدة المعونة للكلدان.



أبرزها القيمة.. أكلات عاشوراء ينتظرها أغنياء وفقراء العراق

اعتاد المسلمون الشيعة في العراق على إقامة مآدب الطعام والولائم ووضع القدور الكبيرة في الشوارع خلال أيام شهر محرم، وخاصة في يوم عاشوراء - ذكرى استشهاد الإمام الحسين وأهل بيته ورفاقه في واقعة الطف - كما تشترك بعض العائلات في طبخ أنواع معينة من الطعام، التي تشهد إقبالاً كثيفاً عليها من قبل الفقراء والأغنياء على حد سواء، للتبرك والدعاء واستذكار هذا اليوم.

فيلبي

ومن العادات التي دأب عليها العراقيون عامة - إلى جانب مجالس العزاء والسير في المواكب - طبخ أكلات من المطبخ العراقي، لكن هناك أكلات معينة خصصت لأيام عاشوراء وتوزيعها على روح الإمام الحسين بين الجيران والمواكب، ومن أبرز الأكلات هي التمن والقيمة والهريسة والزردة وغيرها. أم محمد (53 عاماً) من محافظة كربلاء، نوهت إلى أنها توارثت إعداد الطبخ عن أجدادها في شهر محرم ثواباً للإمام الحسين، «ففي الأيام الأولى يتم طبخ

التمن والقيمة بإشراف طبّاخين وتوزع على الزائرين والمواكب، وفي اليوم السابع من محرم يتم طبخ الزردة وتوزيع على حاضري المجلس الحسيني الذي نقيمه وكذلك على الجيران سواء للفقراء أو الأغنياء». ولفتت أم محمد، خلال حديثها للمجلة، إلى أن «الطبخ عادة ما يقل في أطراف الأضية والنواحي على خلاف مراكز المدن، رغم أن أغلب سكانها من الأسر الفقيرة، لذلك يتم إعداد قدور وإيصال الثواب إلى تلك المناطق».

بدوره، ذكر الشيف خلف البصراوي، أن «بعض الأسر ترغب بطبخ طعام سهل التحضير ثواباً لأبي عبد الله الحسين، ومن أبرز أكلات شهر محرم هي القيمة، أما مكوناتها وطريقة تحضيرها، فإنه مع كل كيلو لحم مقابله كيلو حمص ونصف كيلو بصل، نبدأ بإنزال البصل في القدر ليحمص ومن ثم نضيف إليه اللحم ليحمص أيضاً، وبعدها نضيف اللبليبي المنقوع ويطبخ جميعه إلى أن يستوي اللحم ومن ثم نهرس المقادير ونحضر الصلصة وهي البهارات المختصة

بالقيمة». وعن مكونات هذه الصلصة، بين البصراوي للمجلة، أن «هذه الصلصة مكونة من نصف علبة المعجون الصغيرة مع كل كيلو لحم، مع بهارات ونومي بصرة وكمون ودارسين وثوم مجفف، واليانسون - حسب الرغبة - لتضيف نكهة معززة للبهارات، وعندما تصبح القيمة علوجة نضيف عليها الصلصة وتترك بعدها على نار هادئة لمدة 10 دقائق، وبعدها تصبح جاهزة للتقديم». وأضاف: «أما الهريسة، فهناك بعض

المناسبات لكبر الحبة وتنفس في الطبخ». وتبلغ أعداد المواكب في محافظة كربلاء أكثر من 600 موكب وهيئة خدمية جميعها تطبخ التمن والقيمة للزائرين، وبعض الهيئات تطبخ الهريسة، لكن المعتاد هو التمن والقيمة، وفق الإعلامي الحسيني حسين الجراح، مبيناً أن «أقدم موكب في كربلاء يعود إلى عام 1888، وهذا الموكب لا يزال موجوداً، كما يعد موكب طرف المخيم وكفيله الشيخ رياض نعمة من أقدم المواكب في المحافظة».

واستذكر الجراح خلال حديثه لمجلة «فيلس»، أجواء الزيارة في النظام السابق بالقول «بعد المنع الأول عام 1979 للمواكب والهيئات الحسينية في عموم العراق وخاصة في كربلاء باعتبار هي مدرسة الشعائر الحسينية، تم اتخاذ طريقة ثانية».

أما الطريقة الثانية بحسبه، فكانت تتمثل بإقامة المجالس الحسينية والطبخ في البيوت والبساتين خفية عن أعين أعلام النظام السابق، وعند التوزيع يتم نقل الطعام بواسطة السيارات إلى طرق الزائرين في البساتين.

وخلص الجراح إلى القول، إن «الزائرين كانوا يتجنبون سلوك الطرق المعبدة، بل يعمدون إلى سلوك الطرق النيسمية والبساتين والأفرع الضيقة بعيداً عن أنظار السلطة، واستمر العمل الخفي لحين سقوط النظام، وبعدها في عام 2003 ظهرت الطقوس للعلن».

الطرق لطبخ الهريسة، فمنهم من يطبخها بالدجاج والآخر باللحم وثالث بالشحم، وتختلف مكوناتها حسب المحافظات، حيث هناك من يطبخها بالخضروات أيضاً، أما في الجنوب فإن الهريسة تطبخ بداية بتنقيع الهريسة قبل ساعات، ومن ثم نضع اللحم بالقدر مع الهريسة ونضيف الماء وتترك المكونات لتطبخ معاً، وهناك قسم يضيف الماء والحليب، وقسم يتركها سادة، لكن طريقة الجنوب تترك سادة بإضافة الماء فقط، ويستمر تحريك المكونات حتى يصبح اللحم علوجة، وبعدها تقدم بصحن ويضاف الدارسين والسكر والدهن الحر أو العادي».

وتابع البصراوي: «أما الزردة بالرز، فإن من مكوناتها التمن الذي ينقع بالماء قبل يوم بعد غسله وتنظيفه، وبعدها يطبخ التمن، وهناك من يطبخ التمن بالماء ويضيف له النشا، وقسم يطبخه بالحليب، ويضيف له سلطة الكاري ليكون لونه أصفر، أما طريقة الجنوب فإنه يطبخ بالماء ويضاف له سلطة الكاري والسكر ويهرس حتى يصبح مطحوناً ناعماً وعلوجة، وإذا لم يصبح علوجة، يتم إضافة ملعقة نشا مع نصف كوب ماء وتخلط، فتصبح أشبه بحلوة الكاستر والنشا».

وأشار إلى أن «أكثر نوع تهن تستخدم في الطبخ بصورة عامة بما في ذلك المناسبات الدينية هو تهن البسمتي وملك البنجاب والجوكر وأبو العربة والحبة الذهبية، فهذه الأنواع المفضلة في

«أقدم موكب في كربلاء يعود إلى عام 1888، وهذا الموكب لا يزال موجوداً، كما يعد موكب طرف المخيم وكفيله الشيخ رياض نعمة من أقدم المواكب في المحافظة»





تعد الشركات الأمنية الخاصة العاملة في العراق «ملف جدي» بشأن جدوى تواجدها في ظل تواجد أعداد مليونية من القوات الأمنية المحلية في العراق، وفيما تكشف مجموعة أمنية اجنبية عن تواجد ٨٠ شركة أمنية خاصة تعمل في العراق حالياً ورواتب المتعاقدين معها و«دول» التوظيف، يشير خبراء إلى أدوار «مشبوهة» تقوم بها هذه الشركات، في حين يوضح مسؤولون عراقيون أن «عملها» يجري تحت رقابة حكومية.

رغم قواته "المليونية" ..

العراق يجمع دول العالم الثالث في ٨٠ شركة أمنية خاصة

فيديو

« هذه الشركات أخذت (صيغة أو غطاءً) أمريكياً لحمل السلاح، وفيما بعد تأسيس نواة الاجنحة العسكرية لبعض الأحزاب السياسية التي شكلت بموجبها (المكاتب الأمنية) لمحاسبة المعارضين لها وجرت عبرها عمليات خطف ومساومة ..»

أي أنهم يدرّبون الجنود حيث يصبحون أشخاصاً عسكريين معروفين فيما بعد في العالم.

وتقدم هذه الشركات مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك الدعم الدبلوماسي، والعمليات التجارية، والأنشطة العسكرية والاستخباراتية، والمرافق الأمنية، وتقديم المشورة لقوات الأمن، وما شابه ذلك، كما تولت الشركات الأمنية الأمريكية مسؤولية حماية ومرافقة كبار الضباط العسكريين الأمريكيين بعد سقوط نظام صدام حسين ونفذت العديد من المهام على مختلف المستويات في العراق. وبسبب مشاركتها مع الجيش الأمريكي في العديد من العمليات، أطلق البعض اسم «الجيش الآخر» لأميركا على هذه الشركات.

وتمكن تلخيص اهتمام حكومة الولايات المتحدة باستخدام شركات الأمن في أربع قضايا مهمة: أولاً، تأسيسها لا يتطلب أخذ موافقة الكونجرس. ثانياً، ترتبط هذه الشركات بعلاقات قوية مع الجهاز السياسي. ثالثاً، قد يكون استخدام الجيش الخاص، لا سيما في المهمات الإنسانية، الخيار الأفضل لإرسال العسكريين الرسميين، وفي النهاية أصبحت الولايات المتحدة تعتمد بشكل لافت على هذه الشركات.

أعداد الشركات الأمنية الخاصة حاولت مجلة «فيلبي» الحصول على إحصائية أو حتى أعداد تقريبي للشركات الأمنية الخاصة في العراق من الجهات المعنية، ولكن لم تحصل على أي عدد حقيقي أو تقريبي لهذه الشركات حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

كما أن عضو لجنة الامن والدفاع البرلمانية محمد مهدي الامري أوضح في تصريحات سابقة عدم امتلاك لجنته إحصائية دقيقة، مشيراً إلى أن هناك شركات عديدة في بغداد وأخرى في جنوب

لكل موظف عراقي، فيما المشرفون على التنفيذ اما ضباط متقاعدين أو من الأجهزة الأمنية المنحلة سابقاً كفدائيي صدام وأجهزة الأمن الخاص لتنسيق الاستثمارات في بعض المناطق».

ويلفت الكناي الى ان «أحدى شركات الهاتف النقال سابقاً كانت تعمل بمسألة التجسس والتنصت على المسؤولين العراقيين وأبلغنا رئاسة الوزراء بذلك آنذاك، كما أنها كانت تعرقل الوصول للمختطفين في أي منطقة من مناطق عملها».

وعن وضعها الحالي، يؤكد العميد المتقاعد أن «لا حاجة لهذه الشركات في ظل وجود الأجهزة الأمنية الحالية والمديرية المعنية بذلك، بل ان وزارة الداخلية يمكن لها ان تقوم بمهام هذه الشركات عبر استثمار الموارد البشرية للوزارة، لكن هذا الموضوع قوبل برفض نتيجة وجود شركات أمنية تؤمن الحماية لبعض الجهات السياسية حالياً التي تمتلك اجنحة مسلحة، وهذا خطر جدا لإمكانية القيام بعمليات خطف ومساومات تحت مظلة الشركات الأمنية الخاصة، وهو ما يتنافى مع حصر السلاح بيد الدولة».

وفي مقال سابق نشرته الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين يبيّن أن الحكومات الأمريكية المتعاقبة لديها رغبة قوية في التواجد النشط لهذه الشركات في العراق، إذ تشمل شركات الأمن أشخاصاً يقدمون خدمات احترازية،

أخرى أيضاً. ويضيف الكناي أنه «رغم تأسيس مديرية حماية المنشآت والشخصيات في وزارة الداخلية عام 2006-2007 والشخصيات والوزراء والمنشآت والفصائيات تحمى من قبل هذه المديرية، لكن بقيت هذه الشركات تعمل وتجنّي أرباحاً خيالية، وربما يصل الأمر الى ابتزازها جهات حكومية والقيام بأدوار قدرة في بعض الأحيان من أجل تحقيق مصالحها». ويكشف الكناي عن «وجود مكتب في كل شركة أمريكية والبريطانية خاصة يدعى (العمليات) يديره عناصر من المخابرات يتولى إدارة العمل فيها»، مبيّناً أن «إدارة الشركة التي كانت تتولى إدارة مطار بغداد أمنياً سابقاً جميعهم من عناصر مخابراتية، اما الموظفين في هذه الشركات وغيرها من شركات الحماية الأمنية الخاصة فيها فهم عراقيون برواتب لا تتجاوز 500 دولار كحد أعلى، في حين الأجور المتعاقد عليها مع الحكومة العراقية تكون أعلى



اتهامات بالخيانة وعدم الاكتراث، بين الأوساط الأمنية والسياسية العراقية. أسباب وجود الشركات الأمنية الخاصة يقول الخبر الأمني العميد السابق عدنان الكناي، لمجلة «فيلبي»، إن «شركات الحماية الأمنية الخاصة قدمت مع الجيش الأمريكي لحماية المصالح الامريكية والبريطانية بعد عام 2003 ومنها شركة (بلاك ووتر)، وكذلك هناك شركات عراقية تأسست آنذاك لبعض الأحزاب السياسية منها المؤتمر الوطني العراقي الذي أسس شركة (نصور بابل)، وهذه الشركات أخذت (صيغة أو غطاءً) أمريكياً لحمل السلاح، وتم فيما بعد تأسيس نواة الاجنحة العسكرية لبعض الأحزاب السياسية التي شكلت بموجبها (المكاتب الأمنية) لمحاسبة المعارضين لها وجرت عبرها عمليات خطف ومساومة»، مبيّناً أن «جنسيات هذه الشركة أغلبها أمريكية وبريطانية وكذلك شركة «فاغتر» الروسية عملت في العراق، وشركات عراقية

الاضطرابات الأمنية التي ضربت البلاد. وصوت مجلس النواب في 31 تموز 2023 على مشروع قانون التعديل الأول لقانون الشركات الأمنية الخاصة رقم 52 لسنة 2017 المقدمة من لجنة الأمن والدفاع، لغرض تنظيم عمل الشركات الأمنية ومعالجة المشاكل والمعوقات التي أفرزها تطبيق قانون الشركات الأمنية الخاصة رقم (52) لسنة 2017، وبغية تحديد حالات تعليق وإلغاء الاجازة، وتعظيم موارد الدولة المالية.

وبعد مغادرة آخر شركة أمنية أمريكية للعراق، نهاية عام 2009، وهي «بلاك ووتر» (سابقاً)، عادت عشرات الشركات الخاصة للظهور مجدداً في هذا البلد، بحجج كثيرة ومهام مختلفة، أبرزها تأمين تجارة العراق مع دول الجوار، ونقل البضائع النفيسة بين المحافظات، وحماية المصارف والمؤسسات الحساسة، مستفزة بذلك مئات المتضررين منها في فترة ما بعد 2003، وسط ذهول وتبادل

وتنتشر عشرات الشركات الأمنية الخاصة في العراق، ويتمركز مناطق تواجدها في العاصمة الاتحادية بغداد ومحافظتي البصرة أقصى جنوب البلاد، وأربيل عاصمة إقليم كردستان، ويتركز عملها في حماية بعض كبار الشخصيات فضلاً عن البعثات الدبلوماسية والشركات النفطية. واكتسبت معظم الشركات الأمنية سمعة سيئة بين العراقيين بسبب تورط الكثير منها بحوادث دموية ذهب ضحيتها عشرات المدنيين، مثل شركتي «بلاك ووتر» و «هاليبرتون» الأمريكيتين، ما دفع البرلمان العراقي لاقتراح تعديل قانون تنظيم عمل هذه الشركات وتعزيز الرقابة عليها، إذ ترتبط ذاكرة العراقيين مع الشركات الأمنية الخاصة بذكريات سيئة تعود للسنوات التي أعقبت التدخل الأمريكي عام 2003، حينما كانت مشاهد انتشار الشركات الأمنية وعجلاتها المسلحة تجوب شوارع المدن العراقية، حيث تعاطم دور هذه الشركات مع



(سابقاً) إيريك برنس، متهم بتجنيد «مرتزقة» جدد. ويقول الزاملي إن «أغلب عناصر الشركات الأمنية كانوا ضباطاً في CIA (وكالة الاستخبارات الأميركية)، وبعضهم ضباط في جهاز الموساد الإسرائيلي، والبتاغون (وزارة الدفاع الأميركية)»، مشيراً إلى أن «هذه الشركات نفذت الكثير من الخروقات الأمنية في البلاد».

وبلغت الزاملي إلى أن «مدير إحدى الشركات الأمنية التي تعمل في العراق، متهم بقضايا فساد، بالإضافة إلى تجنيد مرتزقة من أميركا الجنوبية للقتال في اليمن، فضلاً عن كونه ضابطاً سابقاً في الجيش الأميركي ويمتلك معلومات استخباراتية، وهذا موثق في ملف اللجنة في البرلمان».

الأمنية الخاصة أنشطتها وبالتالي عملاً على تعديل عملياتهم تباعاً، ونتيجة لذلك، عمدت تلك الشركات إلى نصح زبائنها بعدم السفر إلا عند الضرورة، كما حرصت على تجنب العمل ضمن أسلوبي ومط واحد لا يتغير وسفر في أوقات متغيرة واستخدام طرق مختلفة بسيارات مختلفة.

ملف سابق في البرلمان وكان رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، حاكم الزاملي، قد كشف في آب/أغسطس 2017، (قبل توليه منصب نائب رئيس البرلمان والانسحاب من العمل السياسي)، عن أن أغلب الشركات الأمنية العاملة في العراق، هي واجهات لوكالات استخباراتية أجنبية، فيما أكد أن مالك شركة «بلاك ووتر» الأميركية

اللوجستي المتعاقد مع الجانب الأمريكي والمعلومات تتضمن مواقع الشركات وعنوانها والجنسيات العاملة فيها مع طبيعة عملها لاتخاذ ما يلزم». كما دعت الوثيقة إلى «أخذ الحيطة والحذر من استهداف مقار شركاتكم أو العاملين فيها».

ويعزز ذلك تصريح، جوناثان غارات، المدير الإداري لشركة (ايرانييز) التي كان يعمل لديها ألف موظف أمن في العراق، ومعظم عقودها مع الحكومة الأميركية، في 4 تموز 2020، إن «الوضع أصبح أكثر خطورة فالتعقيد وعدد الهجمات يزداد، فضلاً عن أن مستوى المعلومات التي يعرفها الارهابيون عن أنشطتنا ارتفع أيضاً، وعلى مدى 4 أعوام نجح المتوردون في رصد الطريقة التي تدير بها الشركات

الشركات بالقول «أنهم موظفون دوليون من بلدان منخفضة الدخل، مثل نيبال وفيجي وأوغندا، وتقوم الشركات أيضاً بالتوظيف في دول أوروبا الشرقية مثل مقدونيا ودول مثل جنوب إفريقيا حيث يوجد خط أنابيب من العسكريين السابقين المدربين جيداً وذوي الخبرة العالية الذين يتطوعون إلى الانتقال إلى قطاع الشركات. ونظرًا لانتشار مواطني الدول الثالثة الذين يعملون في مجال الأمن الخاص.

تحت السيطرة ويؤكد عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية ياسر وتوت، في تصريحات سابقة، إن «عمل كل الشركات الأمنية في بغداد وكذلك المحافظات الأخرى، يتم عبر الموافقات الرسمية حصراً»، مشيراً إلى أنه «لا يمكن لأي شركة العمل بهذا المجال دون حصولها على الموافقات الرسمية الأمنية وغيرها».

ويبين وتوت أن «الشركات الأمنية مسجلة بشكل رسمي لدى الجهات المختصة بكل عناصرها وكذلك عجلاتها وحتى أسلحتها»، مشدداً أن «أي شركة أمنية تخالف ذلك تعرض نفسها إلى المساءلة القانونية، وهناك متابعة من قبل الجهات الأمنية المختصة لعمل كافة الشركات».

تحذير أمني سابق وكانت وثيقة صادرة من مديرية شؤون الشركات الأمنية الخاصة، في عام 2020، عن معلومات استخباراتية لاستهداف الشركات الأمنية العاملة بالعراق. وجاء في الوثيقة المعنونة إلى الشركات الأمنية العراقية والاجنبية كافة، والمذيلة بتوقيع مدير مديرية شؤون الشركات الأمنية الخاصة العميد الحقوقي فارس ناظم، وحصلت عليها مجلة «فيلبي»، أنه «وردت معلومات استخباراتية عن استهداف الشركات الأمنية والدعم

ويتمدد على مساحة شاسعة تبلغ 1600 كيلومتر مربع. وهو ثالث أكبر حقل نفط في العالم، ويزود حوالي ثلث إجمالي إمدادات النفط في العراق»، لافتاً إلى أن «شركات النفط والغاز الدولية (IOGCs) تعمل في وضع أمني متقلب على زيادة الطلب على الأمن في المنطقة».

ويبرر التقرير تواجد هذه الشركات بـ«وجود السكان المحليين المدججين بالسلاح والتأثيرات القبلية القوية الذي يخلق بيئة أمنية معقدة»، مبيناً أن «النفوذ القبلي كبير، ويمكن أن تنشأ نزاعات، تصبح مميتة بسبب الوجود الكثيف للأسلحة، وتحدث هجمات معزولة، غالباً ما يقوم بها موظفون ساخطون أو منخرطون في نزاعات شخصية، ويحدث قتال بين القبائل. ويمكن لهذه النزاعات أن تتحول إلى صراعات مميتة بسرعة، نظراً لانتشار الأسلحة على نطاق واسع بين السكان».

وبحسب التقرير «يجب على الشركات أيضاً أن تدفع للموظفين العراقيين حذاءً أدنى للأجور يقل قليلاً عن 500 دولار أمريكي شهرياً، وهو ما يتجاوز متطلبات الحد الأدنى للأجور المعيشية». ويوضح التقرير آلية تجنيد رجال هذه

العراق وغربه، مبيناً أن بعضها يحظى بالحصانة الدبلوماسية.

واعتمدت الوكالة على تقرير مترجم نشرته مجموعة فريق (ICoCA) وهي مجموعة شركات أمنية خاصة تعمل في جنوب العراق (المقر الرئيس)، حيث تتركز الحقول النفطية، وفي بغداد، يثبت أن حتى شهر آذار 2024، فإن نحو 80 شركة أمنية خاصة «مرخصة» تعمل في العراق بينها 24 شركة أمنية خاصة عراقية تابعة لشركة ICoCA، إلى جانب ما لا يقل عن 5 شركات أمنية خاصة دولية.

ويضيف التقرير أن «من بين 24 شركة عراقية خاصة انضمت حتى الآن إلى ICoCA، فإن العديد منها لديها أيضاً عمليات مهمة في المنطقة»، مبيناً أنه «لا يزال هناك عدد قليل فقط من الشركات العالمية الخاصة التي تقدم خدماتها في البلاد في ظل سوق تنافسية متزايدة مع تنافس المزيد من الشركات المحلية على الأعمال التجارية الدولية».

وتحمي الشركات الأمنية التابعة لـ (ICoCA)، بحسب التقرير، حقل الرميطة النفطي على بعد حوالي 50 كيلومتراً غرب البصرة في جنوب العراق،

الزاملي: «أغلب عناصر الشركات الأمنية كانوا ضباطاً في CIA ، وبعضهم ضباط في جهاز الموساد الإسرائيلي، والبتاغون، هذه الشركات نفذت الكثير من الخروقات الأمنية في البلاد» .



النأي عن مواضع الخصومة:

شخصت منذ وقت مبكر ولم تزل
تفعل فعلها مظاهر تخلف كبير
في البنية التعليمية في العراق؛
ويرتبط ذلك التخلف بمجموعة
من العوامل والاسباب من بينها
الحروب المستمرة والاضطرابات
السياسية التي أثرت بشكل كبير
على البنية التحتية للتعليم في
العراق، وكثيرا ما جرى طيلة
عقود اغلاق مدارس وجامعات
لتدميرها أو اغلقها بنتيجة
النزاعات.

فيلي

متطلبات إصلاح المناهج الدراسية في العراق

سوق العمل، مما يترك الخريجين غير
مستعدين للعمل في بيئة عمل تنافسية
ومتطورة.

وهناك نقص في استغلال التكنولوجيا
والمواد التعليمية الحديثة في المدارس، لذا
فان الأدوات التعليمية مثل الحاسبات،
البرمجيات التعليمية، والأدوات البصرية
ليست متوفرة بشكل كاف.

كما ان المعلمين غالبا ما يفتقرون إلى
التدريب المستمر والتطوير المهني الذي

المواد والمحتويات قد تكون قديمة ولا
تعكس التطورات العلمية والتكنولوجية
المعاصرة.

كما ان المناهج التقليدية غالبا ما تركز
على الحفظ والتلقين بدلا من تشجيع
الطلاب على التفكير النقدي والإبداعي،
وهذا يؤدي إلى تخريج طلاب غير
قادرين على مواجهة تحديات الحياة
العملية والمهنية؛ وكذلك فان المناهج
الدراسية لا تتماشى مع احتياجات

وغير الحديث عن ان مشكلة المناهج
الدراسية المتخلفة في العراق تعد جزءا
كبيرا من أسباب تراجع مستوى التعليم
في البلاد.

وقد خرجت الدراسات والباحثون
بعديد الاسباب المتعلقة بتخلف التعليم
في العراق منها ان كثيرا من المناهج
الدراسية في العراق لم يجري تحديثها
منذ مدة طويلة، مما يجعلها غير
ملائمة لمتطلبات العصر الحديث، وان

المستمر للمعلمين، كل ذلك يؤثر على
جودة التعليم.

وعلى صعيد السكان فان بعض
العائلات تفضل أن يعمل الأطفال بدلا
من الذهاب إلى المدرسة بسبب الفقر،
كما أن بعض المناطق الريفية وأطراف
المدن، تفتقر إلى المدارس أو تعد التعليم
غير ضروري، وان الوضع الأمني غير
المستقر يجعل من الصعب على الأطفال
والمعلمين الوصول إلى المدارس بأمان.

والأزمات الاقتصادية تسبب في نقص
الملاكات التعليمية وتركز السكان في
مناطق محددة، مما يتسبب في اكتظاظ
المدارس.

وغير الحديث كثيرا عن ان المناهج
التعليمية في العراق قديمة وتفتقر إلى
التحديث والتطوير لمواكبة التغيرات
العالمية والتكنولوجية، وكذلك نقص
الملاكات التعليمية المؤهلة نتيجة هجرة
العقول ونقص التدريب والتأهيل

كما اعاق الفساد الإداري والمالي تطوير
النظام التعليمي وأثر سلبا على توزيع
الموارد التعليمية بشكل عادل، وان
الحكومات المتعاقبة منذ نيسان 2003
لطالما اعلنت انها تعاني من نقص
التمويل المخصص للتعليم، في تسويغها
لنقص المدارس والمرافق التعليمية
والمعلمين المدربين.

وفضلا عن ذلك فان النزوح الداخلي
والهجرة الخارجية نتيجة الحروب

« يبدي طيف واسع من رجال الفكر والثقافة العراقيين، لاسيما من لهم صلات مباشرة بقطاع التعليم، قلقا بالغا من المحاولات المتزايدة للأحزاب الدينية المرتبطة بالمجموعات المسلحة، لاختراق المجال التعليمي والتربوي، ما سيمثل قضاء نهائيا على أمل إقامة الدولة المدنية ».

الخلاف ولا تعمل على تعزيز وحدة المجتمع، من قبيل الاحداث والمواقف السياسية والامنية، وبخاصة إذا جرى تناولها في المناهج بصورة غير مهنية وغير حيادية، ويمكن بهذا الشأن دراسة المواضيع التاريخية الماضية بطرق متنوعة تشمل، الوثائق التاريخية، الأفلام الوثائقية، والنقاشات في الفصول الدراسية، وذلك لتعزيز فهم الطلاب للتاريخ وتأثيره على الحاضر والمستقبل.

فهم شامل ومتكامل للطلاب، ودمج التعليم الأخلاقي والقيمي في المناهج لتعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية. وفيما يتعلق بالمدرسين والمعلمين يجب توفير فرص التدريب والتطوير المهني للمعلمين لتحديث مهاراتهم ومعرفتهم، وتشجيع المعلمين على الانخراط في مجتمعات مهنية تعاونية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وتشدد الدراسات على ضرورة تجنب المناهج التعليمية ادخال مفردات تثير

الأسئلة والبحث عن الإجابات عن طريق استكشاف المواضيع بأنفسهم، واستعمال أساليب التعلم النشط مثل المناقشات والحوار لتعزيز مشاركة الطلاب، والتقويمات المتكررة والمستمرة لقياس تقدم الطلاب وتقديم تغذية مرتدة فورية؛ كما يتوجب تشجيع الطلاب على تقويم أنفسهم وأقرانهم لتعزيز التفكير الذاتي وتحسين الأداء. ومن الاساليب الهامة لتطوير التعليم ربط المواضيع المتنوعة ببعضها لتوفير

تحديات العالم الحقيقي، وتعزيز العمل الجماعي والتعاون بين الطلاب لتنمية مهارات التواصل والعمل الجماعي؛ كما تتضمن تعديل المناهج والأساليب التعليمية لتلبية الاحتياجات المتنوعة للطلاب بناء على قدراتهم واهتماماتهم، واللجوء الى مجموعة متنوعة من الأساليب التعليمية مثل الألعاب التعليمية والأنشطة العملية لزيادة تفاعل الطلاب. وتشمل أيضا تشجيع الطلاب على طرح

خطابا إلى وزارة التربية ووزارة التعليم العالي، يعلمهما فيه بقراره تشكيل لجنة برئاسته، لتضمن موضوعات عن الحشد الشعبي في مناهج وزارة التربية، وجرى بالفعل اضافة فقرات تتعلق بذلك في المنهج التعليمي.

ويبدي طيف واسع من رجال الفكر والثقافة العراقيين، لاسيما من لهم صلات مباشرة بقطاع التعليم، قلقا بالغا من المحاولات المتزايدة للأحزاب الدينية المرتبطة بالمجموعات المسلحة، لاختراق المجال التعليمي والتربوي، ما سيمثل قضاء نهائيا على أمل إقامة الدولة المدنية، بحسب قولهم.

ويقول مراقبون إن تلك المحاولات تؤدي الى تبني أطروحات طائفية وعرقية حادة لإذكاء الانقسام مع «السنة والورد»، وقطع الطريق على جميع فرص نشوء مشروع سياسي وطني في البلاد، على حد وصفهم.

وتشدد الدراسات المتعلقة بالتربية والتعليم على ان تطوير المناهج الدراسية في التربية والتعليم يتطلب اتباع أساليب علمية حديثة تركز على تحسين جودة التعليم وتلبية احتياجات الطلاب والمجتمع، ومن بين الأساليب العلمية الأمثل لتطوير المناهج التركيز على المهارات والمعرفة بوضع أهداف واضحة لما يجب أن يعرفه الطلاب وما يجب أن يكونوا قادرين على القيام به في نهاية الموسم الدراسي.

واستعمال التقويمات المتنوعة لقياس تقدم الطلاب وتحقيقهم للأهداف التعليمية، ودمج التكنولوجيا في العملية التعليمية، مثل استعمال الحاسبات والبرمجيات التعليمية والأجهزة الذكية، والجمع بين التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي لتوفير تجربة تعليمية متكاملة. ومن الاساليب الاخرى تشجيع الطلاب على العمل على مشاريع عملية تعكس

يمكنهم من تدريس المناهج الحديثة بفعالية، وهناك تركيز كبير على التعليم النظري بدلا من التعليم العملي، مما يجعل الطلاب يفتقرون إلى المهارات العملية والتطبيقية.

كما يؤدي عدم التكامل والتنسيق بين شتى مراحل التعليم إلى فجوات في المعرفة والمهارات بين الطلاب عند انتقالهم من مرحلة إلى أخرى.

والنظام التعليمي في العراق غالبا ما يفرض ضغوطا كبيرة على الطلاب من دون توفير الدعم النفسي والاجتماعي المطلوب لمساعدتهم على التعامل مع تلك الضغوط.

ويطالب المتخصصون المسؤولين المعنيين بشؤون التربية والتعليم في العراق بالعمل على تحديث وتطوير المناهج الدراسية بشكل مستمر، فضلا عن تقديم التدريب والدعم المطلوب للمعلمين، وتوفير البنية التحتية التعليمية الحديثة، وضمان أن تكون المناهج متوافقة مع متطلبات العصر الحديث واحتياجات سوق العمل. ويرى المراقبون انه منذ إسقاط نظام صدام حسين في 2003، تحاول أحزاب الإسلام السياسي ولاسيما (الشيعة) التغلغل في مناهج كل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي لتوجيهها في طريق يتماشى مع ايديولوجيتها، بحسب وصفهم.

وعلى سبيل المثال، جرت توجهات لتضمين «الحشد الشعبي» ضمن المنهج الدراسي، لكن فيما يتعلق بكثيرين بدا ان إدخال الحشد في المناهج هو تكريس لمنطق المجموعات المسلحة على حساب الدولة وأجهزتها الرسمية، بحسب وصف البعض الذين قالوا ان تلك سابقة خطيرة وتدخل في شؤون التعليم. وكان مدير عام التربية والتعليم في هيئة الحشد الشعبي، حسين البخاتي، قد وجه



المدن السكنية الجديدة وحصص الفقراء ومحدودي الدخل

فيلي

تكون هناك تأخيرات، ولضمان استدامة هذه المدن، يجب أن تكون هناك خطط طويلة الأمد لصيانتها وتطويرها، وإنها بحاجة إلى إدارة جيدة وتخطيط مستدام لتحقيق الأهداف المرجوة. وفي نهاية عام 2023 أعلن رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، عن إطلاق العمل في مشروع مدينة الجواهري السكنية الجديدة، في قضاء أبو غريب، غربي بغداد، أحد مشاريع المدن الجديدة الخمس، التي جرى الإعلان عنها ضمن استراتيجية الحكومة لمعالجة أزمة السكن، وتخفيف الاكتظاظ عن مراكز المدن الكبرى. وتبلغ المساحة الكلية لمشروع مدينة الجواهري الجديدة 7121 دونماً،

يمكن أن يكون حلاً فعالاً لأزمة السكن لأن إنشاء وحدات سكنية جديدة يزيد من العرض المتاح في السوق، مما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الأسعار وجعل السكن أكثر إمكانية للناس، كما أن نقل السكان إلى مدن جديدة يمكن أن يخفف الضغط على البنية التحتية والخدمات في المدن الكبيرة مثل بغداد والبصرة. وإنشاء المدن الجديدة يتطلب عمالة كبيرة، مما يوفر فرص عمل للسكان المحليين ويعزز الاقتصاد. غير أن المتخصصين والمراقبين يشيرون إلى أن تكلفة بناء المدن الجديدة كبيرة، وقد تواجه الحكومة صعوبات في تأمين التمويل المطلوب، وإنشاء بنية تحتية متكاملة تتطلب وقتاً وجهوداً كبيرة، وقد

وفق الخطط الموضوعية. ومن أهداف تلك المدن، تقليل الضغط على بغداد وتحسين جودة الحياة للسكان، وتشمل مشاريع بنى تحتية متطورة ومناطق خضر، كما أنها تهدف إلى إعادة توطين السكان الذين تأثروا بالنزاعات والعمليات العسكرية وتركز على توفير بيئة آمنة ومستقرة للسكان. وفي الحقيقة فإن بناء المدن الجديدة

تكاد تكون غير معلومة للسكان، بحسب المراقبين كما أنها لا تلقى صدى بين الناس، لاسيما من الفقراء ومحدودي الدخل. وتتضمن الخطط المعلنة وحدات سكنية متعددة تهدف إلى توفير سكن بأسعار معقولة للعائلات العراقية، تحتوي على مرافق خدمية متكاملة مثل المدارس والمستشفيات والمراكز التجارية، على

مدينة سكنية في المحافظات الوسطى والجنوبية، إلى جانب مجمعات سكنية وقروض متنوعة لبناء وترميم وشراء الوحدات السكنية، في حلول وصفت بـ «الجزرية» لمعالجة المعضلة التي تؤرق الملايين في البلاد. وباستثناء مدينة بسماية التي عدت من التجارب الناجحة فإن الاعلان عن المدن الجديدة وطريقة دفع اقساطها

يتواصل في العراق منذ أكثر من عام، الاعلان عن مشاريع انشاء مدن جديدة لمحاولة الخروج من أزمة السكن المتفاقمة من جهة، وللقضاء على مشكلة السكن بالتجاوز «العشوائيات» التي تكاثرت منذ عام 2003 بصورة لافتة. فضلاً عن جهود الحكومة في هذا الصدد فإن كثيراً من الشركات تعلن بدورها عن مشاريع سكنية وتدعو الناس بوساطة وسائل التواصل إلى التسجيل عليها؛ فهل يفلح ذلك في التوصل إلى حل جذري ينقذ السكان من الفقراء وذوي الدخل المحدود؟ بتاريخ 25 حزيران 2024، أطلق رئيس مجلس الوزراء، محمد شياع السوداني الأعمال التنفيذية للطريق الممتد من أطراف بغداد إلى مدينة «علي الوردي» السكنية الجديدة في ناحية النهروان جنوب شرقي العاصمة، وقال بحسب بيان مكتبته، أن «مدينة علي الوردي ليست مُجمَعاً سكنياً، إنها مدينة جديدة كبرى متكاملة الخدمات والفعاليات، ستضم ما يقرب من 110 آلاف وحدة سكنية، وأنها ستمثل، مع ما يحيط بها، محوراً أساسياً لما يمكن تسميته (محافظة) جديدة، بحسب تعبيره. وكان المتحدث باسم وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة العراقية، قد كشف في تصريح سابق لمجلة «فيلي»، عن أن «هناك قرابة 190 ألف وحدة سكنية في مدن (الجواهري وعلي الوردي والغزلاني) فقط، أما عند احتساب عشرات المدن الأخرى في بقية المحافظات الوسطى والجنوبية فإنها سوف تحد من أزمة السكن». وقد عدد المجمعات السكنية التي أعلنت الحكومة عنها والمباشرة بها 52

”

«**الغرف السائد في طبيعة الدولة العراقية الحالية أنّ المستفيدين من أي شيء هم المتنفذون أو أصحاب الدخل المادي المرتفع، ولن يستفيد المواطن البسيط في الحصول على سكن له ولأفراد عائلته، ما يزيد من مشكلات أزمة السكن في العراق من دون حلول**» ..

“

35% من الوحدات السكنية والفئة الثانية شملت ذوي الدخل المتوسط بمساحة 2م300 وتشكل 54% من الوحدات السكنية اما الفئة الثالثة فهي لذوي الدخل العالي بمساحة 2م600-400 بنسبة 2% و4% من الوحدات السكنية فيما شملت الفئة الرابعة السكن العمودي متوسط الارتفاع بنسبة 5% من الوحدات السكنية.

وطبعا فان ما يهيم السكان هو مقدار المقدمة التي يتوجب دفعها لامتلاك شقة او بيت، ومبالغ الدفعات والاقساط المتبقية، وتلك الامور لم يجر التطرق لها في المشاريع المعلنة بحسب المراقبين الذين يقارنون ذلك بمشاريع بسماية التي تعلن الشركة المنفذة مسبقا وقبل المباشرة بأعمال البناء، عن مبلغ المقدمة ومقدار الدفعات والقسط الشهري الذي يتوجب دفعه.

الوطنية وانها ستنفذ على مساحة 28 الف دونم وتوفر نحو 100 الف وحدة سكنية «عمودي وأفقي»، فضلا عن المرافق السكنية العامة الملحقة بالمشروع (المدارس، الاسواق، فضاءات مفتوحة وملاعب، نوادي ترفيهية، محطة وقود، ابنية ادارية وغيرها) . وأوضح انه جرى تصنيف المدينة على أربع فئات، شملت الفئة الاولى ذوي الدخل الواطئ بمساحة 2م200 وتشكل

الاساسية لمدينة «علي الوردى» السكنية الجديدة الواقعة في قضاء النهروان ببغداد ضمن البرنامج الحكومي لتوفير اراضي سكنية مخدومة بمساحات متنوعة الذي تعمل الوزارة على تنفيذه في عموم المحافظات. وذكر المركز الاعلامي للوزارة ان الوزير «بنكين ريكاني» قرر تسمية المدينة باسم عالم الاجتماع العراقي الراحل «د.علي الوردى» اكراماً لأعلامنا ورموزنا العلمية

سكنية تشمل الطبقات الفقيرة هدفه اغراضا اعلامية بحسب قوله، مشدداً على أهمية العمل على تذليل المعوقات وإعطاء الفرص الاستثمارية على وفق شروط ومحددات تضمن للمواطن البسيط حقه في الحصول على وحدة سكنية تتناسب تكلفتها مع وضعه الاقتصادي العام، على حد وصفه. وكانت وزارة الاعمار والسكان والبلديات العامة قد اعلنت عن انجاز التصاميم

في طبيعة الدولة العراقية الحالية أنّ المستفيدين من أي شيء هم المتنفذون أو أصحاب الدخل المادي المرتفع، ولن يستفيد المواطن البسيط في الحصول على سكن له ولأفراد عائلته، ما يزيد من مشكلات أزمة السكن في العراق من دون حلول». وذهب الخبير العقاري عامر موسى الى أكثر من ذلك مبديا تخوفه من أن يكون إعلان الحكومة بإنشاء مدن

وتشتمل على 30 ألف وحدة سكنية متنوعة، و10 آلاف قطعة أرض سكنية مخدومة، وجامعات ومراكز تجارية، ونحو 70 مدرسة، وستحظى بجميع المرافق الخدمية الأخرى ومراكز النشاط الحضري، في إطار تصميم مدينة ذكية تراعي معايير البيئة والحداثة وتقديم الخدمات بالنظم الإلكترونية، على حد وصفه. وبين أنّ الحكومة أعلنت عن 5 مدن سكنية كمرحلة أولى، تُشيد في العاصمة بغداد وبابل وكربلاء ونيوى والأنبار، ولاحقاً سيتم الإعلان عن 10 مدن سكنية جديدة في محافظات أخرى، مشدداً على أن الهدف هو الوصول إلى 250-300 ألف وحدة سكنية، تُستهدف عن طريقها الطبقات الفقيرة والمتوسطة، كما سيكون هناك التزام بأسعار الوحدات السكنية لتبقى ثابتة. ويقول المتحدث باسم وزارة الاعمار والسكان العراقية أنّ الوزارة قررت أن تكون المدن السكنية الجديدة خارج مراكز المدن والمحافظات، لضمان التوسعة العمرانية بالتعاون مع الإدارات المحلية للمحافظات، التي أخذت على عاتقها توفير الأراضي المناسبة والواقعة ضمن المخططات البلدية لضمان وصول الكهرباء والماء والخدمات البلدية إليها. ومن المخاوف المتعلقة بإنشاء المدن الجديدة ما حذر منه المتخصصون، إذ يخشى الباحث الاقتصادي علي عواد من تسليم هذه المدن إلى شركات تابعة لجهات سياسية أو مكاتب اقتصادية لأطراف متنفذة، لأنها لا تمتلك الخبرة الكافية لبناء مثل هذه المدن، فضلاً عن عمليات الفساد التي تعاني منها شتى القطاعات العراقية منها قطاع الإنشاءات والبناء، على حد قوله. وحذر من ان تذهب الوحدات السكنية لغير مستحقيها «لأن الغرف السائد



سوريا 69.1%، واليمن ثانياً بنسبة 68.6%، وليبيا ثالثاً بنسبة 60.4%، والجزائر رابعاً بنسبة 52.2%، ومصر خامساً بنسبة 47.3%، والمغرب سادساً بنسبة 46.5%، ولبنان سابعاً بنسبة 46.4%.

كما أظهر مؤشر الجريمة المنظمة العالمي، فإن درجة الإجرام في العراق خلال عام 2023 بلغت 7.13 درجة، في المرتبة الثامنة من بين 193 دولة عالمياً، كما جاء في المرتبة الثانية من بين 46 دولة في قارة آسيا، وفي المرتبة الأولى من أصل 14 دولة بمنطقة غرب آسيا.

الجرائم بالأرقام

وتضمنت أنواع الجريمة المنظمة المنتشرة في العراق العديد من القضايا، وجاءت في المراتب الأولى الأسواق الإجرامية والمتمثلة بالاتجار بالبشر وتهريبه، والابتزاز، والتجارة بالسلع المقلدة، وتجارة الأسلحة والمخدرات.

وسجل العراق خلال السنوات الماضية جرائم قتل كانت كما يلي:

4300	حالة قتل في 2015
4400	حالة قتل في 2016
4600	حالة قتل في 2017
4600	حالة قتل في 2018
4180	حالة قتل في 2019
4700	حالة قتل في 2020
5000	حالة قتل في 2021
5300	حالة قتل في 2022

100 ألف سجين

من جهته، يشير رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق، فاضل الغراوي، إلى أن «العراق حاله كحال باقي الدول فيه العديد من الجرائم والتحديات والمشاكل والتعقيدات، أما ترتيبه بين الدول فهو يأتي بناءً على مدى انتشار الجريمة والمعالجات التي تقوم بها الحكومة ومؤسساتها الأمنية في متابعة هذه الجرائم والإجراءات القضائية للحد منها».

وفقاً لموقع «ناميبو» العالمي الذي يُعنى بتقديم بيانات حول أسعار المستهلك، ومعدلات الجريمة، وجودة الرعاية الصحية، احتل العراق المرتبة الثامنة عربياً والثمانين عالمياً من أصل 146 دولة بمؤشر الجريمة للعام الحالي 2024. وذكر الموقع في جدول اطلعت عليه مجلة «فيلي»، أن «العراق جاء في المرتبة 80 عالمياً بمؤشر 44.7% ومؤشر سلامة 55.3%، وحل في المرتبة الثامنة عربياً بمؤشر الجريمة للعام الحالي، بعد كل من

وتشير بعض الجرائم الجنائية صدمة في الشارع العراقي، وخاصة الجرائم التي ترتكب داخل الأسرة الواحدة، والمتمثلة بقتل الأب على يد ابنه، ومقتل الوالد على يد ولده والقتل بين الأخوة وأولاد العم، إضافة إلى قتل النساء لأزواجهن، وغيرها من الجرائم البشعة، كما لا تزال بعض الحوادث ماثلة في الذاكرة، من بينها حادثة مريدي، كذلك مقتل البلوغر المعروفة «أم فهد».

عام 2024



تكشف إحصاءات عن نسب مؤشرات الجريمة في العراق خلال عقد من الزمان بينها إحصاء عالمي عن معدلاتها خلال الأشهر الماضية في العام الحالي، وفيما توضح وزارة الداخلية موقفها بـ"انخفاض معدلات جرائم القتل العمد وتوجيه ضربات قوية للجريمة المنظمة"، يبين مختصون أسباب هذه الجرائم.

فيلي

انخفاض مؤشرات الجريمة المنظمة خلال عقد في العراق

والداخلية تؤكد: ضرباتنا قوية

مسكها بشكل جيد من قبل الأجهزة الأمنية، إضافة إلى ما حصل من هجمات بعد الانفلات الأمني على مشاجب الجيش السابق وعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات، إضافة إلى الاضطرابات والهزات الاجتماعية التي حصلت نتيجة الحرب الطائفية ودخول عناصر تنظيم القاعدة وداعش».

ويؤكد، أن «العراق بات يعتبر خاصة في مسائل المخدرات وتهريب السلاح من البلدان التي تستقطب هذه المواد بعد أن كان ممراً لعبورها فقط، ولهذا تنتشر العصابات والمافيات العابرة للحدود في العراق».

وعن أخطر أنواع الجرائم على المجتمع العراقي، يوضح علو، أن «أخطر الجرائم هي الجريمة المنظمة على اعتبار أنها تستهدف شرائح المجتمع خاصة مافيات المخدرات التي باتت تستهدف الشباب وحتى الأطفال والنساء في الجامعات ومراكز العمل نتيجة البطالة ومحاولات كسب السريع من قبل هؤلاء المجرمين وتصدير هذه المواد وتهريبها إلى داخل العراق».

ويضيف «كما هناك جريمة تهريب الأسلحة التي تساعد على استمرار السلاح خارج سيطرة الدولة، وبذلك يزداد العنف وتكون هناك مساحات لارتكاب جرائم جنائية من سرقة وقتل وخطف وابتزاز وغيرها من الجرائم».

كما أن الخبر في الشأن الأمني أحمد الشريف يوجز في تصريحات أسباب حالات القتل بـ «الحروب وأثرها في سلوك الشعوب، بالإضافة إلى تراجع القيم والتفكك الاجتماعي والالتزام الأخلاقي والبطالة»، منتقداً «ضعف الرادع القانوني وعجز المؤسسات عن إنفاذ القانون، فضلاً عن الضعف في هياكل الدولة وفي مؤسساتها التي أدت إلى حالة من الانفلات وعدم الانضباط الاجتماعي».

كبريطانيا وأمريكا لديها منظومات أمنية متطورة لكن نسبة الجريمة فيها مرتفعة، إذ تصل في لندن مثلاً إلى 60%، كما أن نسبة الجريمة في أمريكا عالية جداً وتسجل بالدقائق».

كما أن ميري وصف في تصريحات سابقة، تصنيف العراق ضمن مؤشرات الجريمة العالمية لعام 2023 بأنه «غير دقيق»، مشيراً إلى انخفاض معدل الجريمة إلى ما يقارب 20% في عام 2023».

المتحدث الرسمي للداخلية أوضح أيضاً أن «الكثير من البلدان فيها نسب جريمة مرتفعة جداً مقارنة بالعراق»، مبيناً أنه «في العام 2023 وبعد تنفيذ البرنامج الحكومي، ولاسيما فيما يتعلق بمتابعة الجريمة المنظمة ومنع وقوعها وخفضها، وبالفعل تحقق هذا الهدف، وإن وضع الجريمة مسيطر عليه وجيد جداً في الوقت الحاضر وهناك إجراءات جديدة سيتم العمل عليها وستكون مكثفة باتجاه ملف الجريمة المنظمة في العراق».

أسباب الجرائم الجنائية ويرهن معنيون تنامي هذا النوع من الجرائم بأسباب عديدة أهمها البطالة والفقر وتفشي السلاح المنفلت والمخدرات، مشددين على ضرورة ضبط الحدود والعمل أكثر على مكافحة المخدرات والمافيات التي تقف خلف هذه التجارة.

ويرجع مدير مركز الاعتماد للدراسات الأمنية، اللواء الركن المتقاعد عماد علو، أسباب «ملائمة البيئة الاجتماعية العراقية لتفشي وانتشار الجريمة الجنائية والجريمة المنظمة إلى وجود متسعاً من الحرية في القوانين التي تتعلق بمعاقبة المجرمين، وهذه المسألة تم الأخذ بها واعتمادها نتيجة الحياة الديمقراطية بعد عام 2003».

ويتابع علو حديثه لمجلة «فيديو»، إضافة إلى نقاط أخرى مثل فتح الحدود وعدم

اعتقال العديد من العناصر الإجرامية، ومصادرة كميات كبيرة من الأسلحة والمخدرات، مما أسهم بشكل كبير في تقليص معدلات الجريمة وتعزيز الأمان في مختلف المناطق».

كما أن المتحدث باسم الوزارة العميد مقداد ميري أوضح، في 6 أيار 2024، إن «الوزارة سجلت انخفاضاً في جرائم القتل العمد بنسبة 29% والدكة العشائرية بنسبة أكثر من 70%، ومجمّل الجرائم بنسبة 9% خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي».

ويتابع ميري أن «الجريمة تتطور مع تطور الحياة، وهي وجدت بوجود الإنسان ولن تنتهي»، لافتاً إلى أن «دولا

ويضيف الموسوي لمجلة «فيديو»، أن «التعاون المستمر والمثمر بين الأجهزة الأمنية والمواطنين يلعب دوراً حاسماً في تعزيز هذه الجهود، حيث نرى زيادة ملحوظة في عدد البلاغات التي تصلنا من المواطنين حول الحالات المشبوهة، مما يساهم بشكل كبير في كشف ومواجهة الأنشطة الإجرامية قبل وقوعها، وأن هذا التعاون يعكس الثقة المتبادلة بين الشعب وقوات الأمن، وهو أمر نفخر به ونسعى إلى تعزيزه باستمرار».

ويتابع «كما نجحت القوات الأمنية في توجيه ضربات قوية للجريمة المنظمة، حيث تم تفكيك العديد من الشبكات الإجرامية التي كانت تهدد أمن واستقرار البلاد، ولقد أسفرت هذه العمليات عن

في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخدمية والتنموية والتربوية».

الداخلية توضح بدوره يؤكد المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية وخلية الإعلام الأمني، العميد مقداد الموسوي، أن «الوزارة تواصل جهودها الحثيثة لتعزيز الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العراق، ولقد شهدنا خلال الأشهر الأخيرة تقدماً كبيراً في مواجهة التحديات الأمنية، وذلك بفضل التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الدقيق للعمليات الأمنية، وأن هذا التحسن الملحوظ يعكس مدى التزام قواتنا الأمنية بواجبها الوطني وحرصها على حماية المواطنين».

ويوضح الغراوي لمجلة «فيديو»، أن «الجرائم في العراق خلال الفترة 2023 - 2024 تتراوح ما بين جرائم تجارة المخدرات والاتجار بالبشر والقتل وغسل العار والسرقة والفساد المالي والرشوة والاختلاس وغيرها من الجرائم، وهي موزعة على أغلب المحافظات العراقية لكنها قد تتفاوت ارتفاعاً وانخفاضاً حسب نوعية الجريمة».

ويؤكد، أن «هناك أكثر من 100 ألف شخص بين محكوم وموقوف في السجون ومراكز الاحتجاز، وهذا رقم كبير يشير إلى حجم الجرائم الموجودة في العراق وتداعياتها إضافة إلى وجود الجرائم الإرهابية، ولن تنتهي الجرائم إلا بإجراء معالجات شاملة وحقيقية وجديّة



«العراق بات يعتبر خاصة في مسائل المخدرات وتهريب السلاح من البلدان التي تستقطب هذه المواد بعد أن كان ممراً لعبورها فقط، ولهذا تنتشر العصابات والمافيات العابرة للحدود في العراق»

المدن شهدت زيادة سكانية كبيرة، مما أدى إلى توسع المناطق الحضرية وتزايد الطلب على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والإسكان والصحة والتعليم. ومن عوامل التوسع الكبير لبعض المدن ان النزاعات الداخلية، خاصة بعد عام 2003، أدت إلى هجرة كبيرة من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة والى اقليم كردستان ايضا لاسيما عاصمته أربيل، كما هاجر كثير من العراقيين إلى الخارج بحثًا عن الأمان والفرص الاقتصادية.

التحول الآخر ان المدن العراقية أصبحت متنوعة من حيث التركيبة الديموغرافية، مع تواجد جماعات عرقية ودينية متنوعة، هذا التنوع أضاف سمات جديدة إلى التماسك الاجتماعي ايضا، حتى في مدن اقليم كردستان، الذي يتميز في العادة بخصوصيته القومية. والقلت التحولات تساؤلات بشأن دور المرأة والشباب في المجتمع الذي بدأ يتغير مع زيادة نسبة التعليم والخريجين وضرورة مشاركتهم في سوق العمل، مع العلم ان الشباب يشكلون نسبة كبيرة من السكان مما يفرض تحديات وفرص تتعلق بالتعليم والبطالة، ولقد بذلت بعض الجهود لتحسين نظام التعليم، مع التركيز على التعليم العالي والتدريب المهني.

وبرغم انحسار الاهتمام بالثقافة والفن طوال العقود الماضية في المدن العراقية، فان المدة الاخيرة بخاصة في بغداد، تشهد نوعا من الحراك الثقافي مع اهتمام يتزايد بالفنون والأدب والموسيقى والمسرح.

ان الحروب والنزاعات دمرت جزءا كبيرا



إضاءة على بعض تحولات

المدن العراقية

شهدت المدن العراقية تحولات اجتماعية واقتصادية كبيرة على مدى العقود الماضية، وارتبطت تلك التحولات بعوامل متعددة مثل الحروب، التغيرات السياسية، التطورات التكنولوجية، والاقتصادية.

ويجمع المتخصصون على القول ان التحولات الاجتماعية والاقتصادية في مدن العراق معقدة ومتعددة الأبعاد، وهي نتاج مزيج من العوامل الداخلية والخارجية، غير انهم يشيرون الى انه برغم التحديات والمعوقات الكبيرة، هناك فرص للتنمية والتقدم إذا جرى تبني السياسات الصحيحة واستغلال الموارد المتاحة بشكل فعال. من اولى مظاهر التغيرات في العراق ان



**الامر الرئيس الذي
يتوجب التركيز
عليه لإيقاف
النتائج الضارة
لتزايد الكثافة
السكانية في
مراكز المدن،
يتمثل في إيقاف
النزوح الكبير
من المناطق
الريفية والقرى
بتوفير ظروف
السكن والخدمات
الملائمة في
القرى لتشجيع
سكانها على
البقاء فيها ..**

وبرغم ان التطور التكنولوجي يوفر فرصا جديدة لتحسين الخدمات وتطوير الاقتصاد، وبرغم دخول كثير من الشباب في هذا المجال لكنه يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتعليم، كما يستدعي دعم هؤلاء الشباب لاسيما الخريجين وذوي التعليم ومقوئل مشاريعهم وفق اسس سليمة ليتحولوا الى عنصر منتج في المجتمع. ومع توسع المدن وانتقال كثير من السكان من الارياف للعيش في مراكز المدن والى العاصمة بغداد بالذات، فان الامر يتطلب اجراءات حاسمة للعلاج على أكثر من صعيد لتحجيم والقضاء على الانقسامات الطائفية، والإرهاب، والنزاعات المسلحة المستمرة التي تشكل تهديدا كبيرا للاستقرار الأمني والسياسي، مما يثني المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في مشاريع تطوير المدن؛ ان التوترات الطائفية والعرقية تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية وتعرقل جهود التنمية والتحديث.

من البنية التحتية للمدن العراقية، وهناك جهود تبذل لإعادة الإعمار وتحسين الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والطرق، وكثيرا ما تصطدم تلك الجهود بتضارب مصالح الأحزاب والجماعات الممثلة في الحكومة ومجلس النواب وحتى السلطة القضائية ما تسبب في تلكؤ وتدهور ملف الخدمات لكثير من المناطق لاسيما في العاصمة بغداد. ان النمو السكاني دفع المدن إلى التوسع، مما يتطلب خططا جديدة لمواكبة هذا التوسع وتوفير الإسكان والخدمات، وبما ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على النفط، فان ذلك يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

هناك جهود لتنويع الاقتصاد عن طريق تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة، كما أن هناك اهتماما متزايدا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك للنمو الاقتصادي؛ وهنا يشدد المتخصصون على ضرورة الاسراع في التقدم في تلك المجالات انسجاما مع تطورات العصر المتسارعة. كما سعت الحكومة العراقية لجذب الاستثمار الأجنبي لتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، ولو حظ ان هناك تشریعات وإصلاحات تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الاستثمار، فيما لم تنزل المعرقلات تعوق الاستثمار وفي طليعتها المنافسة الحزبية وتدخل العشائر.

اما اهم العقبات في هذا الجانب فتتمثل بالفساد وعدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشكل موانع كبيرة أمام جذب الاستثمار الأجنبي، وان البطالة، وخاصة بين الشباب، والفقر يعدان من أهم التحديات التي تواجه المدن العراقية.

43 مليون نسمة، 71% منهم يسكنون المدن، فيما بلغت نسبة قاطني الأرياف نحو 29%. وقدرت الوزارة أن عدد سكان المناطق العشوائية في عموم العراق بلغ أكثر من 4 ملايين نسمة، يقطنون 5 آلاف تجمع، بلغت حصة بغداد منها نحو ألف تجمع «الحواسم»، وجميعنا نعرف صغر مساحة المدن قياسا الى الريف لاسيما ان بغداد أصغر محافظات البلد، فيما يقطن فيها 21,2% من مجموع السكان بواقع 9,400,000 ملايين بحسب تقديرات السكان لعام 2018؛ ويتوقع المراقبون تزايد العدد بعد ذلك بسبب عوامل عدة منها جفاف الاهوار وغياب فرص العمل في الارياف والمحافظات.

البيروقراطية والإجراءات الروتينية الطويلة تعرقل تنفيذ المشاريع وتؤخر التنمية. وخلاصة القول ان الامر الرئيس الذي يتوجب التركيز عليه لإيقاف النتائج الضارة لتزايد الكثافة السكانية في مراكز المدن، يتمثل في إيقاف النزوح الكبير من المناطق الريفية والقرى بتوفير ظروف السكن والخدمات الملائمة في القرى لتشجيع سكانها على البقاء فيها وعدم الانتقال الى المدن ومراكزها. ويمكن الاشارة هنا، الى بعض الارقام التي تلقي الضوء على ظاهرة الهجرة الداخلية وطبيعة تغير المدن؛ فوفقا لتقديرات وزارة التخطيط، فان سكان العراق الذين قدرت اعدادهم في عام 2023 بأكثر من

اما في مجال السكن فان نقص التخطيط الحضري المتكامل يؤدي إلى انتشار العشوائيات والمناطق غير المخطط لها، مما يفاقم مشكلات الخدمات ويعقد عمليات التنمية. وان التلوث نتيجة للنشاط الصناعي غير المنظم، وحرق الوقود في بعض المعامل المنشأة عشوائيا في بغداد وفي المدن، والنفايات غير المعالجة يؤثر على الصحة العامة ويقلل من جاذبية المدن للاستثمار والسكن. ويلاحظ في وضع العراق ان التغيرات المتكررة في التشريعات والسياسات تعوق الاستثمارات طويلة الأجل، اذ ان المستثمرين بحاجة إلى بيئة قانونية مستقرة وواضحة، وان التعقيدات

قطاعات اقتصادية أخرى مثل الصناعة والزراعة، مع التركيز على انشاء المصانع وتعزيز الانتاج المحلي بدلا من الاستيراد الواسع المعمول به حاليا؛ لتوفير فرص عمل وتحفيز الاقتصاد. اما في مجال التعليم فيمكن القول ان النظام التعليمي يعاني من ضعف البنية التحتية، ونقص التمويل، والمناهج القديمة، هذا يؤثر على جودة التعليم ويحد من قدرة الشباب على الحصول على مهارات تؤهلهم لسوق العمل، وتطويره يتطلب معالجة تلك الامور، فضلا عن ان هناك نقصا في برامج التدريب المهني التي يمكن أن تساعد الشباب في الحصول على مهارات مهنية تناسب متطلبات سوق العمل.

لأن موهبتها في الكتابة، وكانت دراستها تعتمد بشكل أساسي على الهاتف الناطق، حيث تقوم بتحويل المناهج الدراسية إلى صيغة (بي دي أف) وبعدها إلى (وورد) ومن ثم تدرس على القارئ في الهاتف.

وأكدت نور، أن التطور التكنولوجي ساعدها كثيراً بجعل الهاتف يعتمد على السمع، لذلك فإن هاتفها هو عينها حالياً من خلال البرامج الموجودة فيه، حيث هناك برنامج لقراءة العملة وبرنامج لقراءة الألوان وكذلك للتصفح والمراسلة والاتصال وغيرها.

وخلصت نور إلى القول رغم سنوات دراستي كانت فيها معاناة كبيرة، لكن في المقابل تمكنت من تحقيق درجة امتياز في المواد كافة، ولم يمر أسبوع على استلام النتيجة تبشرت بالتعيين معيدة في الجامعة، وقد أعمل في إذاعة الجامعة نفسها، كما حصلت على منحة لدراسة الماجستير، لذلك العوض كبير شرط الاستمرار في العمل والاجتهاد فيه.

إذاعة وكان عمري حينها لا يتجاوز 16 عاماً، وكلفت بإعداد وتقديم برنامج حوار مباشر لساعة كاملة، وكان تحدياً كبيراً نظراً لصغر سني وتجربتي الأولى، لكن تم إنجاز العمل دون صعاب كبيرة تذكر.

وعن مدى تأثير فقدان البصر على عملها، أوضحت نور، أن فقدان البصر أثر على عملي على سبيل المثال في عدم تمكني من قراءة الرسائل المباشرة التي ترد إلى البرنامج أو التواصل مع المخرج، لكن وجدت حلولاً لكل هذه الأمور مع مرور الزمن، منها القيام بحركات معينة باليد للتعبير عن وجود مشكلة في الصوت وغير ذلك.

أما في مسألة قراءة الرسائل والتعليقات التي ترد إلى البرنامج فكانت نور تستخدم هاتفاً ناطقاً لكنه لم يستهويها لأنه كان يشوش على فكرها، لذلك استغنت عن هذه الفقرة، بحسب قولها.

وفي مرحلة الجامعة، أشارت نور، إلى أنها اختارت قسم الصحافة في كلية الإعلام



المرض حتى فقدته تماماً. لكن لم تستسلم نور لفقدان البصر، بل واصلت مسيرة التعليم وحيها للإعلام لتحقيق الأهداف التي تنشدها، مضيقة بدأت بالعمل الإعلامي قبل دراستي للإعلام، وكانت أول تجربة لي العمل في

وكان عمري 14 عاماً، فقد تعرضت كلتا عيني لممرض (الماء الأسود) وكان علاج هذا المرض يتطلب تدخلاً طبياً سريعاً خارج الموصل، لكن تنظيم داعش منع المواطنين من مغادرة المدينة، لذلك تراجع نظري تدريجياً بسبب هذا

تروي البطلة الكفيفة نور، لمجلة «فيلي»، حكايتها مع فقدان البصر خلال سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مدينة الموصل حتى أصبحت اليوم الأولى على دفعتها بكلية الإعلام بتقدير امتياز، بالقول فقدت بصري

لكل امرئ من اسمه نصيب هذا ما قالتها العرب قديماً لكنه لم ينطبق على نور حمادي من محافظة نينوى، التي فقدت نعمة البصر، إلا أنها لم تفقد العزيمة وروح التفاؤل والأمل ببصيرة ثابتة تفوقت على البصر، حيث سعت الطالبة للتفوق والنجاح بتميز متحدي الظروف والصعاب لتثبت أن الإنجاز ليس حكراً على الأصحاء، فحولت حياتها من الظلام إلى النور.

فيلي

«محاربة الظلام»

حكاية بصيرةٍ من الموصل صنعت الإنجاز

«ذهب الرجال»

احجار ثمينة تطقطق في الكفوف بين الاناقة والتفاخر والعبادة

في أروقة سوق «الهرج» وسط العاصمة بغداد، تتوزع جامخانات المحال القديمة، متباهية بمجموعات متنوعة من المسابح التي تأتي بأصناف وألوان متعددة، وتختلف أسعارها بناءً على نوعية الأحجار المستخدمة فيها.

في

ويؤكد أن «أصحاب محال بيع السبح والأحجار الكريمة لا يزالون يمارسون عمليات البيع والشراء في السوق الشعبي المعروف بـ (سوق هرج) في منطقة الميدان ببغداد»، مشيراً في ذات الوقت إلى أن «بعض المزادات تقوم بعمليات غش، حيث يجهل الناس أحياناً نوعيات السبح المتاحة».

ويلجأ معظم أصحاب المحال إلى عرض بضاعتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، من خلال مزادات يومية تدر عليهم أرباحاً كبيرة، حيث يتم عرض السبح والمحابس بشكل واضح على شاشة المستهلك مع توضيح نوعية الأحجار ومميزاتها أينما كان الشخص. ورغم هذه الفوائد، فإن هذه المزادات لا تخلو من الغش، حيث يجهل الكثير من المواطنين نوعيات السبح المعروضة. رقابة وسيطرة نوعية

ويقول الخبير الاقتصادي ضرغام محمد علي، لمجلة «فيلي»، إن «السلع الثمينة مثل السبح الأصلية، التي قد تصل أسعار بعضها إلى مبالغ ضخمة، تحتاج إلى رقابة نوعية وإجراءات مثل

الكهرب الألماني المغلف، والتي تتميز بقدمها، حيث يتجاوز عمرها 100 عام، ويتحول لونها تدريجياً إلى لون بني غامق». و«الكهرب» مادة صمغية من الأشجار موطنها بحر البلطيق. ويبين أن «أسعار هذه الأنواع من السبح تبدأ من 40 دولاراً للغرام الواحد وقد تزيد حسب وزن السبحة وقدمها، يليها الكهرب البولوني الذي يتراوح سعره بين خمسة إلى عشرة دولارات، ثم الكهرب الروسي الذي يتراوح سعر الغرام الواحد منه بين دولارين إلى خمسة دولارات». مضيفاً أن «هذه السبح تستورد من الصين وبولندا وروسيا».

فهناك «الكهرب» الذي يعرف عربياً وخليجياً بأنه «ذهب الرجال» واليسر والعاج والمرجان وغيرها، ويوجد الرخيص والغالي وجميع المرئادين يجدون ما يرغبون حسب ثقل جيوبهم، فمنهم من يشتريها حسب الموضة ومنهم من يقتنيها للتسبيح. اغلى الانواع .. «الألماني المغلف» ويقول صاحب محل بيع السبح والأحجار الكريمة، المعروف بـ «علوش ملك الفيروز»، لمجلة «فيلي»، «نبيع أنواعاً مختلفة من السبح، منها السندلس، الكهرب، اليسر، الكهرب، النارجين، عظم العاج، وتراب الكهرب، بالإضافة إلى أنواع أخرى». ويوضح أن «أغلى أنواع السبح هي

التحقق من الجودة واستخدام الأختام، تماماً كما هو الحال مع الذهب والفضة، لمنع عمليات الغش واستغلال الأشخاص قليلي الخبرة في مجال البيع والشراء». ويضيف أن «عدم خضوع المنتج النهائي للرقابة النوعية أغرى الكثير من ضعاف النفوس لبيع ما يُسمى بتراب الكهرب على أنه كهرب أو سندلوس أو أنواع أخرى من المسابح القيمة، لذا، فإن إخضاع هذه السلع للرقابة النوعية وتحديد الأصلي منها بختم من المراكز المختصة هو أمر ضروري». وأشار علي، إلى أنه «من الضروري أيضاً أن تخضع جميع المحال إلى إشراف نقابة أو اتحاد يُنظم عملهم ويمنحهم تراخيص لممارسة المهنة، وذلك لتقليل فرص الغش وحماية حقوق المستهلكين».

رمزاً للتفاخر في المجتمع يقول الخبير الاقتصادي محمد الحسني، لمجلة «فيلي»، «أصبحت السبح في السنوات الأخيرة رمزاً للتباهي والتفاخر، لا سيما بين من يهوى اقتناء الأحجار النفيسة التي تُصنع منها السبح، بالإضافة إلى استخدامها كهدية ثمينة ونادرة في المناسبات الاجتماعية المختلفة». وتابع قائلاً: «الكثير من الأشخاص يفضلون التواجد في المزادات التي يُنظمها فيسبوك، حيث توفر هذه المنصات سهولة التعامل المباشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتسمح بتوصيل السلع إلى الزبائن في غضون أقل من 24 ساعة». بينما يقول المواطن خيري عبدالله، الذي اعتاد على اقتناء السبح النفيسة،

يلجأ معظم أصحاب المحال إلى عرض بضاعتهم عبر فيسبوك، من خلال مزادات يومية تدر عليهم أرباحاً كبيرة، حيث يتم عرض السبح والمحابس بشكل واضح على شاشة المستهلك..

إنه «يشتري السبح من التجار المعروفين في منطقة (سوق الهرج)»، مشيراً إلى أن «لديه معرفة بنوعيات السبح الأصلية بفضل خبرته الطويلة في هذا المجال». ويضيف عبد الله، أن «السبحة في أغلب الأحيان تكمل شخصية حاملها، وتعتبر أحد عناصر الأناقة والوجاهة لكثير من الشباب». مبيئاً أن «الكثير من الرجال أيضاً يحملون السبح لأغراض التسبيح والعبادة». ورغم التحديات التي تشمل قضايا الغش وضعف الرقابة، يبقى سوق «الهرج» البغدادي القديم وسط العاصمة العراقية، مساحة غنية بالتراث والفرص، مما يستدعي الحاجة إلى تنظيم أفضل لحماية حقوق جميع الأطراف وضمان جودة المنتجات.

الإدماج والقبول مع تلبية الاحتياجات الاقتصادية للمجتمعات.

وشدد أمار محمود، مدير إدارة المنظمات في مكتب رئيس بلدية الفلوجة، على أهمية مثل هذه المبادرات لاستعادة الاقتصاد المحلي وتعزيز إعادة الإدماج السلمي.

وتابع: «يسعدنا أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات أخرى بتعزيز هذه الأنشطة لأنها تشجع قبول العائدين في المجتمعات المحلية، ولا سيما الأراذل اللاتي يُنظر إليهن بشكل متزايد على أنهن ضحايا بريئات». وأضاف أنه مع مُو قطاع البناء، فإن كل إضافة إلى القوة العاملة في هذا المجال تخلق فرص عمل وتعزز السلام.

بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هذه هي بداية عراق جديد ومسالم حيث تعمل المجتمعات معاً لتحقيق التنمية المستدامة.

ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مشروع المصالحة وإعادة الإدماج المجتمعية في العراق - وهي جزء من برنامج التماسك المجتمعي - بالشراكة مع مؤسسة «هيومن أبل»

لتعزيز العودة وإعادة الإدماج والتماسك المجتمعي في مناطق العودة بالعراق. تم تنفيذ مشروع المصالحة وإعادة الإدماج المجتمعية في العراق في محافظات كركوك وديالى والأنبار، وعاد بالنفخ على 170 مستفيداً، من ضمنهم 82 امرأة في جميع المحافظات.

وبهدف الوصول إلى 9000 فرد في عام 2024، فإن هذه الجهود التي يدعمها صندوق تمويل بناء السلام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعد ضرورية لوضع الأساس لمجتمع عراقي مسالم ومتماسك اجتماعياً بينما يشرع البلد في رحلة التنمية المستدامة.



من عامل بناء إلى «سباك» ماهر..

تقرير أممي يروي شغف صهيب الفلوجي

يستيقظ «صهيب راسم أحمد»، البالغ من العمر 25 عاماً - عامل في مجال البناء - كل صباح، على أمل أن يجد فرصة عمل له في مواقع البناء المختلفة بمدينة الفلوجة ضمن محافظة الأنبار، غربي العراق.

فيدي

صهيب يكسب 25,000 ألف دينار عراقي (حوالي 17 دولاراً) كأجر يومي لأجل توفير لقمة العيش لوالديه المسنين الذان يسكنان معه، لكن الحظ ابتسم له مؤخراً عندما تم اختياره للمشاركة في دورة تدريب مهني من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشريكه، منظمة «هيومن أبل».

وبحسب تقرير لـ«UNDP» اطعنت عليه مجلة «فيدي»، قدمت الدورة، المصممة لتمكين العائدين والنازحين السابقين وأفراد المجتمع، لصهيب فرصة لنقل مهاراته في مجال السباكة.

ونقل التقرير الأممي، عن صهيب، قوله: «انتهزت هذه الفرصة لأنها كانت فرستي الوحيدة للحصول على دخل ثابت»، ومن خلال الأجر التي كانت تقدم للمتدربين في الورشة التدريبية والتي تبلغ قيمتها 15 دولاراً في اليوم، استمر صهيب بإعالة اهله من خلال هذا المبلغ.

بفضل التدريب الذي تلقاه على يد مدرّبين محترّفين في معهد التدريب المهني المحلي، برز صهيب كسباك ماهر،

أمراً شائعاً، وانخفضت الحساسية تجاهه، الأمر ليس كما كان من قبل». وأكد وسام أن المهارات بالنسبة له أهم من ماضي الفرد لأنه يحتاج في الوقت الحالي إلى عمال مهرة.

وفقاً للتقييمات التي أجرتها مؤسسة «هيومن أبل» قبل بدء المشروع، فإن الحرف المهنية توفر فرص العمل الأكبر للشباب، ومع ذلك فإن قلة منهم فقط أبدوا اهتماماً بها. ولهذا السبب بالذات، يحرص أصحاب الورش مثل وسام على الشراكة مع المشروع لتوفير فرص عمل للمتدربين. وقد دعم هذا التعاون الجهود الرامية إلى تعزيز إعادة

دينار عراقي عن الأجر التي كان التي يكسبها يومياً في المجمع.

بفضل حصول صهيب على دخل أكثر استقراراً، يمكنه الآن أن يحلم بمستقبل أفضل، وتمثل قصة صهيب رواية أكبر تتكشف في الفلوجة وفي العديد من مناطق العودة في العراق - قصة مصالحة وإعادة إعمار. نزح كل من صهيب ووسام من منزلهم - حيث عاشا في بغداد لمدة عامين قبل العودة إلى الفلوجة. والآن وبعد ان عاد السلام، فإن اهتمامهم ينصب على إعادة ترتيب حياتهم.

قال وسام: «أصبح القبول المجتمعي

الإنشاء على مشارف مدينة الفلوجة. مع انضمام صهيب إلى العمل معنا توسع الكادر ليشمل فريقين، كل فريق مكون من ثلاثة سباكين - يقود صهيب الفريق الثاني.

مكنته مجموعة أدوات السباكة التي تم تقديمها لصهيب في نهاية التدريب من البدء بالعمل على الفور - مما سمح له بالحصول على فرص خارج ورشة وسام. ويقول صهيب بحماس: «تم تكليفي مؤخراً للقيام بأعمال السباكة في منزل خارج المجمع، وقد دفع لي ذلك 75,000 دينار عراقي (حوالي 52 دولاراً أمريكياً)». وهي زيادة كبيرة بما يقارب 50 ألف

حيث قدم التدريب فرصة عمل في ورشة السباكة الخاصة بـ «وسام ياسين مخيلف»، حيث حصل صهيب على بضعة أيام من الممارسة قبل أن يكلف بأعمال السباكة لمنزل كامل.

وقال وسام: «يصبح عملي أسهل عندما أستقبل أفراداً مدربين. أقدم لهم الفور. صهيب معنا منذ شهرين تقريباً وهو الآن قائد فريق بالفعل».

وأضاف أن وجود سباكين مدربين مكّنه من العمل على المزيد من المنازل في مجمع الزهير، وهو مجمع سكني جديد يضم أكثر من 3000 منزل مازالت قيد

دعم مالي أكبر من الحكومة والقطاع الخاص للأنشطة الرياضية، وتشجيع الرعاية والشراكات مع الشركات المحلية والدولية.

كما يجري الحديث عن ضرورة التشديد على أهمية التوعية بأهمية الرياضة بواسطة حملات توعية لتسليط الضوء على فوائد الرياضة للشباب، وفيما يتعلق بالمدارس إدماج الرياضة كجزء أساسي من المنهاج الدراسي.

ومن المعالجات الضرورية الأخرى إنشاء برامج تدريبية لتطوير المدربين المحليين، وتنظيم بطولات ومسابقات محلية وإقليمية لتعزيز التنافسية، ومعالجة العوائق الاجتماعية والثقافية، ودعم مبادرات تسهم في تشجيع الفتيات على المشاركة في الرياضة، كما يتوجب تغيير النظرة المجتمعية تجاه الرياضة عن طريق الإعلام والتوعية المجتمعية.

وتجمع الدراسات والمتخصصون في الشأن الرياضي على ان تحسين الفرص الرياضية للشباب والمراهقين في العراق يتطلب جهداً متكاملاً من الحكومة والمجتمع والقطاع الخاص، مع التركيز على تعزيز البنية التحتية، وزيادة الدعم المالي، والتوعية بأهمية الرياضة كجزء من حياة الشباب.

لقد تقلصت الرياضة المدرسية الى درجة انتفاء الهدف الذي اسست على اساسه الرياضات المدرسية، وهو التصنيف المتعارف عليه للفرق للرياضة المدرسية كونها تمثل المجموعات الطلابية المعدة والتهيئة من قبل مدرس التربية الرياضية للمشاركة بالنشاط الخارجي الذي يقيمه وتشرف عليه مديرية النشاط الرياضي التابعة لمديريات التربية، كل ذلك أصبح نادراً ولا يكاد يذكر في اوضاع العراق. كما غابت اجراءات مثل تعزيز نظام الحوافز المادية والمعنوية للطلاب



نقص الفرص الرياضية

للسباب والمراهقين في العراق

تفتقر كثير من المناطق في العراق إلى البنية التحتية الرياضية المناسبة، مثل الملاعب والصالات الرياضية، كما ان الصيانة غير الكافية للمرافق الرياضية المتاحة تؤدي إلى تدهورها وسوء حالتها.

فيلي

الرياضية ضعيفة. ولطالما طرح المتخصصون لمعالجة تلك المعوقات حلولاً منها، تعزيز الأمن في المناطق التي تعاني من اضطرابات لتمكين الشباب من ممارسة الرياضة بأمان، وإنشاء برامج رياضية في المناطق المتضررة، وزيادة التمويل بتوفير

من المشاركة في الأنشطة الرياضية، إذ انها أيضاً ترتبط بعموم النظرة المجتمعية التي تقلل من قيمة الرياضة كجزء من حياة الشباب والمراهقين. وفيما يتعلق بالحكومة فانها لم تنفذ استثمارات وبخاصة في بناء وصيانة المرافق الرياضية؛ وكانت الشراكات مع المنظمات الدولية لدعم البنية التحتية

كما عانى البلد من نقص البرامج التدريبية الفعالة والمدربين المؤهلين لتطوير مهارات الشباب الرياضية، وايضا قلة المسابقات والبطولات المحلية التي تساعد الشباب على تطوير مهاراتهم والمنافسة. وفضلاً عن ذلك فان بعض العوائق الثقافية والاجتماعية قد تمنع الفتيات

للأندية الرياضية ورياضة المدارس وجعل من الصعب توفير المعدات الرياضية وتنشئة المدربين، وترافق ذلك مع عدم تقدير المجتمع العراقي لأهمية الرياضة في التنمية البدنية والنفسية للشباب. ففي المدارس مثلاً، جرى التركيز الأكبر على التعليم الأكاديمي من دون النظر إلى الفوائد الصحية والاجتماعية للرياضة.

ان عدم الاستقرار الأمني الذي شهدته كثير من مناطق البلد في اوقات متعددة، جعل من الصعب على الشباب ممارسة الرياضة بأمان، كما ان النزاعات والأزمات السياسية تؤدي إلى تدمير البنية التحتية الرياضية وتقلل من الدعم الحكومي لهذا القطاع. وقد تجلّى ذلك في قلة الدعم المالي

البدنية والرياضية لجانا متعددة تعني بالأمور المتنوعة.

كما يدعون الى لجنة مستشارين، تتكون من الاساتذة والأكاديميين والخبراء في مجالات التربية البدنية والرياضية والطب الرياضي هدفها وضع البرامج العامة والاحتياجات المختلفة لتطوير التربية البدنية والرياضية في العراق ورفع مقترحاتها لمجلس الادارة للموافقة عليها، وان يتوافق ذلك مع تشكيل لجنة هندسية ولجنة ادارية ولجنة مالية ولجنة التسويق الرياضي ولجنة قانونية.

والرياضية في العراق فاننا نقترح ان يتم تأسيس الهيئة العامة للتربية البدنية والرياضية التي ترتبط ارتباطا مباشرا برئاسة مجلس الوزراء؛ ويتكون مجلس الادارة من رئيس مجلس الادارة ونائب رئيس مجلس الادارة والامين العام والامين العام المساعد وعضو ممثل وزارة التربية وعضو ممثل وزارة الدفاع وعضو ممثل وزارة الداخلية وعضو ممثل اللجنة الاولمبية؛ وتشكل الهيئة العامة للتربية

في كل البلد ولا يقتصر ذلك على المدن الكبيرة فقط. كذلك تجري المناشدة بتأسيس القرية الرياضية في كل مدينة لتشمل انواع الملاعب والقاعات ومجهزة بأنواع الاجهزة والمعدات، فضلا عن منشآت اخرى تدر ايرادات مالية كي يجري الصرف على ادامتها وصيانتها ذاتيا مستقبلا مثل فنادق مع مركز تسوق لغرض تأجير محلاته، بحسب المطالبين بذلك الاجراء. مضيفين القول انه: لغرض وضع البرامج والخطط الاستراتيجية للتربية البدنية

العراق، بحسب قولها.

والاستنتاج مما سبق تشخيصه، ان العراق فقير في مجال المنشآت الرياضية، اذ ان ملاعبه وقاعاته الرياضية اصبحت معظمها قديمة وغير ملائمة للتدريب والسباقات كذلك فان المنشآت الرياضية في عموم العراق قليلة وليست بالمستوى الذي يؤهل الرياضيين للبطولات الدولية او الاولمبية، لذا تتكرر مطالبة الحكومة بان تشرع بإنشاء الملاعب والقاعات الرياضية في جميع انحاء العراق كي يجري فسح المجال لمزاولة الالعاب الرياضية

تتواجد مثل هذه الأسس لن نستطيع أن نطور الرياضة، فعماد أي نوع من الرياضة يبدأ من المدرسة، وإما الحلول التي يمكن أن تجعل من المرأة رياضية فتأتي عن طريق تهيئة مستلزمات رياضية، دورات تدريبية، منح رياضية، الاهتمام بالرياضة المدرسية وتشجيع ممارسة المرأة للرياضة، بحسب وصفها، ودعت الى الاهتمام بدرس الرياضة المدرسية كونه النواة الأولى لزيادة قاعدة الرياضة النسوية مع الاستمرار بتجربة المدارس التخصصية للموهبة الرياضة في

الموهوبين في النشاطات الرياضية من قبل المدرسين وادارات المدارس ومديريات التربية.

وهنا يجري التأكيد فيما يتعلق بالأسلوب الامثل لإدارة النشاط الرياض على التواصل الاجتماعي والأسري للطلبة والاطلاع على اهتمامات الأسرة ومواهب ابنائها وكذلك المجتمع المحيط بالمدرسة وتوجهاته؛ كما يتوجب إجراء مزيد من البحوث عن الفرق الرياضية المدرسية في الجوانب الإدارية والاجتماعية والنفسية. لقد ادى الافتقار الى الخطط المتعلقة بالرياضة وتنوعها الى تركيز الشباب والمراهقين على رياضات بعينها واهمال رياضات اخرى ضرورية؛ وعلى سبيل المثال وبعد أن كانت رياضة كمال الأجسام مقصورة على النوادي الرسمية قبل عام 2003 في العراق، أصبحت هذه الرياضة اليوم في متناول الجميع مع الانتشار الواسع للصالات الرياضية؛ وطبعاً فان للأمر جانب ايجابي يتمثل في تواصل الشباب مع الرياضة وجانب سلبي ياهمال نشاطات رياضية اخرى كثيرا ما تركز عليها الدول للفوز بالميداليات في المسابقات الدولية، لاسيما الرياضات الفردية.

وبرأي خبراء، ان الرياضة العراقية تعاني من قلة التشريعات القانونية وقدمها، ما ادى الى تراجع الرياضة وعدم قدرتها على مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، مشيرين الى ان القوانين الخاصة باللجنة الاولمبية والاتحادات والاندية الرياضية على سبيل المثال تعود الى ثمانينات القرن الماضي فأصبحت الحاجة ملحة لقوانين جديدة.

تقول فاطمة عبد مالح عميد كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة للبنات جامعة بغداد، ان تطوير الرياضة النسوية يبدأ من المدرسة ودرس الرياضة، فإذا لم

العراق فقير في مجال المنشآت الرياضية، وملاعبه وقاعاته الرياضية اصبحت قديمة وغير ملائمة للتدريب والسباقات كذلك المنشآت الرياضية في عموم العراق قليلة وليست بالمستوى الذي يؤهل الرياضيين للبطولات الدولية او الاولمبية..





الرسام التشكيلي ستار كاوش

لطالما كانت الفنون العراقية في شتى الحقب لصيقة بالأوضاع الاجتماعية والسياسية، وتميزت الفنون التشكيلية بالفراة في هذا المضمار، وارتبطت مظاهر التميز الفردي بأهدافها المستوحاة من طبيعة الحياة العراقية والصراعات الناشئة على مر العصور.

فيلبي ■

تأثير الحياة اليومية

على تجارب ثلاثة تشكيليين عراقيين

واللقاء الضوء على أشهر معلمين بارزين للفنون التشكيلية يمكن تلمس ماهية الفن العراقي واتجاهاته، الأول نصب الحرية لجواد سليم والثاني جدارية فائق حسن، وكلاهما في بغداد. لقد عكست اللوحات والمجسمات الحياة اليومية في المدن العراقية مثل بغداد والمحافظات الاخرى، مقارنة بالحياة في القرى والمناطق الريفية؛ وكان للصراعات المتكررة في البلد دور كبير في عكس ماهية الفن التشكيلي العراقي، وكيف يجري تصوير المعاناة والدمار والأمل في الأعمال الفنية. كما كان للأسواق والمناطق الشعبية والحرف التقليدية تأثير كبير على طبيعة الاعمال التشكيلية المنفذة وكيف يجري دمج العناصر التقليدية في الأعمال الحديثة، وانعكست تلك الاماكن في اللوحات والمجسمات.

واشتملت الاعمال الفنية على تصوير الحياة الاجتماعية والثقافية اليومية، مثل الأعراس، الاحتفالات، العادات والتقاليد، وطريقة التعبير عنها في اللوحات والمجسمات، كما ابرزت دور المرأة ومكانتها في الحياة اليومية وتأثير ذلك على الأعمال الفنية، سواء كفنانه أو كموضوع للعمل الفني. وكان تأثير التحديات الاقتصادية والفقر والبطالة على الفن والفنانين واضحا جرى تجسيده في الأعمال الفنية. ولاحقا أثرت التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي على الفن التشكيلي مثلما اثرت على أسلوب حياة الفنانين؛ كما كان للتراث والثقافة العراقية المتنوعة دور في تشكيل الفن التشكيلي وكيفية دمج العناصر

التقليدية مع الحديثة. فهل للمكان تأثير على طبيعة المتغيرات في اعمال التشكيليين العراقيين لاسيما مع استقالة تواجدهم في بلدان المهجر؟ يقول الرسام التشكيلي ستار كاوش المولود في مدينة بغداد عام 1963 المتخرج من كلية الفنون الجميلة في بغداد عام 1990 والمقيم حاليا في هولندا

«لوحاتي هي ملاذي، هي صندوق الدنيا الذي أخبئ فيه طفولتي وفرحي وألحائي القديمة»، أما العمل الفني الذي يفكر فيه كاوش فيقول عنه انه مساو للفرح والسعادة والأمل، ويوضح «هو نافذة مفتوحة تطل على غيوم ملونة وزهور ونساء شارديات الذهن، هو كيس قديم مليء بالحكايات الملونة

والسحرية، ولغة قائمة بذاتها، ناعمة وجميلة مثل رذاذ مطر خفيف على زجاج النافذة، إنه يشبه فتاة مراهقة تتأمل نفسها في المرآة وهي تحن إلى طفولتها الذاهبة بعيدا». وبرغم ذلك فقد اثرت الحياة في اوروبا على لوحاته، وبهذا الصدد يقول كاوش «الحياة اليومية هي مصدري

الرئيس دائما، المقاهي المكتظة والعشاق والسيقان المزدهمة بمحطة مترو، خصلات الشعر المنسابة بنعومة، النوافذ نصف المفتوحة، ندف الثلج التي تنزل في الشتاء والغيوم القرمزية اللون التي لا يوازي جمالها شيء، هذه المفردات وغيرها هي منجمي الذي أتكئ عليه وأنا أرسم».

وهو يرى انه يجري عرض «الاستشراق الحي الجديد الاستعماري المتحضر، النظيف الذي يمثل العقل والسلطة، في مقابل ما هو همجي وغير منظم وقذر»، على وفق ما يطرحونه، مشيراً الى انه «بهذا المنطق أهملت الأحياء القديمة بمبانيها التراثية لتتسبب العمارة الغربية هويتها الاستعمارية المتجهمة». ويضيف انه مشغول «بالعالم وحروبه وأحداثه وكوارثه المتسارعة، انشغلت بالناس وتفاصيل حياتهم، بمعاناتهم التي تتفاقم وبأحلامهم التي تتلاشى. يمكن للمتابع أن يرى في صفحتي أعمال الحفر والتخطيطات والكولاجات التي تتشكل كسلسلة مع الحدث المدوّن كما في التظاهرات السلمية للعراقيين ومطالبتهم بالوطن والكرامة والخبز».

المشهد العربي المربك الذي ما يزال يعمل على النصف الممتلئ من الكأس، غير عابئ بما قد تقدم من تجارب مهمة، تثير واقع التشكيل العربي لو فكر في امتلاء المشهد بنصفه المغيب». ويضيف الفنان علي رشيد: كانت العمارة العراقية نتاج ازدهار الحضارة، والتفوق الفكري، لألاف السنين وإن العراق كان في صدارة الدول العربية في تنشيط فن هذا الفن في العصر الحديث، لاسيما في خمسينات القرن الماضي. والعامة في نظري من أهم الفنون، لكن فساد الأنظمة، والإهمال، والصراعات الإقليمية، وشيوع الأمية الفكرية، والعلمية، اسهمت في خراب الذائقة وارتداد عصر العمارة «الفن» لصالح عمارة الاستهلاك.



الفنان مدحت كاكاوي

وبحسب نقاد الفن التشكيلي فان التشكيل العراقي هو أحد أغنى المشاهد التشكيلية العربية منذ أربعينات القرن الماضي، ولكن تميزت الاوقات الحالية بصعوبة رصد التطور الفني في هذا المشهد الذي باتت الأعمال الفنية المنجزة في سياقه عرضة للضياع أو السرقة أو الاتلاف المقصود وكذلك بعد أن هاجر كثير من الفنانين العراقيين إلى شتى بلدان العالم، في الوقت الذي تشهد فيه البنية الثقافية المؤسساتية العراقية تخلفاً واضحاً منذ عام 2003، على حد وصفهم.

اما الفنان مدحت كاكاوي المولود عام 1954 في كركوك، الذي درس الحفر في كلية الفنون الجميلة ببغداد، فبسبب تنقله المستمر ما بين السويد وفرنسا واليابان وبلدان أخرى؛ يقول النقاد ان لوحاته ازدادت تقشفا واختزالا إلى الحد الأدنى من اللون والتفاصيل، حتى لم تلبث أن تحولت بصورة كلية إلى لوحة اللاموضوع وإلى اختفاء الخط والتفاصيل لصالح اللون الذي بات العنصر المهيمن، إن لم يكن الوحيد في لوحته منذ أكثر من عقدين، على حد وصفهم.

ويعد مدحت كاكاوي الآن واحداً من أبرز فناني «المونوكروم» اي الاحادي اللون او الاسود والابيض في العالم المعاصر، وتستقبل معارضه وأعماله «جاليريات» هامة في اليابان، والسويد وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية.

وعن تجربته وابداعه يتساءل النقاد: كيف لأعمال فنية أنتجت في بيئة مغايرة كلياً لبيئة مشرقية تعج بالحروب غير المحسومة والصراعات التاريخية ومصادر القلق غير النهائية على خبز اليوم وعلى الماء والوقود والمأوى والأمان، كيف لهذه الأعمال أن تفهم في سياق ثقافة المنطقة وحياتها اليومية؟ فهل ننظر



الفنان التشكيلي علي رشيد

مجموعة كتب.

يثني رشيد على تجارب الفنانين العراقيين الرواد ويقول انها اسهمت في بناء ذائقة المغامرة لدى الفنانين من الأجيال اللاحقة، ودفعت بتجاربيهم نحو الاكتشاف، والتجريب.

ويعتبر على النقاد في العالم العربي الذين لم يلتفتوا الى الفن العراقي المعاصر؛ اذ بقي ذلك النقد مشغولاً بقراءاته المتكررة، والمملة لتجارب العراقية الفنية الجديدة، أو تقاعس عن مواكبتها، بحسب تعبيره، مشيراً الى ان تلك التجارب لم تحظ بفرص العرض، أو تداول أعمالهم في السوق، أو المزادات العربية، التي يسيطر عليها في الغالب رأس المال الذي دخل الفن انطلاقاً من مفهوم الربح السريع بعيداً عن قيمة المنتج، أو موهبة الفنان، على حد قوله. ويرى ان ذلك «صمت فرضه واقع

اليها كواحة متخيلة في جحيم المنطقة، أو كنافذة نطل منها على عالم طوباوي حلت فيه مشكلاته التاريخية، واختزلت الهوموم اليومية فيه إلى الحد الأدنى، حتى تمتع أنفسنا بفنون الحدود الدنيا من التفاصيل والألوان، بل وبلوحة ذات لون واحد ووحيد؟

الفنان التشكيلي العراقي الآخر هو علي رشيد من مواليد 1957 درس الفن في معهد الفنون الجميلة «الآن كلية الفنون الجميلة» ببغداد ايضاً، ويعد كأحد أرقى الأسماء الفنية العراقية، شارك بكثير من المعارض العربية والأوروبية، وبخاصة في العراق، الجزائر، ليبيا، مصر، فنلندا، الدمارك، النرويج، بلجيكا، ألمانيا، أوكرانيا، إسبانيا، اليابان، وهولندا حيث يقيم، فضلاً عن نيله جوائز هامة من أبرزها حصوله على المرتبة الأولى في السيمبوزيوم الدولي- باول ريكارد الخامس في فرنسا، وهو شاعر أيضاً له



الإهمال يضرب آثار بابل

ويهمش مواقعها السياحية

تتميز محافظة بابل والمعروفة بـ«بوابة الإله» حسب معاني اللغة الأكديّة، بوجود المئات من المواقع الأثرية والسياحية المهمة فضلا عن المزارات الدينية وغيرها، كما هناك الكثير من المواقع التي لم تستثمر بعد، لكن السياحة فيها لا تصل إلى نسبة 5 بالمائة بسبب إهمال الحكومات المتعاقبة للمواقع الأثرية والسياحية، وفق مراقبين، مؤكدين على ضرورة تنشيط الصناعة السياحية في بابل والعراق عموما كونها تعتبر رافدا مهما من روافد الاقتصاد للبلاد.

فيلبي



بحاجة إلى الكثير من المقومات التي تؤهلها للنهوض بالواقع السياحي، حيث إن السياحة فيها لم تصل إلى نسبة 5 بالمائة لأسباب عديدة، أهمها ضعف البنية التحتية وعدم الاستقرار الأمني، وذلك لأن السائح الأجنبي يرغب بالتنقل بحرية تامة وزيارة أكبر عدد ممكن من المرافق والأسواق وأن يلتقي بالمجتمع ليتعرف على ثقافته، لكن المواصلات وطرق النقل غير جيدة، والتعامل التكنولوجي والإلكتروني ليس بالمستوى المطلوب، فضلاً عن الشركات السياحية التي دون مستوى الشركات الموجودة في دول العالم».

وأكد أن «تشغيل السياحة في بابل يحتاج إلى جهود مشتركة من قبل الفرد والمجتمع ومن قبل مؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فضلاً عن الحاجة الملحة لإقامة ورشات عمل مشتركة، وأن تنشيط القطاع الخاص هو عامل مهم من عوامل التنافس ما بين الشركات وهذا يعطي نتيجة مثمرة بإعداد النقاط المهمة والتفصيلية في سبيل إنجاح النهوض بالواقع السياحي في بابل والعراق».

ودعا الطائي في ختام حديثه، الحكومة المحلية والجهات التنفيذية إلى «السعي لإبراز محافظة بابل بالشكل الجيد من خلال وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية وإقامة المؤتمرات والندوات التي تعنى بهذا المجال، فالمحافظة بحاجة ماسة إلى مثل هكذا نشاطات لتكون مرتبة متقدمة في هذا الجانب الاقتصادي المهم».

يذكر أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وافقت في الخامس من شهر تموز/يوليو 2019، على إدراج بابل ضمن لائحة التراث العالمي.

وغيرها، كما هناك الكثير من المواقع التي لم تستثمر بعد، وهذا يعود إلى عدم الإدراك بهذا الصناعة السياحية التي تعتبر رافداً مهماً من روافد الاقتصاد للعراق».



نشاط أقل من 5% بدوره، أوضح الخبير والباحث في علوم السياحة والآثار والتراث، عابد غالب الطائي، أن «في محافظة بابل، هناك المئات من المواقع الأثرية والسياحية المهمة فضلاً عن المزارات الدينية

متحف، وهناك من 4 إلى 5 منازل التي تحيط به شبه منتجعات، كما هناك 14 سويت، وهذه لا تكفي للسياح القادمين من خارج العراق، لذلك هناك حاجة لبناء مؤسسات اسكانية للسائحين أو تأهيل فندق بابل على أقل تقدير».

السكن إلى جانب الإهمال في المرافق السياحية».

«إهمال متعاقب من جهته، ذكر رئيس لجنة السياحة والآثار في مجلس محافظة بابل، محمد المنصوري، إن «هناك إهمالاً من قبل الحكومات المتعاقبة للمواقع الأثرية والسياحية، كما لا توجد رؤية حقيقية وعقول نيرة للنهوض بها، لذلك يلاحظ هذا الواقع في محافظة بابل نتيجة المحافظين السابقين والمحاصرة، كما أن استقطاب الزوار يتأثر تأثيراً شديداً بالواقع العراقي خصوصاً في العقدين الأخيرين الذي كان نافراً للسياح من حيث الوضع الأمني».

وأشار المنصوري، خلال حديثه للوكالة إلى أن «هناك الكثير من المنتجعات في بابل منها المسرح الإغريقي أو ما يسمى بالمسرح البابلي الذي عادة ما تقام عليه المهرجانات، كما هناك مدينة كيش وكوثي في شمال بابل والبرس في مدينة الكفل على بعد 25 كم، لكن ركاب السلبات التي عانت منها بابل حالت دون تسليط الضوء على المرفق السياحي الهام الذي هو من بين عجائب الدنيا السبع».

وعن إهمال المواقع الأثرية خاصة التي لها أصل ديني، لفت إلى أن «هذا يتأثر بالمنطقة الديمغرافية التي تتأثر بالطقوس الدينية، حيث إن المؤسسة العراقية لا تنظر بنظرة ثاقبة إلى هذه الأمور، فهي معاملة أثرية ليس لها علاقة بالدين، ويجب علينا جعل بابل محط رحال السواح لتلاقح الثقافات والمصادر المالية، وهناك بؤادر في الأفق لتطوير هذه المدينة وتخصيص أموال كافية للنهوض بالواقع البابلي، وأن الأمور تسير على نحو جيد».

وعن قلة الفنادق، قال المنصوري إن «القصر الرئاسي سيتم تحويله إلى

ويعد العراق، أحد أكثر البلدان العربية من حيث تنوع المناطق السياحية والأثرية، حيث تتوفر مئات المناطق السياحية من أقصى شمال البلاد إلى جنوبها، لكن الحروب والأزمات المتلاحقة منذ عقود، أدت إلى إهمال الملف السياحي من قبل الجهات المعنية وخاصة في محافظة بابل.

وتقع مدينة بابل على بعد نحو (90) كم جنوب بغداد، ونحو (10) كم شمال مركزها مدينة الحلة، ويمكن الوصول إليها بالطريق البري (بغداد - الحلة)، وتعتبر مدينة بابل الأثرية من أشهر المدن القديمة التي ورد ذكرها في الكتب السماوية، وتغنى الكتاب والحالة بعظمتها وجمالية وروعة أبنيتها وثقافة شعبها وعدت أسوارها وجنائنها المعلقة من بين عجائب الدنيا السبع.

وأكد مواطنون أن المواقع الأثرية والسياحية في محافظة بابل تمثل متنفساً للأسر وواجهة اقتصادية وثقافية للبلاد، لكن ما تشهده من واقع لا يتناسب مع مكانتها الحضارية والتاريخية، مطالبين بضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي كونه يعتبر الدخل الأساسي الأول في العديد من دول العالم.

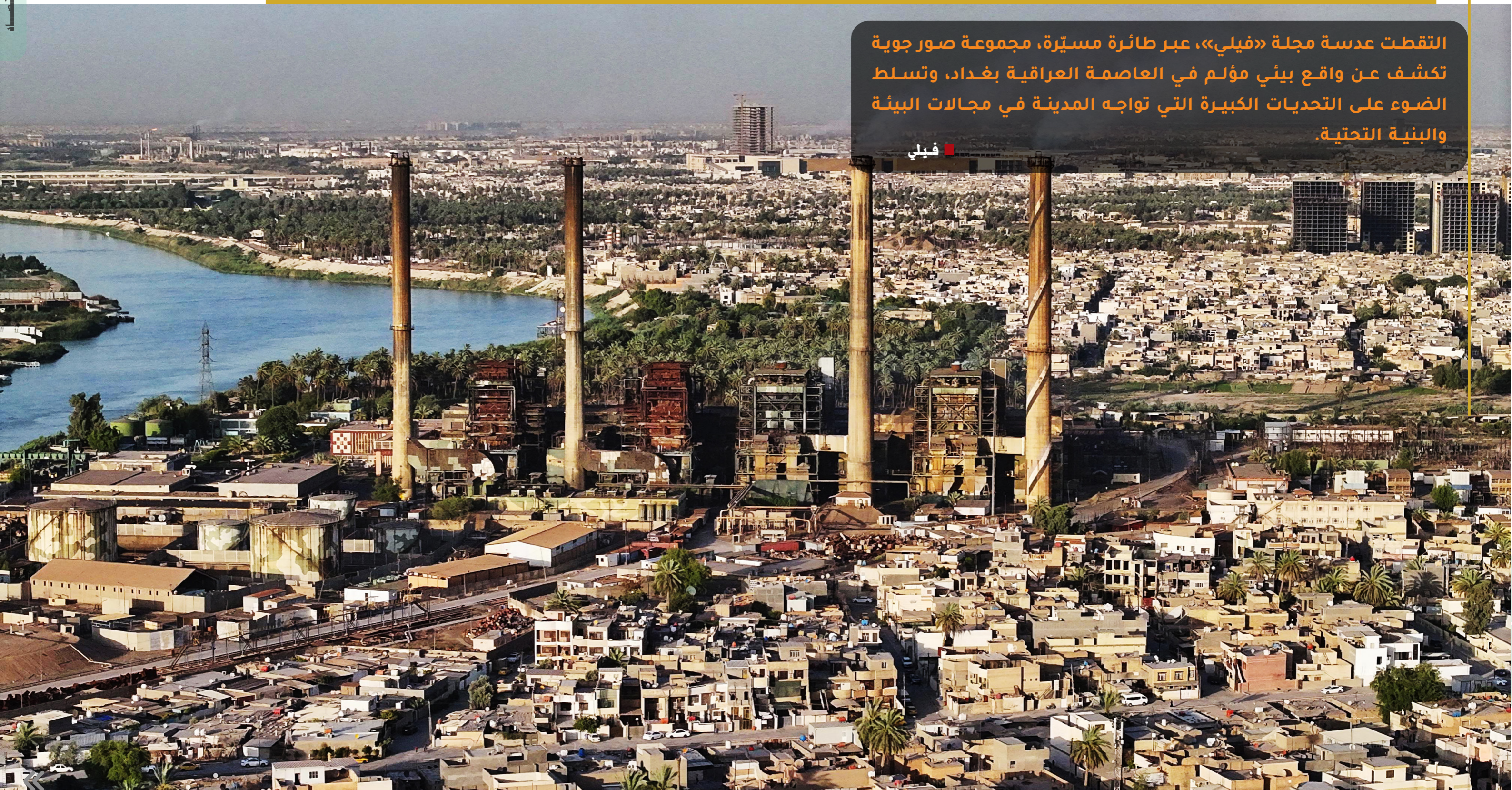
وقال أبو حسن من بغداد، إن «بابل تمتاز بإرثها الحضاري والتاريخي وفيها العديد من المواقع الأثرية والسياحية، لكن عند القدوم إليها وخاصة أوقات المناسبات في مهرجان بابل نواجه مشكلة في السكن، حيث إن بابل تفتقر للفنادق ما يضطر للرجوع في اليوم نفسه أو الذهاب إلى محافظة كربلاء المجاورة لتوفر الفنادق فيها».

وأشار المواطن خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «محافظة بابل يلاحظ فيها قلة اهتمام المرافق السياحية من قبل الحكومة المحلية، لذلك الكثير من الوافدين إليها يواجهون مشكلة في

مشاهد صادمة تفضح تلوثاً بيئياً قاسياً يهدد سكان العاصمة

التقطت عدسة مجلة «فيلي»، عبر طائرة مسيّرة، مجموعة صور جوية تكشف عن واقع بيئي مؤلم في العاصمة العراقية بغداد، وتسلط الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجه المدينة في مجالات البيئة والبنية التحتية.

فيلي





والمواد الكيميائية، مما أدى إلى تلوث المياه وخلق مخاوف جدية بشأن صحة السكان والبيئة.

عراق في المرتبة الثانية عالمياً في التلوث وفقاً لتقرير نشرته محطة BBC، يحتل العراق المرتبة الثانية عالمياً في التلوث البيئي بعد روسيا، حيث يتم حرق 18 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً. وفي تقرير آخر نشره موقع «نومبيو»، تبين أن مؤشر التلوث في العراق ارتفع إلى 73.59% مع تدهور جودة الأماكن الخضراء والحدائق إلى 38.14%. وأبرز التقرير كذلك أن تلوث الهواء بلغ 66.99%، وتلوث مياه الشرب 55.50%، وارتفاع الضوضاء إلى 52.06%.

وتبرز الصور الملتقطة بواسطة كاميرا «الدرون» التابعة لمجلة «فيلبي»، مشاهد مؤثرة لمدينة بغداد، تمتد من طريق سريع السيدية والدورة وصولاً إلى المنصور والجادرية والبياع، مروراً بمحطة كهرباء الدورة ونهر دجلة. وتظهر هذه الصور التغيير الملحوظ الذي طرأ على هذه المناطق «الراقية» والتي كانت في السابق تتميز بالأشجار والخضرة، وأصبحت اليوم تعاني من هذا التلوث البيئي. وتكشف هذه المشاهد أيضاً عن صورة قائمة للتلوث البيئي، حيث تسود الأجواء المغبرة وتغطي السماء سحب من الغبار والتلوث، مما يجعل العاصمة العراقية تبدو كصحراء شاسعة تفتقر إلى الخضار والتشجير. وفي هذا السياق، أوضح رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق فاضل الغراوي، أن عوادم المركبات تشكل أكثر من 60% من تلوث هواء بغداد، وذلك ناتج عن محركات الاحتراق الداخلي، وهو ما يشكل خطراً كبيراً على الصحة العامة. وأضاف في تصريح سابق، أن الوضع البيئي المتدهور قد أسهم في ارتفاع نسب الأمراض السرطانية وأمراض الجهاز التنفسي والباطنية، حيث يعاني العراق من تفشي هذه الأمراض نتيجة ارتفاع مستويات الملوثات في المياه. فيما يشير عضو لجنة الصحة والبيئة النيابية، باسم الغراوي، إلى أن العراق شهد مؤخراً ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الأمراض المتعلقة بالتلوث، وذلك وفقاً لتصريحات نقلتها مجلة «فيلبي». ويقول سكان محليون، أن التلوث البيئي يتفاقم، لاسيما في مناطق جنوب شرقي بغداد، بما في ذلك محيط مدينة بسماية الحديثة، حيث تكدست النفايات

«
التلوث البيئي يتفاقم، لاسيما في مناطق جنوب شرقي بغداد، بما في ذلك محيط مدينة بسماية الحديثة، حيث تكدست النفايات والمواد الكيميائية، مما أدى إلى تلوث المياه وخلق مخاوف جدية بشأن صحة السكان والبيئة.»

محافظة الناصرية ومدينة أخرى في السماوة ومدينة في الكوت ومدينة في النجف ومدينة في صلاح الدين». وأكد ان «الاسعار مسيطر عليها من قبل الدولة في هذه المدن، وان هناك بندا في العقد يتضمن بعدم السماح بشراء أكثر من وحدة سكنية كما انه هناك بند في العقد يتضمن بعدم قيام المستثمر بالمضاربة في الأسعار».

حل أزمة السكن

ويقول الخبير الاقتصادي محمد الحسني في حديث لمجلة «فيلى» ان «توجه المواطنين نحو الشقق السكنية هو يأتي كحل بديل يلجأ إليه المواطن لعدم قدرته على شراء وحدة سكنية ضمن منطقته»، مبينا ان «العروض المقدمة لهذه الشقق السكنية من أسعار بالتقسيم إضافة الى قروض التي تقدمها المصارف في هذا المجال تجذب المشترين».

وبين الخبير ان «ظاهرة الشقق السكنية وبناء العمارات العالية دخلت للعراق مؤخرا نتيجة أزمة السكن التي يعاني منها البلد»، لافتا أن «القطاع الخاص أخذ الحصة الأكبر من هذا البناء العمودي نظرا للأرباح الكبيرة الموجودة في هذا القطاع».

وكان البنك قد أصدر قرارا في أيار عام 2024 بتخصيص تريليوني دينار تعطي كقروض للمواطنين عبر (المصرف العقاري، وصندوق الإسكان العراقي) بصورة ميسرة، وذلك دعماً لتوجهات الحكومة في هذا الاتجاه.

ويقول المواطن سمير محمد في حديث لمجلة «فيلى» انه اشترى وحدة سكنية في شقق مجمع الرفاه السكني في البلديات بسعر 160 مليوناً بالتقسيط. مؤكداً أنه يعد خياراً مناسباً لذوي الدخل المحدود ويخلصك أيضاً من الإيجار.

مدن لمطورين ومستثمرين وهي: مدينة الجواهري، ومدينة علي الوردي في بغداد، ومدينة الغزلاني في الموصل، ومدينة ضفاف كربلاء في كربلاء، ومدينة الجنائن في بابل، بموجب شراكة بين الدولة والمستثمرين»، مبينا أن «هناك نسبة تعود للدولة ستكون مدعومة بأسعار حكومية، وبالتالي شمول الفئات المتوسطة والقليلة الدخل بها وذلك ضمن التوجه الحكومي لدعم هذه الفئات». وبين ان «هناك مدنا جديدة ستنم إحالتها من خلال نقاط المعايير لغرض اختيار افضل المطورين والمستثمرين لبناء هذه المدن ومنها مدينة في

بيعت بسعر 9000 دولار للمتر الواحد»، مضيفاً ان «هناك مطالب تعجيزية لبيوت مساحتها 50 متراً في شارع ضيق يطلب عليه 250 مليوناً»، وان هذه الاسعار تزداد أكثر في مناطق اخرى منها الجادرية وبعض المناطق في المنصور. المدن السكنية

ويقول المتحدث باسم وزارة الاعمار والاسكان نبيل الصفار في حديث لمجلة «فيلى» ان الوزارة بدأت تحيل مدنا سكنية الى مطورين مستثمرين عالميين من خلال لجنة فريق مشكلة من الوزارة بالتعاون مع هيئة الاستثمار الوطني. واضاف ان «اللجنة احالت خمسة

عمارات بغداد.. شقق تعلق سريعاً وأسعار تعلق أعلى منها

بغداد تتغير، هذا ما يلاحظه سكان العاصمة ومن يزورها، فملاح مدينة السلام بدأت تتغير بسرعة مع تحرك عجلة الاستثمار، ولعل أهم ملامح هذا التغيير هو ظهور نمط يمكن القول عنه انه جديد على العراقيين الا وهو السكن العمودي، حيث مئات العمارات الحديثة تظهر في العاصمة يقودها القطاع الخاص بينما يتسابق عليها الباحثون على سكن، وإن كان عائماً في الهواء ويكابدون للحاق بأسعاره المحلقة عالياً.

■ فيلى

سكنية رغم انه اسعارها بدأت ترتفع ايضا»، مبينا ان «الشخص الذي يمتلك ارضا طابو هو الآخر بدأ يرفع الاسعار». وتابع «بارتفاع الوحدات السكنية الافقية دفع بالمواطنين باللجوء إلى الشقق السكنية، وبالتالي يمكن الحصول عليها بأسعار تتراوح بين 150 مليوناً الى 170 مليون دينار»، مستدركاً في الوقت نفسه ان «بعض الشقق السكنية وصلت الى اسعار خيالية بحدود 400 إلى 500 مليون دينار». واضاف ان «الاراضي التي يكون موقعها جيد في منطقة الكرادة يبلغ سعر المتر الواحد منها 3700 دولار وبنائية اخرى

الدولار والأراضي الزراعية يقول صاحب محل عقار اليقين في منطقة الكرادة ببغداد اباد الموسوي في حديث لمجلة «فيلى» ان «ارتفاع سوق العقارات هو ناتج عن ارتفاع الدولار، كما أن هناك عاملاً آخر أثر على السوق هو الأراضي الزراعية التي تباع على انها

سكنية رغم انه اسعارها بدأت ترتفع ايضا»، مبينا ان «الشخص الذي يمتلك ارضا طابو هو الآخر بدأ يرفع الاسعار». وتابع «بارتفاع الوحدات السكنية الافقية دفع بالمواطنين باللجوء إلى الشقق السكنية، وبالتالي يمكن الحصول عليها بأسعار تتراوح بين 150 مليوناً الى

«سبب غامض»

يهدد رقي العراق الشهير بالانقراض خلال خمس سنوات



تشهد ناحية العظيم، بمحافظة ديالى، وفرة كبيرة بإنتاج محصول الرقي، لكنها قد تكون «مؤقتة» لا تتعدى سنوات قليلة مقبلة في ظل «احتراق» تربة هذه الناحية وعدم تقبلها لزراعة هذا المحصول إلا مرة واحدة فقط.

فيلى

ويعود الفشل في زراعتها مجدداً لأسباب «غامضة» حيرت مزارعي الناحية، الذين باتوا يلجأون إلى طرق زراعة بديلة للمحصول، إلا أن هذه الطرق البديلة لا تخلو من مخاطر أمنية بسبب تعرضها لهجمات تنظيم «داعش». آلاف الأطنان ومخاطر أمنية ووثقت كاميرا مجلة «فيلى»، التي تجولت في ناحية العظيم توافر آلاف الأطنان من محصول الرقي الذي تنتجه مزارع



يرى المزارعين أن هناك فرصاً كبيرة للتعاون بين مزارعي الناحية والإقليم، لزراعة محصول الرقي في المناطق المناسبة للزراعة في كردستان، كبديل عن زراعته في الناحية، في حال استمرت التحديات الحالية على ما هي عليه.



ويقول أحد المزارعين المتواجدين في علوة العظيم لمجلة «فيلي» إن «هناك مقولة شعبية كنا نتداولها سابقاً فيما بيننا وهي (الي ياكل ركي العظيم ما يجيسه الضيم)، ولكن يبدو أننا سنشعر بهذا (الضيم) خلال السنوات الخمس المقبلة ويفقد السوق العراقي الرقي المشهور على مستوى البلاد بسبب مشاكل التربة حالياً ما لم تتدخل الحكومة وتعالج الوضع».

كوردستان ارض بديلة عدد من المزارعين يشيرون إلى أنهم يلجأون إلى خيارات بديلة بدلاً من زراعة محصول الرقي في ناحية العظيم، حيث ينتقلون إلى إقليم كردستان، وتحديدًا إلى مدينة أربيل، عاصمة الإقليم. ويرى هؤلاء المزارعين أن هناك فرصاً

الناحية، وهو ما يستقطب تجار الفواكه والخضار من بغداد والمحافظات الجنوبية ونيوى إليها، فيما يلجأ بعضهم إلى مناطق خطرة أمنياً لشراء هذا المحصول من «علوة العظيم وقرب سد العظيم وحاوي العظيم وتقاطع الصفرة» وبعض المناطق الأخرى المضطربة أمنياً بسبب هجمات من عناصر تنظيم «داعش». ويقول تجار لمراسل مجلة «فيلي»، أن «مبلغ حمولة العجلة الواحدة (الكيلا) من محصول الرقي، لكي يصل من علوة العظيم الى العاصمة بغداد يصل الى 150 الف دينار».

أرض محروقة ويقول مزارعون لمجلة «فيلي»، إن «أراضيهم ولسبب مجهول، باتت لا تستقبل زراعة محصول الرقي إلا مرة واحدة، وفشلت كل محاولات زراعتها مرة أخرى بالمحصول ذاته على مدار السنوات القليلة الماضية»، مبيّن أن «أراضيهم التي زرعت محصول الرقي هذا العام لن تكون جاهزة للزراعة مرة أخرى العام المقبل ما يتطلب إيجاد اراض بديلة وهو ما يحصل حالياً». ويضيف المزارعون أنهم «حاولوا بشتى الطرق معرفة اسباب عدم تقبل الأرض لزراعة المحاصيل الزراعية وبينها محصول الرقي ولكن من دون إيجاد اي حلول»، مبيّن أن «الرقي العراقي المنتج من الناحية مهدد بالانقراض والموت نهائياً خلال مدة أقصاها السنوات الخمس المقبلة بسبب عدم قدرتهم على زراعة الأرض».

ويتابع المزارعون أنهم «لجأوا إلى طرق بديلة للحفاظ على إنتاج الرقي منها تأجير أراض بديلة بمبلغ يصل الى 100 الف دينار نتيجة (خراب) أراضيهم الزراعية للموسم الثاني»، وهذه الأرض بحسب المزارعين «مهددة أيضاً ان تكون بوراً خلال المدة المقبلة».

كبيرة للتعاون بين مزارعي الناحية والإقليم، لزراعة محصول الرقي في المناطق المناسبة للزراعة في كردستان، كبديل عن زراعته في الناحية، في حال استمرت التحديات الحالية على ما هي عليه.

شكوى من المستورد

في ظل التحديات المتواصلة التي تواجه مزارعي ناحية العظيم بسبب محصولهم «الفريد»، يعبرون عن استيائهم من التنافس الذي يواجهونه من المنتجات المستوردة من خارج العراق، والتي لا تتمتع بنفس الجودة والطعم الذي يتمتع به محصولهم.

ويطالب عدد من المزارعين الذين تحدثوا إلى مجلة «فيلي»، الحكومة العراقية بضرورة وقف استيراد المنتجات المحلية، والاعتماد على المنتجات المحلية التي تلبي احتياجات السوق العراقية.

كما يدعون وزارة الزراعة للتحقيق في أسباب عدم قدرة التربة على الزراعة مرة أخرى، لتفادي تكبد المزيد من الخسائر المالية والاقتصادية.



جسور بغداد بأموال المثنى..

آلية توزيع المشاريع تحرم المحافظة «الأفقر» من البنى التحتية

تُصنّف محافظة المثنى الجنوبية في مقدمة المحافظات الأكثر فقراً في العراق، بحسب إحصائيات وزارة التخطيط، فيما تؤكد حكوماتها المتعاقبة أنها من بين الأقل اهتماماً بمشاريع البنى التحتية فيها، ما جعل مسؤوليها المحليين يصفونها بأنها «مغضوب عليها» في العهدين السابق قبل العام ٢٠٠٣ والحالي.



فيلبي

لها حصة إضافية وفق الدستور بسبب محروميتها، ولكن ذلك غير مفعّل، بل استمر النظام الجديد بأهمالها أيضاً وبالجم نفسه، ما أدى إلى بقائها في ذيل قائمة المحافظات العراقية بإنشاء المشاريع، فهي من المغضوب عليهم، لذلك ما زالت في ذيل قائمة المحافظات العراقية بإنشاء المشاريع.

ويوضح، أن «مساحة محافظة المثنى شاسعة، لذلك كلفة إنشاء مشاريع الطرق والخدمات تكون عالية جداً، وأن المحافظة ومنذ سنوات لم تخصص لها الأموال الكافية، لذلك هي بحاجة إلى أموال إضافية وليس 54 مليار دينار فقط كما خصص لها في موازنة 2024». ويشير خشان إلى أن «الطريقة التي تم تخصيص بها هي أن أموال تنمية الأقاليم خصصت للوزارات، لكن المحافظة ليس فيها مشاريع وزارية،

الغذائية. كما تضم بادية السماوة العشرات من المواد الأولية في ميزة اقتصادية تفتقر لها باقي المحافظات، لكنها وفي مفارقة عجيبة فإنها تصدر المحافظات الأشد فقراً بنسبة 52%، بحسب وزارة التخطيط العراقية.

واقع سيء وفي هذا السياق، يقول النائب عن محافظة المثنى، باسم خشان، إن «محافظة المثنى مهملة منذ سنوات، لأن الحكومة لم تراعى حجم المحافظة الكبير نظراً لقلّة عدد سكانها وعدد ممثليها، لذلك في كل تشكيلات الحكومة يكون تمثيل هذه المحافظة محدود أو معدوم، وكذلك الأمر في الموازنات».

ويضيف خشان لمجلة «فيلبي»، أن «محافظة المثنى متضررة ومهملة منذ زمن النظام البائد، ويفترض أن تكون

وتتميز محافظة المثنى بموقعها الجغرافي واحتوائها على الزراعة والصناعة والسياحة بشقيها الأثارية والطبيعية، إذ تعد عاصمة صناعة الإسمنت في العراق، ومن المتوقع أن تكون سلّة العراق

كيلومتراً جنوب العاصمة بغداد. وهي ثاني أكبر محافظة في العراق من حيث المساحة، إذ تبلغ مساحتها الكلية 51 ألفاً و740 كيلومتراً مربعاً، وتشكل نسبة 11.8% من مساحة البلاد.

ضمن منطقة الفرات الأوسط. ويحدها من الشمال محافظة الديوانية، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، ومن الشرق محافظتا ذي قار والبصرة، وغرباً محافظة النجف، وتبعد 282

وتقع محافظة المثنى في القسم الجنوبي الغربي من العراق على أطراف السهل الرسوبي وفي الجزء الجنوبي منه، إلا أن جزءاً منها يقع في القسم الجنوبي الغربي للهبشة الغربية، مما أكسبها موقعاً



« ما سلب من المثنى
ذهب إلى إنشاء
جسور بغداد، في
وقت تحتاج فيه
المحافظة إلى مشاريع
مختلفة فهي تفتقر
إلى المدارس والطرق
والمستشفيات
والمباني الحكومية
وغيرها »

الخطة الصيفية للعام الحالي غير واضحة المعالم، لأن الاجتماع المشترك بين وزارتي الموارد المائية والزراعة لم يعقد حتى الآن». وعن زراعة محصول الشلب (الرز) يوضح، أنه «تمت الموافقة على زراعة الشلب في ثلاث محافظات هي المثنى والديوانية والنجف، لكن الكمية غير واضحة لغاية الآن، ومن المتوقع أن تصل زراعة الشلب في المثنى من 7 آلاف إلى 10 آلاف دونم، وطالبنا في اجتماع اللجنة الزراعية أن تكون زراعة الشلب 20 ألف دونم».

إلى حدود ناحية بصية، وفق إحصاءات مديرية بيئة المثنى. خطة زراعية خجولة أما القطاع الزراعي، فيقول معاون محافظ المثنى لشؤون الزراعة والموارد المائية، عبد الوهاب الياسري، إن «الخطة الزراعية الصيفية في المحافظة عادة لا تلبى طموح المزارعين والفلاحين فهي قليلة، لكن يجب التقييد بها». ويلفت الياسري خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «السنة الحالية كانت سنة مائية ممطرة وتجاوز تسويق المحاصيل 200 ألف طن، لكن ما تزال مؤشرات

ستسهم بإحياء مئات الآلاف من الدوائنم الزراعية، فضلاً عن تنمية الثروة الحيوانية وتعزيز الأمن الغذائي في المحافظة. كما يطالب مواطنو الناحية بالوقت نفسه، تخليصهم من الألغام المزروعة في مناطقهم وصولاً إلى الحدود مع السعودية من مخلفات الحروب السابقة. حيث تعد محافظة المثنى أكثر المحافظات العراقية تلوثاً بالألغام، حيث تنتشر أعداداً كبيرة منها على مساحة 150 كيلومتراً من بادية السلطان

«فيلي»، إلى أن «هناك مناطق في المحافظة لا تتوفر فيها محولات كهربائية حتى الآن، وعلى نواب المحافظة وأعضاء مجلسها الاهتمام أكثر بالمحافظة والاستجابة لمناشدات الأهالي». يذكر أن مواطني ناحية «بصية» التابعة إلى قضاء السلطان بمحافظة المثنى يطلقون باستمرار مناشدات واستغاثات لإيصال الكهرباء إليهم التي هي منذ 66 عاماً بلا شبكة للكهرباء الوطنية، بل تعتمد على مولدات الديزل في توفير الكهرباء. ويؤكد المواطنون، أن توفير الكهرباء

لذلك ما سلب من المثنى ذهب إلى إنشاء جسور بغداد، في وقت تحتاج فيه المحافظة إلى مشاريع مختلفة فهي تفتقر إلى المدارس والطرق والمستشفيات والمباني الحكومية وغيرها». ويؤكد، أن «واقع محافظة المثنى سيء ولا يمكن السكوت عليه، لذلك سيتم العمل بكل ما نستطيع عند التصويت على جداول الموازنة في مجلس النواب من أجل تغيير هذا الواقع». إمكانات المحافظة يشار إلى أن محافظة المثنى تتميز بموقعها الجغرافي كونها تتوسط بين منطقة الجنوب والوسط، ووجود المواقع الأثرية والسياحية، منها منطقة أروك (الوركاء) التي دخلت ضمن لائحة التراث العالمي، وبحيرة ساوة. كما تتميز المحافظة بامتلاكها منطقة البادية الجنوبية التي تشكل نسبة كبيرة من مساحة المحافظة والعراق، وتعد خزيناً إستراتيجياً للتنمية الزراعية والصناعية والسياحية. وتتوفر في بادية المثنى المواد الأولية خاصة تلك التي تدخل في صناعة الإسمنت، إضافة إلى توفر المياه الجوفية الصالحة للزراعة.

وتتميز المحافظة أيضاً بدخولها ضمن الرقع الاستكشافية للنفط والغاز، وإنتاج النفط، فيما يشكل الوضع الأمني الجيد في المحافظة عنصراً مهماً لدعم المهام والبرامج بما فيها تشجيع الاستثمار. 70 عاماً بلا كهرباء «لكن رغم كل ذلك ما تزال محافظة المثنى تعاني تردي الكثير من شوارعها فيما لم تعط الحكومات المتعاقبة الأهمية التي تستحقها خاصة في موازنة المحافظة لعام 2024»، بحسب الناشطة من محافظة المثنى، رباب الزبيدي. وتشير الزبيدي خلال حديثها لمجلة

كفاح العراقيين من أجل المياه في «فينيسيا الشرق»

صيانة قنوات الري، والاعتماد على الجيران في موارد المياه وتسارع التغيير المناخي.

واشار التقرير الى ان مستويات مياه نهري دجلة والفرات تراجعت بنسبة 30% منذ الثمانينيات، ومن المتوقع ان تنخفض بنسبة 50% اخرى بحلول العام 2030، وذلك أساسا بسبب بناء السدود في الدول المجاورة، مضيفا ان هذه الارقام «مثيرة للقلق، لأن الانهيار تمثل أكثر من 90% من احتياجات المياه العذبة في البلد».

واستعرض التقرير الأسباب الرئيسية قائلا ان استنزاف الموارد المائية يتفاقم بسبب استخدام المستهلكين غير المنظم للمياه، وممارسات الري كثيفة الاستخدام للمياه، بالإضافة الى أزمة المناخ.

والى جانب ذلك، لفت التقرير الى موجات الحر التي تضرب العراق بشكل متزايد، والتي قد تصل الى 50 درجة مئوية، مشيرا الى انه من المتوقع أنه مع حلول العام 2050، أن يرتفع متوسط درجة الحرارة السنوية في البلد درجتين، بينما يتوقع تراجع متوسط هطول الأمطار سنويا بنسبة 9%، مشيرا الى ان الطبقات العليا من التربة تصبح أكثر

هشاشة، مما يزيد من احتمال حدوث العواصف الرملية والمزيد من التصحر. وحذر التقرير من أن القطاع الزراعي، الذي يمثل وحده 60-80% من إجمالي استخدام الموارد المائية، قد تضرر بقوة من أزمة المياه، وهو ما يهدد الأمن الغذائي ويفاقم من اعتماد العراق على الواردات الغذائية في وقت انخفضت فيه قيمة الدينار العراقي بشكل كبير.



سلطت منظمة «العمل ضد الجوع» الإنسانية الضوء على الوضع المائي الذي آلت إليه حال مدينة البصرة أقصى جنوبي العراق، حيث أصبحت المياه سلعة نادرة في البلاد عموما.

فيلبي

الزراعة الذكية مناخيا والتقنيات المبتكرة والزراعة المعتمدة على مياه قليلة، وذلك بالإضافة الى توزيع المعدات الزراعية والقوائم الغذائية على العائلات الزراعية، ومنع سوء التغذية من خلال برامج التدريب على التغذية.

وتابع التقرير ان «المياه أصبحت سلعة نادرة في العراق» بسبب عقود من الصراع، وسوء الإدارة البيئية، وعدم

شهد تسجيل أكثر من 150 ألف حالة تسمم مرتبطة مياه شط العرب، ما أثار غضبا شعبيا واحتجاجات بسبب عدم توفر القدرة على الحصول على مياه الشرب.

وذكر التقرير أن منظمة «العمل ضد الجوع» تنشط في العراق منذ العام 2013 لدعم المزارعين من خلال معالجة أزمة المياه والدعوة الى تطبيق ممارسات

الاستخدام المنزلي وري اراضيهم، الا ان شط العرب أصبح يعاني من مستويات متزايدة من التلوث والملوحة، ويزداد جريانه ضعفا عاما تلو الآخر.

ولفت التقرير الى تدهور الوضع المائي في البصرة بسبب مياه الصرف الصحي والنفايات الصناعية، ما ألحق الضرر بنظامها البيئي الثري وجعل مياهها غير صالحة للشرب، مذكرا أن العام 2018،

حقول النفط، ولكن «مدينة البندقية الشرق أوسطية» خسرت بريقها، ولم يعد هناك سوى القليل من الأدلة على مجدها السابق، فيما تتراكم النفايات في قنوات المياه.

واشار التقرير الى ان المزارعين في منطقة البصرة يعتمدون على شط العرب، حيث يلتقي نهرا دجلة والفرات، وعلى قنوات مياهه العذبة من أجل

إلا أن المزارعين في هذه المدينة التي كانت توصف في الماضي بأنها بمثابة مدينة البندقية (فينيسيا الشرق الأوسط)، هم من بين الأكثر تضررا.

ووصفت المنظمة التي تتخذ من فرنسا مقرا لها، في تقرير ترجمته مجلة «فيلبي»، البصرة بانها تقع على تقاطع الطرق بين ايران والكويت والسعودية، وهي محاطة بسهول صحراوية ومشاعل

وتناول التقرير قصة «ام علي» (اسمها صابرين) في قضاء القرنة في شمال البصرة، والتي تعمل على زراعة نبات السدر، المعروف أيضا باسم العناب، بالتعاون مع زوجها علي خلال فصل الشتاء، وتقطف التمور خلال أشهر الصيف، مشيرا الى ان منظمة «العمل ضد الجوع»، دعمت هذه العائلة بتقديم مواد زراعية مثل الاسمدة العضوية و أدوات البستنة لزراعة أراضيهم.

ولفت التقرير الى ان «ام علي» كانت مزارعة منذ طفولتها، وهي على غرار اختها، لم تلتحق بالمدرسة ابدا، وتشعر بالأسف لعدم قدرتها على القراءة او الكتابة، الا ان عملها في الارض يعني لها الكثير.

ونقل التقرير عن ام علي قولها وهي تتطلع بفخر الى اشجار النخيل المغطاة بالغبار الاصفر، «بدأت ازرع مع عائلتي عندما كنت في التاسعة من عمري، وأشعر أن هذه الأرض هي مثل أحد أطفالي، وكأنها جزء مني».

واشار التقرير الى ان انخفاض تدفق المياه العذبة في نهري دجلة والفرات وانخفاض هطول الأمطار، أدى الى تسرب مياه البحر الى شط العرب، مما الحق الإضرار بالمحاصيل والحيوانات والناس، حيث تصبح المياه أكثر ملوحة ما يؤدي الى القضاء على المزروعات.

واشار التقرير الى ان ام علي، وبينما هي بالقرب من قناة المياه العذبة عند منبع مزرعتها، فإنها تضع يدها على فمها وتبتسم وهي تتذوق الماء، وهي ممارسات يجب أن تقوم بها قبل فتح الصمامات التي تسمح بغمر الأرض، ففي حال كانت المياه شديدة الملوحة فعليها أن تصبر و تكرر فعلتها هذه في الاسبوع التالي، لان الري بالمياه المالحة يؤدي الى القضاء على النباتات.

تقول صابرين: «عندما نزرع المحاصيل،



تموت قبل نهاية الموسم بسبب الملوحة وعدم توفر المعدات الزراعية المناسبة». ونقل التقرير عن ام علي قولها «ان الوضع تحسن مؤخرا، الا ان الفترة بين الشتاء والصيف تكون دائما اكثر صعوبة»، مضيفا ان «زوجي يعمل في مكان اخر لتعزيز دخلنا، لكنه غالبا ما يكون غير كاف لتلبية جميع احتياجاتنا، وخاصة النفقات الطبية».

ولفت التقرير الى انه على المستوى الوطني، فان ازمة المياه ادت الى تراجع المحاصيل الزراعية، مما اثر على سبل عيش المزارعين، مضيفا ان اتحاد الجمعيات الزراعية العراقي، يقول ان

50% من المزارعين يعيشون بالفعل تحت خط الفقر، في حين اضطر 40% الى التخلي عن مهنتهم للعثور على مصادر دخل اخرى.

وتابع التقرير ان بعض الاسر الزراعية مضطرة الى اختيار اساليب تكيف سلبية مثل اللجوء الى الديون، او شراء اغذية ارخص واقل جودة او تقليل عدد الوجبات يوميا، مشيرا الى انه في ظل ارتفاع اسعار المواد الغذائية، فان العديد من الأسر تضطر الى تناول كميات اقل من الطعام وتناول أطعمة أقل جودة. الى ذلك، اعتبر التقرير ان هناك حاجة لاعادة النظر في الممارسات الزراعية

للتعامل بشكل افضل مع شح المياه، مشيرا الى ان منظمة «العمل ضد الجوع» تعمل على تشجيع التغيير في ممارسات الري وتطوير القطاع الزراعي من اجل مواجهة تحديات ندرة المياه في العراق. ولفت الى ان المنظمة ساهمت في دعم مشروعات تجريبية في ثلاث مزارع في القرنة والدير في البصرة حيث جرى تدريب المزارعين وتجهيز حقولهم بما يسمى نظام الري بالتنقيط التفاعلي. ونقل التقرير عن المزارع عادل الذي يعيش مع اطفاله التسعة وزوجته في منطقة الدير، بعدما كان جنديا في الجيش، واصبح يعمل في الزراعة التي

تعرضت لسلسلة من الصدمات المناخية، بما في ذلك تملح التربة في العام 2018 ثم فياضانات العام 2019، قوله انه «عندما ينخفض مستوى المياه، نشعر بالقلق لانه من المرجح ان يستمر الجفاف لفترة طويلة، ونتوقع الأسوأ حيث انه في بعض الأحيان لا تتوفر لدينا مياه للارض لمدة 10 ايام او اكثر، وعندما يحدث ذلك، فاننا نفكر بالطبع في التخلي عن الزراعة، لكن ليس لدينا اي شيء آخر نفعله».

وبحسب عادل، فان نظام الري بالتنقيط «يسهل ري المحاصيل ويعني انه يمكنني انتاج المزيد وافضل من قبل، حيث

بعض الاسر الزراعية مضطرة الى اختيار اساليب تكيف سلبية مثل اللجوء الى الديون، او شراء اغذية ارخص واقل جودة او تقليل عدد الوجبات يوميا.. العديد من الأسر تضطر الى تناول كميات اقل من الطعام وتناول أطعمة أقل جودة.

تضاعف انتاجي حاليا». وختم التقرير بالتأكيد على ان منظمة «العمل ضد الجوع» ستواصل العمل في جنوب العراق، عبر دعم العائلات العاملة بالزراعة من خلال تعزيز ادارة المياه وتعزيز سبل العيش المستدامة للحد من الآثار المتعددة للتغيير المناخي، مشيرا الى انه خلال العام 2023، فان 4,906 شخصا استفادوا من برامج المنظمة المتعلقة بالأمن الغذائي وسبل العيش و36,714 شخصا استفادوا من برامج المياه والنظافة والصرف الصحي في العراق.

من البصرة إلى كردستان..

«باله» العراق مقصد الفقراء والميسورين

يشار إلى أن سوق «الباله» ظهر محلياً في تسعينيات القرن الماضي إبان الحصار الاقتصادي المفروض على العراق وانهيار الوضع الاقتصادي للبلد والمواطن، وكان في حينها يقتصر على الملابس المستعملة حصراً، ورواده من معظم الطبقات الاجتماعية في البلاد بسبب تدني الدخل المالي، أما بعد العام 2003 فقد شهدت «الباله» نقلة نوعية في عموم البلاد، حيث لم تعد تقتصر على الملابس فقط بل شملت الأجهزة المنزلية والكهربائية والعدد اليدوية الملابس والأحذية وحتى الألعاب والكماليات والإكسسوارات، كما انحسرت شيئاً فشيئاً المستعملة منها حيث أصبح إقبال الزبائن على الملابس والمواد غير المستعملة كبيراً نظراً لتحسن الوضع الاقتصادي بشكل عام.

باله كردستان

وبدأت الجولة في أسواق «الباله» وتحديداً الملابس المستعملة، وأسباب إقبال الناس على اقتنائها ومواسم الشراء، من محافظة السليمانية في إقليم كردستان، لاستطلاع آراء المواطنين وأصحاب هذه المهنة. وبهذا الصدد، فإن «محال بيع الباله الأوربية في السليمانية تشهد إقبالاً متزايداً خلال فصول السنة، ويقبل عدد من المواطنين على تلك المحال لاقتناء الملابس والأحذية والحقائب



يشهد سوق الملابس الأوربية المستعملة (الباله) في العراق بداية من إقليم كردستان وصولاً إلى البصرة، تنوعاً في مواسم الإقبال عليه خصوصاً في فصل الشتاء، وتختلف العاصمة بغداد عن غيرها من المحافظات من ناحية الإقبال على شراء هذه الملابس وتأثر سوقها بـ«الوضع السياسي».

فيلي

«لديّ أبناء في المدرسة ودخلي محدود لذلك أنا ملزم بارتياح سوق البالة لتوفير الملابس والأحذية لهم، لكن تذبذب سعر صرف الدولار انعكس علينا لكون شراء البالة يتم بالدولار من قبل تجارها»



تجارية مشهورة وغير مستعملة، وأحياناً يكون العكس». السياسة تتحكم بـ«البالة» ويقول، محمد المصارع، صاحب أحد محال «البالة»، في حديث لمجلة «فيلي»، إن «سوق البالة يعتمد على القدرة الشرائية للمواطنين وهناك ملابس بالة تعتبر درجة أولى يستخدمها الباعة في بغداد وأربيل اعتماداً على تجار هذه الملابس المتواجدين في بغداد وتحديداً في منطقتي جكوك والشورجة وفي إقليم كوردستان التي تصل في جملتها إلى 400 ألف دينار لـ(الشليف الواحد)». ويضيف أن «اتجاه الناس نحو ملابس البالة يعود لأن هناك من يبحث عن العلامات التجارية العالمية المعروفة وخصوصاً الرياضية، حيث أن ما موجود في الأسواق حالياً هي سلع تجارية (براندات) ليست أصلية، أما العلامة الأصلية فهي موجودة في

ملاحقات دوائر البلدية لباعة البالة رغم بعدهم عن مسير السيارات وحركة المارة وانعزالهم خلف الأسواق الرئيسية»، بحسب الرجل. بدوره يؤكد حميد العزي، أحد تجار البالة في بعقوبة، في حديث لمجلة «فيلي»، أن «تجارة البالة ما زالت تصدر أرباح مهن ببيع الملابس رغم ارتفاع الدخل والوضع المعيشي لأغلب فئات المجتمع والأسعار المناسبة والملائمة للطبقات كافة». ويشير العزي إلى أن «تجارة البالة ما زالت سلاحاً ذا حدين وعرضة للاستغلال من قبل الجهات المستوردة»، مبيناً أن «ما يسمى شعبياً بالبالة أو الشليف (كيس بلاستيكي كبيرة يحتوي على الملابس أو المواد الأخرى التي يتم شحنها من الدول الأوروبية وغيرها) أشبه بلعبة اليانصيب إذ أنه أحياناً يكون بجودة جيدة ومن علامات

ويتابع «على نحو عام فإن أسواق البالة في بعقوبة تعاني كساداً في الصيف وانحساراً كبيراً وخسائر في أغلب الأحيان إلا أننا نعتاش على المواسم وجودة البالات وخاصة الشتوية إن كانت تحتوي على ملابس من علامات تجارية عالمية مشهورة». وبشأن الزبائن، فيؤكد أبو عبد الله أن «أسواق البالة لم تعد محط إقبال وارتياح الفقراء فقط بل هي مقصد للميسورين والمثقفين نظراً لرغبتهم وسعيهم لشراء العلامات التجارية العالمية للملابس». وفي سوق بالة بعقوبة، رفض حسن علي عدنان، وهو أحد باعة «البالة» الإدلاء بأي تصريح ظناً منه أن مراسل مجلة «فيلي»، عنصر رقابي من البلدية ويحاول استطلاع وكشف المنتجوزين، لكنه تأكد بعد ذلك من الأمر، ليبدأ في إيجاز مشاكل زملائه وأبرزها

الملابس المستعملة يزداد مع حلول فصل الشتاء، ويتم استيراد الملابس المستعملة بمختلف الأحجام للأطفال والرجال والنساء، وكذلك الملابس الخاصة بالمهن مثل بدلات عمال النظافة والمصانع وغيرها لزيادة الطلب عليها». وفي محافظة ديالى، يؤكد بائعو الملابس الأجنبية المستعملة رواج تجارتهم لإقبال الميسورين وأصحاب الدخول العالية عليها بحثاً عن الماركات العالمية، فيما أكدوا أن ذروة التجارة تبدأ مع حلول فصل الشتاء. ويقول أبو عبد الله، صاحب محل بالة، في حديث لمجلة «فيلي»، إن «أسواق البالة في ديالى تشهد إقبالاً على مدار الموسم لكن ذروتها تتركز قبيل بدء العام الدراسي وحلول فصل الشتاء».

البيسبب يجبره على التبرع من محال الملابس المستعملة، وهي تغنيه عن اقتناء الملابس الجديدة ذات الأسعار الباهظة خصوصاً وأن هذه من مناشئ مشهورة. ويوضح أحمد «لديّ أبناء في المدرسة ودخلي محدود لذلك أنا ملزم بارتياح سوق البالة لتوفير الملابس والأحذية لهم، لكن تذبذب سعر صرف الدولار انعكس علينا لكون شراء البالة يتم بالدولار من قبل تجارها». من جانبه، يبين لقمان غفور، صاحب محل للملابس المستعملة، لمجلة «فيلي»، أن «أسعار الملابس المستعملة تعتمد بالدرجة الأولى على الدولار، كما أن شراءها يكون بالوزن، لكن بالعموم الأسعار مناسبة فلدينا قطع ملابس بسعر 500 دينار للقطعة الواحدة وأعلى سعر هو خمسة آلاف دينار». ويؤكد أن «إقبال المواطنين على شراء

المستعملة»، كما يقول دلشاد منير أحد رواد هذه المحال. ويشير منير في حديث لمجلة «فيلي»، إلى أن «سبب اقتنائه الملابس المستعملة يعود لجودتها وأسعارها المناسبة للجميع، كونها من مناشئ أوروبية تضاهاي التركية والصينية»، مؤكداً أن «جودة وموديلات ملابس البالة تكون أكثر جاذبية من الملابس الجديدة المتوفرة حالياً بالأسواق». ويضيف «بعض أنواع الملابس المستعملة تكون أسعارها عالية بسبب مناشئها العالمية مثل شركات (نايك، وأديداس) وعمرها طويل وجودتها عالية وهي أفضل من حيث القيمة والزمن من الملابس الأخرى غير المستعملة». من جانبه يقول محمد أحمد، من رواد السوق وهو من ذوي الدخل المحدود، لمراسل مجلة «فيلي»، إن وضعه المادي

لغرض بيعها للمواطنين، وحدثت هناك الكثير من الحالات ولا يزال بعضهم يمارس هذه الهواية بحجة أنها ملابس من علامات تجارية عالمية».

«بالة» البصرة

وفي البصرة، أقصى جنوبي العراق، يقول فراس، أحد بائعي ملابس «البالة»، في حديث لمجلة «فيلي»، إن «شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر يمثلان الموسم التسويقي بالنسبة لنا، بسبب حلول العام الدراسي الجديد، حيث تقبل غالبية العوائل على السوق للتبضع»، مبيناً أن «جميع البائعين في سوق البالة يجهزون بضاعتهم مع حلول فصل الشتاء، وهذه البضائع تصل من مصادر متعددة من الخليج أو أوروبا وحتى من أمريكا».

ويضيف «العوائل تلجأ إلى البالة لأن أسعارها تكون مناسبة لمُدخلها الشهري، فضلاً عن أن هناك علامات تجارية تُعرض في البالة أفضل من الملابس المعروضة في المحال التجارية، وبعضها يأتي جديداً للغاية، وهناك أشخاص مميزون في انتقاء القطع المستوردة».

بدوره يقول كرار، وهو مدرب رياضي لبناء الأجسام، في حديث لمجلة «فيلي» «أفضل الشراء من ملابس البالة لغرض التدريب لأن علاماتها التجارية تتحمل ظروف التدريب اليومية، وهي عكس الملابس التقليدية الجديدة الموجودة في المحال التجارية لا تتحمل مشاق التدريب الخاص بنا».

ويضيف أن «غالبية الذين يتمرنون في قاعة بناء الأجسام الخاصة بي لديهم تعاملاتهم الخاصة مع أصحاب محال البالة التجارية»، مبيناً أننا «كرياضيين نلجأ إلى سوق البالة بسبب انخفاض أسعارها، كون غالبيتنا من ذوي الدخل المحدود».



نفق

وأوروبي، والبالة الخليجية تكون مرتفعة الثمن في فصل الصيف، بينما الشتوي منها رخيص الثمن، أما البالة الأوروبية، فسعرها متوازن ومناسب لدخل العائلة العراقية خاصة الفقيرة». ويشير أبو كرم إلى أن «السنوات السابقة شهدت صعوداً بالأسعار نتيجة كلف النقل العالية بسبب الأحداث التي مرّت على العالم، بينما الآن الوضع عاد لطبيعته بسبب عودة غالبية الطرق الرسمية للعمل».

ويتابع أن «البالة بشكل عام تمثل إدماناً لمن يزورها، فإذا زرتها مرتين فلن تتركها لاحقاً، وهناك أشخاص أصبحوا خبراء في سوق البالة وهم يتخبرون العلامات التجارية العالمية منها، ويعرفون مواعيد نزولها، بل أن هناك أشخاصاً باتوا يتخبرون قطع ممتازة ويقومون بعرضها عبر الإنترنت

بدوره يقول شيروان أبو كرم في حديث لمجلة «فيلي» «أعمل في سوق البالة منذ العام 1995 وهي سوق الناس الفقراء بشكل أساسي، وهذا لا يعني عدم إقبال العوائل الميسورة الحال بل أن هناك أوقات تحجز فيها العوائل المتمكنة بضاعة بأكملها»، مؤكداً أن «الإقبال على سوق البالة يبدأ من شهر أيلول/ سبتمبر وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام، الذي يكرس غالبية أمور الدراسية ولوازمها وخاصة الحقائب».

ويضيف، أن «يوم الجمعة لدينا في سوق البالة في الناصرية، يكون مخصصاً لتبضع الرياضيين والرجال، وهؤلاء يأتون لغرض تبضع المستلزمات الرياضية من العلامات التجارية العالمية التي نعرضها في السوق». ويوضح أن «البالة نوعان خليجي

اقتنائها والتفاخر بشراء أي سلعة». من جانبه يقول فاضل، أحد الباعة في سوق بيع «البالة» في الناصرية، في حديث لمجلة «فيلي»، إن «الفقير والغني بات يأتي إلى سوق البالة، بل أن هناك تجاراً يأتون للبالات بحثاً عن ملابس من علامات تجارية عالمية»، مبيناً أن «مصدر البالة التي تدخل المحافظة تكون من دول الخليج أولاً ثم من ألمانيا وبلجيكا ثانياً». ويلفت إلى أن «العوائل في المحافظة تقدم على زيارة أسواق البالة في فصل الشتاء بشكل كبير جداً، فيما تنفر منها في فصل الصيف، بل أن سوقها ينهار، ولا يوجد عليها إقبال»، موضحاً أن «العلامات التجارية العالمية من الملابس المتداولة في سوق البالة هي غالبيتها من (سوي تون)، فضلاً عن غيرها».

كان الناس ينظرون لها بشيء من الترفع والفوقية بسبب الروائح الكريهة المنبعثة منها ولتكدسها بشكل عشوائي، حتى أن أغلبهم لا يَمرون بالمناطق التي تتواجد فيها هذه السلع». ويضيف «سرعان ما اتسعت رقعة هذه الأسواق بشكل ملحوظ، وبدأت تتشكل ملامح سوق شعبية تحتوي على أي شيء يخص الاستخدام، وليس فقط الملابس، وربما تصادفك أشياء بأبخس الأثمان لكنها ذات فائدة عظيمة ومن مناشئ عالمية». ويشير أبو عمار إلى «اختلاف رؤية المجتمع بعد سنوات للبالة لوجود مواد من علامات عالمية وخاصة الكهربائية منها، وصار الجميع يأتي بلا تردد ولا استحياء»، مؤكداً أن «ما يميز البالة اليوم أنها لا تروج لنفسها، بل الآخرون يروجون لها من خلال

المولات ومحال محددة بأسعار تصل إلى 400 دولار للقطعة الواحدة وهو مبلغ مرتفع، لذلك يلجأ المواطن إلى البالة».

ويردف «بشكل عام لا يوجد موسم معين لشراء ملابس البالة، كما كان معروفاً في السابق وإنما تعتمد على قدرة المواطنين فمثلاً ممكن أن يكون هناك إقبال في بداية كل شهر بالتزامن مع إطلاق رواتب الموظفين والمتقاعدين، بل أن الوضع السياسي والأزمات ممكن أن تؤثر في عملنا، ففي بعض الأحيان لا نعمل في مواسم الأعياد والمناسبات رغم أنها الأكثر رواجاً للبيع».

ويتابع أن «أسعار بيع القطع البالة تختلف من منطقة إلى أخرى، ففي المناطق الشعبية يقدم الباعة على شراء الجملة الرخيصة بـ 50 دولاراً لغرض بيعها بسعر زهيد، بينما في المناطق الراقية ممكن أن تكون جملة البالة بـ 400 دولار وتكون قطعها جديدة».

في ذي قار الخليجي أولاً «أسعارها تنافسية والهدف رضاء الزبون» هذا الشعار السائد لدى الباعة في سوق «البالة» بمحافظة ذي قار جنوبي العراق، فهذه السوق باتت مقصداً للجميع من أصحاب الدخل المحدود والمترفع، رغبة منهم في اقتناء ملابس من علامات تجارية عالمية. وطرأ تغيير كبير على شكل سوق «البالة» بعدما كانت تشمل الملابس فقط، فقد باتت تحوي الكثير من الأمور التي تستهوي العديد من الطبقات للقدوم لشراؤها كالألعاب الإلكترونية والعدد اليدوية والكهربائية. ويقول عباس أبو عمار، أحد مرتادي هذه السوق، في حديث لمجلة «فيلي»، إنه «قبل عدة سنوات ومنذ افتتاح محال صغيرة لبيع الملابس المستعملة،

على سبيل المثال، إذا كانت العملة هي «الدينار»، وكانت قيمتها تعادل 1,000 دينار، بعد حذف ثلاثة أصفار، ستصبح قيمتها دينار واحد جديد.

وان من الأسباب المحتملة لحذف الأصفار، مكافحة التضخم، فعندما تعاني العملة من التضخم الكبير، يمكن أن تصبح القيم الاسمية مرتفعة جداً وغير عملية معروضة بكمية كبيرة في التعاملات اليومية، ويمكن أن يسهم حذف الأصفار في تعزيز الثقة بالعملية الوطنية، وتسهيل العمليات المحاسبية والمعاملات المالية؛ وقد يسهم ذلك في تحسين صورة الدولة أمام المستثمرين والمجتمع الدولي.

اما التحديات المحتملة لحذف الأصفار، فتشمل طباعة العملات الجديدة، وتعديل الأنظمة المحاسبية، والتدريب على استعمال العملة الجديدة، وقد يؤدي إلى بعض الارتباك لدى السكان والمستهلكين في بداية الأمر، كما ان عملية الحذف إذا لم يجري تنفيذها بشكل جيد، قد تؤدي إلى اضطرابات اقتصادية؛ وبالنتيجة فان حذف الأصفار ليس حلاً لجميع المشكلات الاقتصادية، بل هو إجراء يتطلب تخطيطاً جيداً وتنفيذاً دقيقاً لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، بحسب المتخصصين.

ومن الأمثلة على دول قامت بهذا الإجراء تركيا في عام 2005 عندما حذفت ستة أصفار من عملتها، والبرازيل في عدة مناسبات في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وزيمبابوي، حذفت اثني عشر 12 صفراً من عملتها في عام



حذف الأصفار من العملة إجراء تقوم به بعض الدول بهدف إعادة تقويم العملة الوطنية وتبسيط التعاملات المالية. يجري ذلك عن طريق إزالة عدد محدد من الأصفار من القيمة الاسمية للعملة، ما يجعلها تظهر أقل تضخماً وأكثر استقراراً.

حذف اصفار العملة العراقية:

عودة الحديث وامكانية التنفيذ

■ صادق الازرقى

حذف الأصفار الثلاثة يحقق جدواه الاقتصادية إذ سيتحول سعر الصرف إلى دينار واحد مقابل دولار واحد، وهذا ما كان يطمح إليه محافظ البنك المركزي الأسبق الراحل سنان الشيببي، بحسب قوله.

ويردف الشبخلي، ان العامل الآخر الذي أثر على مشروع حذف الاصفار من العملة العراقية، كان متمثلا بالدعوة التي أطلقتها حكومة رئيس مجلس الوزراء الاسبق نوري المالكي لأعوام 2006-2014، في تشريع قانون البنى التحتية الذي عارضته عدد من الكتل السياسية في البرلمان حينها، كونه يؤدي لزيادة الاستثمارات في العراق بطريقة الدفع بالأجل وهذا ما يحد من قيمة المشروع النقدي، على حد قوله.

غير مهيب مشروع حذف الأصفار، ويوضح «دأما نسمع تصريحات المركزي بتنفيذ مشروع ما، ليتراجع بعد حين عن التنفيذ لأسباب غير معلنة».

وفيما يتعلق بتنفيذ مشروع حذف الأصفار من العملة العراقية، يذكر الاستشاري المصري عبد الرحمن الشبخلي ان طباعة الدينار العراقي في تسعينات القرن الماضي جرت بوساطة مطابع رديئة وإن «العامل الأول الذي كان يقف بوجه المشروع هو التباين بين سعر الصرف الرسمي (الآن 1332 دينار لكل دولار) وسعر صرف السوق الموازي (الآن يرتفع صعودا عن 1500 دينار) ويشكل عقبة أمام تنفيذ المشروع».

ويلفت بالقول ان «المشروع سيكون ناجحًا في حال التوصل لسعر صرف ألف دينار مقابل كل دولار واحد. وقتها فإن

العراقية، مظهر محمد صالح، يقول إن «ظاهرة تكثير الأصفار في الوحدة النقدية أو إضافة أصفار تأتي عادة بسبب تعرض الاقتصادات لموجات جامحة من التضخم أو ارتفاعات حادة مستمرة لسنوات في مستوى الأسعار بسبب الحروب والحصارات والصراعات التي تؤدي إلى تمويل عجز الموازنات الحكومية عن طريق الإصدار النقدي»، مشيراً إلى إن ارتفاع الأسعار المستمر من دون توقف يؤدي إلى تآكل قيمة الوحدة النقدية مما يقتضي إصدار فئات نقدية أكبر بسبب انعدام قيمة الفئات النقدية الأصغر واختفاء قدرتها في تغطية المعاملات والمبادلات المرتفعة القيمة في السوق، على حد وصفه. ويرى عضو اللجنة المالية البرلمانية السابق أحمد حمه رشيد أن «العراق

قد يكون من الضروري طباعة 4 أوراق نقدية أخرى من فئة 50 دينار بدلا من فئة 50,000 دينار.

ومع ذلك، وبحسب النتائج المتوفرة، قد لا يكون لهذا أثر واضح في تحسين الاقتصاد المحلي إذا لم تكن جزءا من حزمة إصلاحات اقتصادية تساعد في تقليل كمية النقود المتداولة بين الناس وتحفيز الاقتصاد، بخاصة أن اقتصاد العراق اقتصاد نفطي بحاجة إلى تحفيز القطاعات الإنتاجية الأخرى لدفع حركة الاقتصاد المحلي.

فهل يمكن لحذف الأصفار من الدينار العراقي أن يكون بداية حقيقية لتحفيز اقتصاد العراق، بعد ان تبين ان جميع الخطط لم تستطع انتشال الدينار من انحدار قيمته.

في تصريح للمستشار المالي للحكومة

بإصلاحات اقتصادية أوسع، مثل رفع معدلات الفائدة على الودائع المصرفية، لتشجيع الناس على الادخار في داخل البنوك والاستفادة من الفوائد المرتفعة على ودائعهم البنكية، في محاولة لسحب السيولة من السوق، وانخفاض الاستهلاك وتراجع الأسعار.

كما يستتبع ذلك استغلال هذه السيولة في التوسع في المشاريع الإنتاجية، لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في داخل الدولة وخلق كثير من فرص العمل لينتعش الاقتصاد المحلي في النهاية.

لكن في المقابل، حذف الأصفار قد يكلف العراق أموالا لطباعة فئات نقدية جديدة، فمثلا بعد إلغاء 3 أصفار من الدينار العراقي، عندما نتحدث عن ورقة نقدية من فئة 200 دينار، فإنها تعادل في الواقع 200,000 دينار، وبالنتيجة،

2009 وفنزويلا حذفت خمسة أصفار عام 2018 ويقدر عدد الحالات في العالم التي حذفت فيها اصفار العملة 70 حالة شهدها العالم منذ عام 1960.

وفي تصريح متجدد لمحافظ البنك المركزي العراقي، علي العلق، قال ان «مشروع حذف الأصفار من العملة ما يزال قائما» ويعني بذلك حذف ثلاثة 3 أصفار من الدينار العراقي، وعلى سبيل المثال أن قيمة الورقة النقدية من فئة ألف 1000 دينار، سيجري استبدالها بورقة قيمتها دينار واحد من العملة الجديدة، وخمسة آلاف بخمسة دنانير وعشرة آلاف بعشرة دنانير وهكذا دواليك.

وبحسب المتخصصين فان القيمة الفعلية للأموال التي يملكها الناس لا تتغير بعد حذف الأصفار، إلا أن تلك الخطوة تسهم في تبسيط عمليات البيع والشراء للأفراد والشركات، وتجعل المبالغ المالية أكثر بساطة وفهما فبدلا من التعامل مع أرقام ضخمة مثل ترليون او مليون (1,000,000 دينار عراقي)، يمكن تحويلها إلى ألف 1,000 دينار فقط بعد حذف ثلاثة أصفار.

أن حذف الأصفار يساعد في إصدار عملات صغيرة مثل العملات المعدنية، تمكن من إعادة تسعير السلع الصغيرة بأسعار أقل، ويسهل تداولها وبقائها في الاسواق، ويعطي دفعة نفسية إيجابية للسكان بحقيقة أن الدينار العراقي أصبح يمكنه شراء سلع وخدمات أكثر. ولهذا فإن الدول تستهدف من حذف الأصفار استعادة الثقة بالعملة المحلية بين السكان والمستثمرين، ليزيد الطلب عليها، وتصبح العملة المحلية أكثر تنافسية مع العملات الأجنبية ويقل استبدالها بالعملات الأخرى.

وغالبا ما ترتبط سياسة حذف الأصفار

« قد لا يكون لهذا أثر واضح في تحسن الاقتصاد المحلي إذا لم تكن جزءا من حزمة إصلاحات اقتصادية تساعد في تقليل كمية النقود المتداولة بين الناس وتحفيز الاقتصاد، بخاصة أن اقتصاد العراق اقتصاد نفطي بحاجة إلى تحفيز » ..



”

مع حلول شهر محرم الحرام وذكرى يوم عاشوراء، نستذكر واقعة الطف واستشهاد الإمام الحسين عليه السلام دفاعاً عن الدين والانسانية والكرامة والحرية ضد الظلم والطغيان والاستبداد.. علمنا الحسين معنى انتصار الدم على السيف ومعنى التضحية والايثار في سبيل المبادئ الانسانية. فسلام الله عليك يا ابا عبد الله وعلى آل بيتك الاطهار واصحابك الاخيار المستشهدين معك في سبيل اعلاء كلمة الحق، حيث اطلقت الصرخة المدوية «هل من ناصر ينصرني» فأمدت النصر من يومك ذلك الى ماشاء الله، حتى اصبحت منارا للباحثين عن التحرر من الظلم والجبروت في كل بقاع الارض ...

مدير التحرير

247

فهييلي

تموز 2024

FAILY MAGAZINE

JULY 2024

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شقق للثقافة والاعلام للكويتيين